مجلة شهرية تصدر عن مركز الخليج للأبحاث - العدد 82 - يوليو - 2011

آراء

حول الخليج

الثورات العربية ومقتل ابن لادن ونهاية «القاعدة»

احتلال العراق والتحديات الجيواستراتيجية لأمن الخليج

الاستشراق والمستشرقون: نحو رؤية منهجية

ملف العدد:

التدخل الإيراني في دول الخليج: الأسباب والتداعيات

آراء
حول الخليج

مجلة شهرية تصدر عن مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
فالح شمخي العنزي
faleh@grc.net

التصميم الفني
فيصل بن منصور آل سعود

الهيئة الاستشارية

أ.د. صالح عبد الرحمن المانع
عميد كلية العلوم الادارية - جامعة الملك سعود
saleh@grc.net

أ. د.حسين العمري
أستاذ التاريخ في جامعة صنعاء
alamri@grc.net

د. معصومة المبارك
أستاذ العلاقات الدولية
maasouma@grc.net

د. عصام الرواس
عميد كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة السلطان قابوس
alrawas@grc.net

ناصر محمد العثمان
أمين عام اتحاد الصحافة الخليجية
naser@grc.net

د. فؤاد شهاب
رئيس قسم العلوم الاجتماعية - جامعة البحرين
fuad@grc.net

د. محمد عبدالله الركن
أستاذ مشارك - كلية الشريعة والقانون - جامعة الإمارات
roken@grc.net

د. ظافر العاني
مدير برنامج دراسات عراقية - مركز الخليج للأبحاث
dhafer@grc.net

أ. د. حسنين توفيق إبراهيم
أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة
hasanain@grc.net

محمد صادق الحسيني
أمين عام منتدى الحوار العربي - الإيراني
husaini@grc.net

افتتاحية العدد 4

عبدالعزيز بن عثمان بن صقر

دول الخليج وإيران.. حتمية الجوار تفرض إسقاط الصراع وإحلال الثقة

الخليج في الصحافة العالمية 8

الخليج في شهر 12

مقـــالات

الثورات العربية ومقتل ابن لادن ونهاية «القاعدة» 62

التطورات السياسية العربية الأخيرة: هائلة وغير مسبوقة (3-3) 64

التغيير العربي ودفع الأداء الاستراتيجي العراقي 66

احتلال العراق والتحديات الجيواستراتيجية (2-2) 69

صناعة الإرهاب وتجارة الأمن 73

الإرهاب من وجهة نظر جورج تينيت 76

الاستشراق والمستشرقون: نحو رؤية منهجية 81

الاشتراك السنوي:

الدول العربيـــة : ٥٠ دولاراً
الدول الأوروبية : ٦٠ دولاراً
باقي دول العالم : ٧٠ دولاراً

يرسل طلب الإشتراك إلى عنوان المجلة مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة الإشتراك بإسم مركز الخليج للأبحاث

ثمن النسخة الإلكترونية :

الإمارات : ١٥ درهماً، السعودية : ١٥ ريالاً
البحرين : ١,٥ دينار، قطر :١٥ ريالاً
الكويت:١,٥ دينار، عُمان : ١,٥ ريال
الأردن: ديناران، سوريا : ١٤٠ ليرة

محمد عبدالله محمد 18
عياد البطنيجي 22
شريف شعبان مبروك 26
د. عبدالحفيظ محبوب 29
مهنا الحبيل 31
د. منشد الوادي الشمري 34
خضر عباس عطوان 38
د. عبدالواحد مشعل 42
أ. د. أحمد سليم البرصان 45
حسن عزالدين 48
د. عبدالحميد الأنصاري 51
نشأت عنتر أمين 53
محمد وائل القيسي 55
إبراهيم عبدربه إبراهيم 59

قراءة في كتاب 86

تسمية الخليج: قراءة في الأصول
تأليف: يعقوب يوسف الإبراهيم

ترجمة 89

الانتشار الخارجي للقوات الأوروبية (2 - 3)

هذا العدد

يصدر هذا العدد بملف خاص يناقش «سياسة التدخلات الإيرانية في دول الخليج» وذلك من خلال بحث ودراسة الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة ومن ثم تداعياتها على أمن واستقرار المنطقة، وكذلك طرح السبل المثلى لقيام علاقات إيرانية- خليجية مثالية بعيداً عن أجواء العداء والتوتر الدائم.

وخارج الملف يضم العدد مقالات وتقارير تستعرض عدداً من القضايا السياسية والاقتصادية في منطقة الخليج. يمكن الاطلاع على «آراء» عبر موقعها على شبكة الإنترنت www.araa.net، والإطلالة على نشاطات مركز الخليج للأبحاث من خلال موقعه www.grc.net.

دعوة إلى الكتابة في العدد المقبل

ملف العدد المقبل:

«اليمن بعد الثورة .. إلى أين؟»

١- الثورة الشعبية اليمنية: الأسباب والتداعيات.

٢- مستقبل النظام السياسي في اليمن بعد الثورة الشعبية.

٣- مستقبل الوحدة اليمنية في ظل الثورة الشعبية.

٤- قراءة في المبادرة الخليجية المتعلقة بحل أزمة اليمن.

٥- السياسة السعودية تجاه أحداث اليمن والموقف من الفرقاء.

٦- الموقف الخليجي من السيناريوهات المتعددة المحتملة لأحداث اليمن.

٧- تحليل الموقف الأمريكي والغربي من أحداث اليمن.

٨- مستقبل تنظيم القاعدة في اليمن في ظل تداعيات الثورة.

٩- الموقف الإيراني والحوثي من الثورة الشعبية اليمنية.

١٠- تبعات أحداث اليمن على الاقتصاد اليمني المتداعي.

الإسهامات :

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.
❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.
❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج للأبحاث أو مجلة آراء.

الإعلانات والمراسلات:

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي :
البريد الإلكتروني : info@grc.net

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي :
البريد الإلكتروني : araasec@grc.net
جدة٢١٤٤٣، المملكة العربية السعودية، ص.ب : ١٠٥٠١
١٩ شارع راية الاتحاد
هاتف : ٦٥١٨٨٨٨ +٩٦٦٢ فاكس : ٦٥٣٠٩٥٣ +٩٦٦٢

دول الخليج وإيران.. حتمية الجوار تفرض إسقاط الصراع وإحلال الثقة

عبدالعزيز بن عثمان بن صقر*
sager@grc.net

تنظر دول الخليج العربية إلى واقع ومستقبل العلاقات مع إيران من منظور يعتمد على حتمية الصيرورة التاريخية، ديمومة بقاء الجوار الجغرافي، الأخوة في الدين، والمصالح المشتركة. وتفترض هذه الدول أن هذه الأسس والثوابت تمثل منطلقاً للسياسة الإيرانية تجاهها، لكن سياسات طهران لا تبدو كذلك خاصة منذ رحيل بريطانيا عن المنطقة في مطلع سبعينات القرن الميلادي الماضي ثم استعرت بعد قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م، فكلما هدأت الخلافات وانتهجت دول الخليج العربية سياسة الانفتاح والتقارب مع إيران أرسلت طهران إشارات خاطئة ورسائل مفخخة لنسف هذا التقارب وتفجير علاقات حسن الجوار، ولا تزال دول الخليج تتعامل مع طهران وفقاً لسياسة حسن الجوار رغم رفضها الكامل للرسائل الإيرانية، ولا تتعامل معها باللهجة نفسها التي تحمل نبرات التعالي والغطرسة والتهديد المباشر.

إن إيران بعد الثورة الإسلامية دخلت في دهاليز سياسية متناقضة، ومارست أفعالاً تتناقض وأقوالها المعلنة، ففي الوقت الذي كان فيه خطابها السياسي يصطبغ بالصبغة الإسلامية المعادية للغرب خاصة أمريكا وإسرائيل لاستمالة الشارع الإسلامي بكل طوائفه ومذاهبه باعتبارها المدافعة عن الحقوق الإسلامية المغتصبة، ومحاولتها الدائمة إثبات أنها أكثر عداءً للغرب من الدول الإسلامية الأخرى خاصة العربية، نجدها تبرم صفقات سرية مع من تصفه بـ«الشيطان الأكبر»، بدءاً من فضيحة إيران - كونترا الشهيرة، مروراً بتقديم التسهيلات لهذا الشيطان في أفغانستان ودعم عناصر «القاعدة» لتبرير الوجود الغربي في هذا البلد الإسلامي ولتشويه صورة الإسلام السني باعتبار أن أتباعه هم الذين يرتكبون أعمال التفجير والقتل وغيرها من الأعمال

araa@araa.net

الإرهابية، وجاء الدور الإيراني الداعم لأمريكا في احتلال العراق، وبلغ حد إفتاء مؤيدي طهران في العراق بتحريم مقاومة الاحتلال الأمريكي بل اعتباره المنقذ، واستمر مسلسل الوفاق الإيراني - الأمريكي في العراق ومازال منذ بدء ما عُرف بالحوار الأمريكي - الإيراني في بغداد على مستوى السفراء بالإضافة إلى اللقاءات السرية في العديد من العواصم الأوروبية أو عبر وسطاء.

رغم ذلك، انتهج الموقف الخليجي عدم التصعيد ضد إيران والدخول معها في مهاترات إعلامية، كما يحلو للمسؤولين الإيرانيين الذين يطلقون لألسنتهم العنان للهجوم على دول الخليج العربية، والموقف الخليجي هذا لا ينطلق من ضعف، لكن من رغبة صادقة في تعميق التعاون مع الشعب الإيراني المسلم والجار، وآملاً في أن تعود طهران إلى الجادة، ولتجنيب المنطقة ويلات الصراع الذي يستنزف الموارد ويفتح الباب للتدخلات الخارجية، كما أن هذه الدول موقنة بأن الصراع لم ولن يغير من جغرافية المنطقة أو يطال استقلال دولها الحرة ذات السيادة على أراضيها وقدرتها على الدفاع عن ترابها الوطني وسلامة شعوبها مهما كلّفها ذلك من ثمن.

إن المسؤولين الإيرانيين تستهويهم التصريحات الفجة والتطاول على دول الخليج العربية، بل يتبادلون الأدوار لتوجيه الشتائم، فها هو رئيس الأركان الإيراني الجنرال حسن فيروز بادي في ٣٠ إبريل الماضي تأتي تصريحاته في أفضل أوصافها بأنها لا تليق بأن تأتي على لسان مسؤول عسكري رفيع، حيث بدا كأنه يلقن دول الخليج دروساً في الديمقراطية، متناسياً حقيقة الوضع الديمقراطي في بلاده وما يتعرض إليه الشعب والمتظاهرون ورموز سياسية كبيرة تقف في صفوف المعارضة بينهم رؤساء جمهورية سابقون في إيران بعد الثورة مثل خاتمي ورفسنجاني وغيرهما، ويعتبر فيروز بادي أن تشكيل هوية لدول الخليج العربية يعد مؤامرة ضد إيران، ويصدر بياناً يعلن فيه أن الخليج ملك لإيران.

إن دول مجلس التعاون قدمت ومازالت تقدم لإيران إشارات قوية ومواقف واضحة غير قابلة للتأويل مفادها عدم إلحاق الضرر بها، فهذه الدول كانت ولا تزال ضد توجيه أي ضربة عسكرية أجنبية ضد البرنامج النووي الإيراني، ولم تؤيد أية عقوبات اقتصادية على طهران، ومع ذلك فإن إيران لم تكف يوماً عن التهديد والوعيد والإنذار بالمزيد لدرجة أنها تعلن أن دولة خليجية مستقلة وذات سيادة وعضواً في المنظمات الدولية والإقليمية كافة وعضواً مؤسساً في مجلس التعاون الخليجي جزء من أراضيها وهي مملكة البحرين، وطهران تعلم يقيناً أن البحرين جزء أصيل وغال من شبه الجزيرة العربية منذ ما قبل التاريخ مروراً بدولة دلمون وحتى الآن، وستظل كذلك وستكون دوماً عصية على الطامعين. ونذكّر طهران بنتائج استفتاء عام ١٩٦٩م، الذي وضع حداً لأطماع إيران الشاه التي بدأت منذ عام ١٩٤١م، إثر اكتشاف النفط في البحرين حيث بدأت موجات الهجرة الإيرانية إلى البحرين، واستمر نهج التصعيد الإيراني بعد ذلك وتوالت التصريحات الإيرانية المناقضة لسياسات حُسن الجوار والعمق الإسلامي والتاريخي في العلاقات الخليجية-الإيرانية، ففي عام ١٩٧٥م أصدرت الحكومة الإيرانية قراراً بضم مملكة البحرين وأطلق عليها القرار اسم «الإقليم الرابع عشر»، وهذه المزاعم ظهرت مجدداً على لسان رئيس التفتيش العام في مكتب المرشد العام للجمهورية الإسلامية الإيرانية علي أكبر ناطق نوري في فبراير ٢٠٠٩م، حيث زعم «أن مملكة البحرين كانت في الأساس المحافظة الإيرانية الرابعة عشرة، وكان يمثلها نائب في مجلس الشورى الوطني الإيراني».

وكشفت طهران عن سياسة غير مقبولة تجاه الأحداث الطائفية التي اندلعت في البحرين في شهر فبراير الماضي، حيث ساندت بوضوح «الطائفية»، وتجددت معها التصريحات المستفزة من طهران، معلنة بذلك التدخل العلني في شؤون دولة أخرى مستقلة وذات سيادة، بالإضافة إلى تكرار الأطماع الإيرانية في مملكة البحرين، حيث اعتبر وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي بلاده وصية على البحرين، واعترض على وصول قوات «درع الجزيرة» لتأمين المنشآت الحيوية في المنامة، وقال في هذا الصدد «نحن متأكدون من تداعيات سيئة في المنطقة إذا استمر الوضع كما هو في البحرين».

إن للسياسة الإيرانية وجهاً تآمرياً ضد دول مجلس التعاون الخليجي، يتمثل في دعم القلاقل، الانقلابات، والتجسس، وبدأت هذه السلوكيات الإيرانية منذ أن أعلنت البحرين في عام ١٩٩٦م، عن تفكيك تنظيم سري باسم «حزب الله الإيراني»، وأوضحت أنه

يسعى إلى قلب نظام الحكم، وأن المتهمين تدربوا في طهران، وكانت دولة الإمارات قد أعلنت عن تفكيك شبكة تحمل الاسم ذاته «حزب الله الإيراني» في عام ٢٠٠٩م. وفي مايو من العام الماضي ضبطت دولة الكويت خلية للتجسس لصالح إيران، وتمت محاكمة أعضاء هذه الخلية بعد أن ثبت تورطهم في التخابر لصالح إيران، واعترفوا بأنهم يعملون لحساب الحرس الثوري الإيراني.

موقف طهران من قضية احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث «طنب الكبرى، طنب الصغرى، وأبو موسى» يعتمد على رفض كافة المبادرات الإماراتية والخليجية التي تعتمد نهج الحوار والحل السلمي، بل تقابل طهران كل مبادرة جديدة بموقف أكثر تعنتاً وتصريحات أكثر استفزازاً، ولعلنا نستشهد بما جاء على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية رامين مهمانبرست العام الماضي رداً على تصريحات سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير خارجية دولة الإمارات عندما شبّه احتلال جزر بلاده باحتلال إسرائيل للأراضي العربية، وكذلك رد المسؤول الإيراني نفسه على تصريحات أمين عام مجلس التعاون الخليجي السابق عبدالرحمن العطية عقب انتهاء أعمال القمة الخليجية التشاورية الثانية عشرة والتي عقدت العام الماضي دعا من خلالها العطية قادة إيران إلى الدخول في مفاوضات مباشرة مع حكومة الإمارات أو قبول مبدأ التحكيم الدولي حول الجزر المحتلة، حيث زعم المتحدث باسم الخارجية الإيرانية أن هذه التصريحات «غير متزنة وغير ناضجة، وستكون لها تبعات، وإذا تكررت وتعدت حدودها فعليهم أن يتوقعوا رداً حازماً»، بالإضافة إلى دعوة دولة الإمارات إلى ما أسمته طهران «الكف عن سياسة عدو الضبع خلف الأسد» وغيرها، وجاءت هذه التصريحات في خضم إجراء طهران مناورات عسكرية ضخمة في الخليج «مناورة الرسول الأعظم٢٢ - ٢٥ إبريل من العام الماضي»، ثم مناورة «الولاية ٨٩ » «٥ مايو ٢٠١٠م واستمرت عشرة أيام»، كأنها تستعرض قوة السلاح مع قوة التصريحات الملتهبة.

على صعيد آخر تقود طهران توجهاً محموماً لنشر المذهب الشيعي في قارة إفريقيا والدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي كأنها في سباق مع الزمن وتنفق ملايين الدولارات في سبيل تحقيق أهداف تعلمها وتخطط لها طهران جيداً.

وإذ نذكّر بهذه المواقف الإيرانية، فإننا لا نهدف من ذلك إلى سكب المزيد من الزيت على النار، أو إلهاب المشاعر المتأججة التي تشعلها طهران بما تفعله من ممارسات وصلت إلى حد فصل مضيف طائرة ذكر الخليج بـ «الخليج العربي» وفي أكثرها التآمر على أنظمة حاكمة وأمن واستقرار دول خليجية، بل نريد تذكيرها بأن الحوار يجب أن يكون هو الخيار الأول بحكم التاريخ والجغرافيا والعقيدة الواحدة والإيمان بالمصير المشترك للمنطقة، لذلك يجب أن تنتهج طهران سياسة العيش المشترك الذي يضمن السلام للجميع بعيداً عن الهيمنة التي لا يقبلها أي طرف «الخليجي أو الإيراني»، وعلى الطرفين البحث في تحقيق التعاون والتكامل وتبادل المنافع ونشر المحبة والتآخي بين الشعوب بدلاً من بذر بذور الكراهية والتوجس.

رغم كل ما تقدم، على كل من دول الخليج وإيران أن تلتقيا تحت مظلة منظمة المؤتمر الإسلامي وفوق الجغرافيا المشتركة، لتفعيل مبدأ حُسن الجوار، والتآخي الإسلامي، والبقاء الأبدي للجانبين على ضفتي الخليج، وتحقيقاً لهدف سام وهو إبعاد شبح التوتر والصراع عن هذه المنطقة الحساسة من العالم، بدلاً من اتهام الدول الأجنبية بمحاولات التدخل في المنطقة أو فرض نفوذها الذي يتحقق في حال وجود خلافات بين دول الجوار الجغرافي ومحاولات الهيمنة انطلاقاً من مزاعم بوجود طرف أقوى يريد أن يكون صاحب الكلمة العليا ما يجعل التدخل الأجنبي مشروعاً لتأمين المصالح الدولية.

وينبغي على إيران أن تضع في استراتيجيتها أن دول الخليج ستظل عربية، ولم ولن تتخلى أية دولة عن جزء من سيادتها أو عروبتها، وأن تقتنع بأن التعايش بين أتباع المذاهب الإسلامية قديم قدم ظهور هذه المذاهب ذاتها، ولا يمكن إقصاء أتباع أي مذهب أو دين سماوي، وأن سياسة تصدير الثورات إلى الخارج مرفوضة باعتبار أن لكل دولة ظروفها وخصوصيتها السياسية، وتركيبتها الاجتماعية والقبلية والثقافية والحضارية، ولا يصلح النموذج الإيراني المسبق الصنع لكل الدول، وأن تعي أن التنافس المحموم على نشر التشيع في إفريقيا وغيرها ليس الأسلوب الأمثل لكسب ثقة الآخر، وبناء جسور التعاون مع أتباع المذاهب الأخرى.

وإذا تضمنت استراتيجية إيران هذه الثوابت فسيحل التعاون والإخاء والمودة في منطقة الخليج، وسوف تمضي المنطقة قدماً على طريق التقدم والازدهار، ولن تحتاج إلى تسليح تقليدي أو نووي أو إلى وجود أجنبي ●

* رئيس مركز الخليج للأبحاث

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

السياسة الإيرانية

تجاه دول مجلس التعاون الخليجي

١٩٧٩-٢٠٠٠

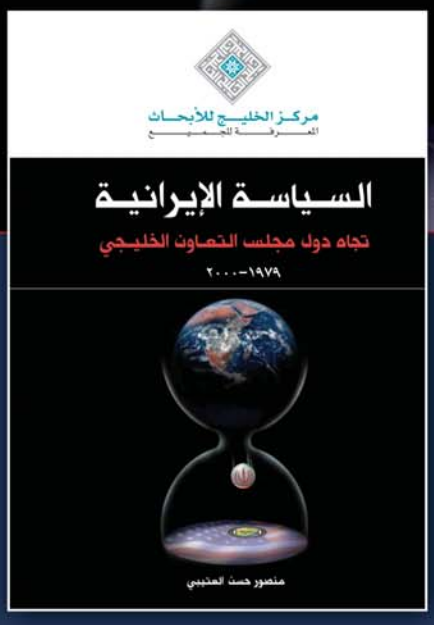

تتناول هذه الدراسة السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٩ وحتى عام ٢٠٠٠، وهي الفترة التي عرفت الساحة السياسية الإيرانية فيها ثلاث قيادات اختلفت في توجهاتها الخارجية تجاه منطقة الخليج نتيجة اختلاف المحدّدات التي حكمت تلك التوجهات خلال فترة الدراسة. وتعرض الدراسة السياق التاريخي لتلك السياسة والمحدّدات التي أثّرت فيها، سواءً تلك النابعة من البيئة الإقليمية أم تلك النابعة من البيئة العالمية. كما تتناول دور كل من الإيديولوجيا والقيادة والمصلحة القومية في عملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية، وكذلك الأدوات المستخدمة في تنفيذ تلك السياسة خلال مراحل الحكم الإيراني المختلفة منذ ثورة ١٩٧٩ وحتى عام ٢٠٠٠.

مصير الشرق الأوسط تحدده الثورات العربية

لا تزال أحداث الشرق الأوسط الملتهبة تلقي بظلالها على مجمل ما تنشره الصحف العالمية، ففي الوقت الذي استمرت فيه الصحف في شهر يونيو المنصرم في التركيز على الثورات العربية التي اجتاحت الشارع العربي وبحث أسبابها وتداعياتها على واقع المنطقة، بدأ الحديث يعود مجدداً حول الملف النووي الإيراني وكيفية التعامل معه في ظل مستجدات الأحداث، في محاولة لإعادة قراءة الملف برؤية مختلفة وبمعطيات جديدة. وعلى صعيد آخر بدأ النقاش محتماً حول مصير قيام الدولة الفلسطينية بعد بروز تحرك دولي يجري حالياً ربما ينتهي هذا الخريف بتصويت من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة للاعتراف بدولة للفلسطينيين في ظل رفض أمريكي- إسرائيلي لهذا التحرك.

في ما يتعلق بتداعيات الثورات العربية نشرت صحيفة «**كرستيان ساينس مونيتور**» مقالاً للكاتب جون باراتشيني بعنوان «مصير الشرق الأوسط تحدده الثورات العربية» استهله بالقول: إن التغييرات الدراماتيكية التي تجتاح الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حالياً سيكون أثرها على الأمن العالمي أقوى من مقتل أسامة بن لادن. وما يدعو إلى السخرية أن الإطاحة بما يسمى «الأنظمة المرتدة» في الشرق الأوسط كان يمثل عنصراً أساسياً في استراتيجية ابن لادن. بيد أن المظاهرات السلمية التي قام بها الآلاف معظمهم من الشباب، حققت التغيير من دون اللجوء إلى عنف ابن لادن، ولن يكون لمقتل ابن لادن أي أثر على الدول التي تشهد مطالبات شعبية بالتغيير.

بيد أن مقتل ابن لادن سوف يزيل أحد أسباب انتشار القوات الأمريكية في أفغانستان، فضلاً عن أنه من المرجح أن يؤدي إلى تسهيل عملية انسحاب القوات الأمريكية. إن حقيقة أن ابن لادن قتل في باكستان تعطي مصداقية للرؤية القائلة إن التهديد الإرهابي يأتي من باكستان وليس من أفغانستان. فمنذ الثمانينات، أي عندما نجحت أفغانستان في طرد السوفييت، انزلقت الدولة في صراعات فيما بين الجماعات العرقية والقبلية، وبين أصحاب الاتجاه التقليدي وأولئك الذين يسعون إلى الحياة العصرية، ومازال هذا الوضع قائماً إلى يومنا هذا.

لقد دخلت القوات الأمريكية إلى أفغانستان في عام ٢٠٠١ بهدف الإطاحة بحركة طالبان، التي رفضت تسليم ابن لادن بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر التي تعرضت إليها الولايات المتحدة. ففي عام ٢٠٠١، كان تنظيم القاعدة يعتبر جماعة إرهابية قوية في أفغانستان ضعيفة برئاسة الملا عمر وحركة طالبان، واستفاد تنظيم القاعدة من الحقوق التي تمتعت بها أفغانستان كدولة ذات سيادة، وعملت «القاعدة» من دون عقاب ضد الأعراف الدولية التي تتبعها معظم الدول. إن الدرس الأمني الذي ينبغي أن يتعلمه الجميع في المستقبل هو أن الدول الضعيفة التي توفر ملاذاً آمناً للجماعات الإرهابية تشكل خطراً كبيراً.

كان ابن لادن وأتباع «القاعدة» قد فقدوا الملاذ الآمن في أفغانستان عندما استطاعت القوات الأمريكية الإطاحة بحكومة طالبان، ثم لجأ ابن لادن إلى باكستان المجاورة. ومنذ عام ٢٠٠١، لقي معظم قادة (القاعدة) مصرعهم أو تم اعتقالهم في باكستان وليس في أفغانستان. وشنت أمريكا الحرب في أفغانستان ضد طالبان وغيرها من الجماعات المسلحة وليس ضد «القاعدة». وتتشاطر هذه الجماعات عناصر من رؤية ابن لادن العالمية، لكنها جماعات قبلية تعارض بعمق أي وجود عسكري أجنبي في أفغانستان.

ومعظم هذه الجماعات محلية، ولم تأت من دول بعيدة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

لقد ذهبت الولايات المتحدة إلى أفغانستان لمنع «القاعدة» من إعادة بناء قاعدة للعمليات هناك، وأصبحت هذه الذريعة أقل إلحاحاً الآن بعد مقتل ابن لادن. ومن المحتمل أن يواجه الرئيس أوباما والكونغرس الأمريكي صعوبة كبيرة في تبرير إنفاق أكثر من ١٠٠ مليار دولار سنوياً على العمليات العسكرية في أفغانستان مع انخفاض التهديد بعد مقتل ابن لادن.

وحيث إن ابن لادن كان مختبئاً في مجمع سكني حديث يقع على بعد ميل واحد من مدرسة عسكرية باكستانية، سوف يكون من المهم أن نرى ما إذا كانت أجهزة الكمبيوتر وأرقام الهواتف التي تم العثور عليها تشير إلى شخصيات كبيرة أخرى في تنظيم «القاعدة». كما أن كيفية تعاون السلطات الباكستانية مع الولايات المتحدة في تتبع أي خيوط سوف تكشف عن نوعية الحليف الذي ستكون عليه باكستان في المستقبل. وبالتالي، يمكن لقادة باكستان أن يوضحوا للعالم أن باكستان دولة مسؤولة من خلال العمل مع الولايات المتحدة لكشف أيمن الظواهري الذي يعد الساعد الأيمن لأسامة بن لادن واعتقاله وغيره من زعماء «القاعدة» الهاربين.

لقد كانت عملية تصفية أسامة بن لادن التي تزعمتها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تاريخية بحق، كما أن أحداث الأشهر الأربعة الماضية التي شهدها ربيع الثورات العربية ربما تكون أكثر أهمية واستدامة. أما السؤال الذي لم يجد الإجابة له بعد فهو: ماذا سيبقى في العالم العربي: مظاهرات سلمية نسبياً تفضي إلى تغيير الأنظمة، أم أساليب وحشية من الأنظمة الاستبدادية لدحر الانشقاق وقمع المتظاهرين، والتمسك بالسلطة؟ والزمن كفيل بكشف مصير العديد من الدول.

الانتشار النووي والتواصل مع إيران

في الشأن الإيراني نشرت صحيفة (**واشنطن بوست**) مقالاً للكاتب ريتشارد دالتون بعنوان «الانتشار النووي والتواصل مع إيران» استهله بالقول: باعتبارنا سفراء سابقين لدى إيران خلال العقد المنصرم كنا نتابع عن كثب تطور الأزمة النووية بين إيران والمجتمع الدولي، ونرى أنه من غير المقبول أن تظل المحادثات رهينة الجمود طيلة هذه المدة الطويلة.

إننا نرى العالم العربي والشرق الأوسط يلج حقبة جديدة لا توجد فيها دولة واحدة محصنة ضد التغيير، وهذا يشمل جمهورية إيران الإسلامية التي تواجه سخط قطاع لا بأس به من السكان، ولعل هذه الفترة من عدم اليقين تقدم فرصاً لإعادة النظر في موقف الغرب الثابت من المسألة النووية الإيرانية.

إن موقف أوروبا والولايات المتحدة بلغة القانون الدولي ربما يكون في وضع أقل اطمئناناً عما كان يعتقد بوجه عام. وهذا الموقف يتجسد بصفة أساسية بحزمة قرارات تبناها مجلس الأمن تخول فرض إجراءات قسرية في حالة وجود تهديدات للسلام.

لكن السؤال الذي يطرح هو: ما الذي يشكل تهديداً؟ هل هو تخصيب اليورانيوم في مراكز الطرد المركزي الإيرانية؟ لا شك في أن هذا نشاط حساس، يقوم به بلد مهم، في منطقة شديدة الحساسية. وهذه المخاوف التي عبّر عنها المجتمع الدولي مخاوف مشروعة لا ريب، وإيران تتحمل واجباً أخلاقياً وكذلك حاجة سياسية لتهدئة هذه المخاوف.

بيد أنه من الناحية المبدئية لا شيء في القانون الدولي أو في معاهدة حظر الانتشار النووي يمنع تخصيب اليورانيوم، فضلاً عن أن دولاً أخرى غير إيران، أعضاء وغير أعضاء في المعاهدة، تمارس تخصيب اليورانيوم من دون توجيه أصابع الاتهام إليها بأنها تهدد السلام. فوق ذلك فإن هذا النشاط في إيران يخضع للتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. صحيح أن التفتيش مقيد باتفاقية ضمانات تعود إلى عقد السبعينات من القرن الماضي، إلا أنه من الصحيح أيضاً أن الوكالة لم تكتشف قط أي محاولة من جانب إيران لتحريف المادة النووية للاستخدام النووي.

من ثم قد يسأل سائل هل التهديد للسلام يتمثل في أن إيران تسعى جدياً إلى بناء سلاح نووي؟ إن الاستخبارات الأمريكية ولمدة لا تقل عن ثلاث سنوات شككت في هذه

الفرضية، وأدلى مدير الاستخبارات الوطنية الأمريكي جيمس كلابر بشهادة أمام الكونغرس في فبراير الماضي قال فيها: نحن مستمرون في تقييم انفتاح إيران على خيار تطوير أسلحة نووية، لكننا لا ندري ما إذا كانت إيران ستقرر في النهاية بناء أسلحة نووية، وسنواصل تقييم مدى التزام صنع القرار النووي الإيراني بنهج موفر للتكلفة، وهو ما يقدم للمجتمع الدولي فرصاً للتأثير في طهران.

نحن نسمع غالباً أن نوايا إيران السيئة ورفضها التفاوض بجدية لم تترك لبلادنا من خيار سوى اللجوء إلى مجلس الأمن عام ٢٠٠٦. وهنا أيضاً تبدو الأمور غير واضحة تماماً بهذا الشكل.

دعونا نتذكر أنه في عام ٢٠٠٥ كانت إيران على استعداد للتفاوض حول سقف محدد لعدد مراكز الطرد المركزي لديها والمحافظة على معدل التخصيب أقل بكثير من المستويات العالية الضرورية لصنع أسلحة، وقد عبرت طهران عن استعدادها أيضاً لتطبيق البروتوكول الإضافي الذي وقعته مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى في المواقع غير المعلنة. بيد أن الأوروبيين والأمريكيين في ذلك الوقت أرادوا إجبار إيران على التخلي عن برنامج التخصيب بالكلية.

واليوم يعتقد الإيرانيون أن هذا لا يزال هدف الأوروبيين والأمريكيين، وأنه لهذا السبب يصرّ مجلس الأمن على تعليق أنشطة التخصيب الإيرانية بالكامل، لكننا نرى أن الإصرار على عدم وجود مراكز طرد مركزي تعمل في إيران بشكل دائم أو مؤقت على السواء هدف غير واقعي، وهو ما أسهم بشدة في المواجهة الراهنة.

وبطبيعة الحال هناك معضلة كامنة في عقول معظم قادتنا، وهي لماذا نقدم للنظام الإيراني فرصة يمكن أن تساعده على استعادة شرعيته الداخلية والدولية؟ ألا يجدر بنا الانتظار حتى يأتي نظام أكثر قبولاً قبل تقديم أي مبادرة جديدة؟

هذه مسألة تتعلق بالشرعية، لكن حري بنا ألا نبالغ في تقدير تأثير المفاوضات حول المسألة النووية على التطورات الداخلية في إيران. فلقد اعتاد الرئيس الأمريكي الراحل رونالد ريغان على وصف الاتحاد السوفييتي بـ «إمبراطورية الشر»، لكن ذلك لم يمنعه من التفاوض بشدة مع ميخائيل غورباتشوف حول نزع الأسلحة النووية، فهل نلومه على أنه أبطأ عجلة التاريخ؟

إن على الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن زائد ألمانيا أن تركز على مسائل الحقوق السياسية وحقوق الإنسان، لا شك في ذلك؛ لكن عليها أيضاً أن تسعى بجد إلى حل مشكلة انتشار نووي لا تزال ملحة ومحبطة في آن واحد. فإذا نحن فعلنا ذلك فسنقلل مصدر توتر خطير في منطقة تشتاق أكثر من أي وقت مضى إلى الهدوء.

إن فشل الجولة الأخيرة من المفاوضات في اسطنبول في نهاية يناير الماضي والتبادل الأخير المخيب للآمال للرسائل بين الأطراف إنما يدل فقط على أن الجمود الحالي سيكون من الصعب كسره. ومن حيث الشكل، كلما تمت المفاوضات بشكل حذر وتقني زادت فرصة تحقيق تقدم؛ ومن حيث الجوهر نحن نعرف بالفعل أن أي حل يجب أن ينبني على كفاءة نظام التفتيش الذي تطبقه الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

فرص قيام الدولة الفلسطينية

في الشأن الفلسطيني نشرت صحيفة (إم سي تي) مقالاً للكاتب موسى أبو مرزوق بعنوان «التصويت في الأمم المتحدة لا يمكن وقفه» قال فيه: كانت رحلة رئيس الوزراء الإسرائيلي الأخيرة إلى الولايات المتحدة محاولة سافرة لوقف مسيرة التاريخ. فالدول في كافة أنحاء العالم على نحو متزايد أخذت ترفض الخضوع للمحور الأمريكي- الإسرائيلي الذي ظل يحبس صوت الفلسطينيين في المجتمع الدولي طيلة أكثر من ستة عقود. وهناك تحرك دولي يجري حالياً ربما ينتهي هذا الخريف بتصويت من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة للاعتراف بدولة للفلسطينيين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، ولأن هذا التحرك خارج سيطرة الولايات المتحدة وإسرائيل رأيناهما يتبنيان أجندة الاعتراض لتبدأ معركة العلاقات الدولية.

وبالنسبة للولايات المتحدة هذا معناه جهد متوقع لإحياء

araa@araa.net

وترويج عملية السلام المحتضرة وغير الموثوق بها، فيما أكد الرئيس باراك أوباما أمام اللجنة الأمريكية- الإسرائيلية للشؤون العامة «إيباك» الشهر الماضي أنه لا تصويت في الأمم المتحدة سيحقق دولة فلسطينية مستقلة، واصفاً الجهود في هذا الإطار بالمؤامرة لتقويض شرعية «دولة إسرائيل».

من جانبها تصدر إسرائيل تحذيرات رهيبة للعواصم الأوروبية بشأن العنف على الأرض في فلسطين، ويصرّ كل من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وأوباما على أن أي إعلان دولة من جانب الأمم المتحدة لن يكون صحيحاً.

هل يستطيع أحد أن يشرح لستة ملايين فلسطيني لماذا أدى تصويت الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ لإنشاء «دولة إسرائيل» فيما لا يستطيع اليوم أن يصدر قراراً بالنسبة لنا اليوم؟ منذ عقود والولايات المتحدة تعتبر نفسها ضامناً محايداً لعملية السلام، مانعة الفلسطينيين من الحصول على دولة. في الوقت نفسه تسامحت مع مستوطنات إسرائيل غير الشرعية وضم الأراضي ضامنة تفوقها كقوة عسكرية عالمية. لقد سمحت الولايات المتحدة لحليفتها بتطبيق نظام تفرقة عنصرية بما له من عواقب طائشة وغالباً فتاكة بالنسبة للفلسطينيين الذين يجرؤون على المقاومة. ومنذ مدة ليست بالقصيرة خسرت الولايات المتحدة مكانتها كحكم نزيه. وفي ضوء هذا الدعم الأمريكي الكامل للاحتلال لماذا يتعين على الفلسطينيين تصديق وعد الرئيس الأمريكي بدولة فلسطينية؟

لقد حظي نتنياهو في أحدث حشد له في واشنطن باستقبال الأبطال من قبل «إيباك»، واستعراض دافق بولاء الكونغرس من جمع غفير سمعوا ما جاؤوا له من دون أن يدروا شيئاً. لقد وصف الاقتصاد الفلسطيني بأنه مزدهر، بفضل مساعدة إسرائيل، لكن من غير الواضح إذا كان معنى ذلك السخرية من ملايين الفلسطينيين في قطاع غزة الذين يعيشون في فقر مدقع، ومنازلهم وبنيتهم التحتية ومطارهم وميناؤهم قد تدمرت بفعل العدوان الإسرائيلي الأخير. ولئن كان نتنياهو يطالبنا بقبول الدولة اليهودية كشرط مسبق للمحادثات فإن إسرائيل لا تقبل بأي شروط مسبقة على نفسها لا سيما في ما يخص مستوطناتها غير الشرعية المدانة. في الواقع العقيدة الصهيونية ليست لديها نية مطلقاً في السماح بقيام دولة فلسطينية، لا في ١٩٤٨ ولا في ١٩٦٧ ولا في أوسلو ولا في كامب ديفيد ولا الآن.

إن الفلسطينيين الذين عاشوا زمن طردنا من ديارنا لإنشاء «دولة إسرائيل» التي نسميها النكبة قد هرموا اليوم، وكثير منهم لم يعرف منذ ذلك الوقت سوى بؤس مخيمات اللاجئين المنتاثرة في أنحاء الشرق الأوسط منذ أكثر من ٦٠ عاماً. أما المولودون عندما بدأ الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧ فقد أصبحوا في منتصف العمر يرزحون تحت الاحتلال طيلة حياتهم. أما شبابنا الذين ولدوا على خلفية اتفاقات أوسلو المعيبة فهم جيل آخر ضائع يرى حرياته الأساسية مقيدة بكل الأشكال المتخيلة سواء في الحصار ونقاط التفتيش أو محاطة من كل جانب بالمستوطنين المسلحين الذين يسرقون المزيد من الأراضي لباحاتهم وأبراجهم على التلال.

إن عملية السلام لم تعط الفلسطينيين شيئاً، ونحن جميعاً بصرف النظر عن طموحاتنا ومعتقداتنا السياسية والدينية نتقاسم هماً واحداً وهو أننا بلا دولة. ولقد حان الوقت كي تلعب قوة القانون الدولي دورها في ضمان مستقبل شعبنا، ويمكن أن يعترف تصويت الأمم المتحدة بدولة فلسطينية وهو ما سيكون نقطة بداية حاسمة للمشاركة في مجتمع الأمم وإعادة بناء دولتنا وتحديد مصيرنا من دون تدخل أو سيطرة من الآخرين.

إن الرئيس الأمريكي خطيب مفوه، لكن الخطب العظيمة من دون أعمال عظيمة مجرد كلام. عندما التقيت وزير خارجية دولة أوروبية مؤخراً قال مضيفي إن مصادقة أوباما العلنية على حدود ١٩٦٧ كأساس للسلام في فلسطين خطوة نحو العدالة لشعبنا، وقلت ينبغي علينا أن ننتظر قبل أن نرتاح لكلمات الرئيس، إذ إنها تتغير لتلائم سياسات اللحظة؛ وفي الأسبوع التالي حدث التقلب المتوقع، وفي خطابه أمام «إيباك» قدم الرئيس وعوداً بمستويات غير مسبوقة من المساعدات العسكرية الإضافية الجديدة أكثر من أي شيء فكرت فيه أية إدارة أمريكية سابقة ●

الخليج في شهر يونيو

الإمارات العربية المتحدة

❖ بحث صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة مع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود العلاقات الثنائية والأوضاع الراهنة في المنطقة.

❖ أكد سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية حرص دولة الإمارات على استقرار اليمن ووحدته وأهمية الوصول إلى اتفاق بين كافة أطراف المجتمع اليمني.

❖ بحث وزارة الخارجية مع سفير جمهورية سنغافورة لدى الإمارات تي توا با، العلاقات الثنائية بين البلدين في إطار المنظمات الدولية.

❖ قال وزير الدولة لشؤون الخارجية والكومنولث في بريطانيا اللورد ديفيد هاول أن الكومنولث البريطاني يرحب بعضوية الدول الخليجية بما فيها الإمارات كأعضاء مراقبين أو من خلال شراكة ما.

❖ أكد الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة دعم دولة الإمارات لاستقرار الأوضاع في سوريا وضرورة تجاوز الأزمة بكافة أبعادها السياسية والاقتصادية والمعيشية.

❖ أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي على أهمية المبادرة الخليجية الخاصة بالجمهورية اليمنية من أجل تحقيق الاستقرار والوحدة الوطنية للشعب اليمني.

❖ اعتبر سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان أن المجلس الوطني الانتقالي أثبت نفسه ممثلاً فعالاً للشعب الليبي وأن دولة الإمارات تدرك ضرورة بلورة رؤية مشتركة حول مستقبل مستقر ومزدهر لليبيا موحدة.

❖ أشادت رئيسة بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في منطقة جرجيس التونسية فاليريا كامبوني بالدعم والمساعدات التي تقدمها دولة الإمارات للشعب الليبي، مثمنة توجيهات قيادتها الحكيمة بسرعة إغاثة النازحين من ليبيا.

❖ قال وزير الخارجية المصري السابق نبيل العربي إنه طلب من إيران ألا تتدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج، مشدداً على أن مصر تعتبر أمن تلك الدول «خطاً أحمر».

❖ توقعت مصادر ارتفاع الاستهلاك الإماراتي من النفط بنسبة ٥,٢٧ في المائة في الفترة من ٢٠١٠ -٢٠٢٠ ، ويتوقع أن يبلغ استهلاكها من النفط والغاز عام ٢٠٢٠م نحو ٥٩٩,٠٠٠ برميل يومياً.

❖ أكد سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان ضرورة تضافر الجهود الدولية لدعم العملية السياسية في أفغانستان بما يعود بالخير على الشعب الأفغاني.

❖ أشادت الناطقة الرسمية الإقليمية باسم وزارة الخارجية الأمريكية جينيفر راساميمانانا بالدور الذي لعبته دولة الإمارات منذ بداية الأزمة الليبية في المساعدة على تعزيز الدعم الدولي من أجل حماية الشعب الليبي.

❖ أكدت دولة الإمارات التزامها بأعلى معايير السلامة النووية من خلال جهودها لإقامة البنية التحتية الوطنية للسلامة النووية واستعدادها لتطبيق الدروس المستفادة من حادث فوكوشيما في اليابان.

❖ أكد الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان على متانة العلاقات الثنائية التي تربط بين دولة الإمارات وماليزيا وما تشهده على الدوام من تطور ونمو بفضل ما تلقاه من اهتمام ورعاية من قبل أعلى المستويات في البلدين.

مملكة البحرين

❖ دعا عاهل مملكة البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة إلى حوار وطني من دون شروط مسبقة للبحث في الوضع الأمثل لمملكة البحرين وذلك بعد رفع حالة السلامة الوطنية (الطوارئ) التي كانت فرضت منذ منتصف شهر مارس.

❖ أكد رئيس الوزراء الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة أن التعاون والتنسيق العربيين باتا أكثر أهمية وإلحاحاً في ظل ما تمر به المنطقة من تطورات وبما تموج به من تحديات وتشهده من عدم استقرار.

❖ حذرت وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف من كافة أشكال الدعوات والنشاطات التي من شأنها المساس بالأمن والإضرار بالسلم الأهلي.

❖ أكد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أنه يأمل أن يكون الحوار في البحرين حقيقياً وذا معنى ويؤدي إلى إصلاح شامل بهدف تلبية كافة التطلعات لكل الشعب البحريني.

❖ أكد ولي العهد الأمير سلمان بن حمد التزام مملكة البحرين بالحوار الوطني الشامل الذي دعا إليه الملك حمد بن عيسى للوصول إلى توافق حوله بين كافة فئات المجتمع عبر المؤسسات الديمقراطية.

❖ استدعت المنامة القائم بأعمال السفارة العراقية احتجاجاً على تصريحات للنائب العراقي أحمد الجلبي.

araa@araa.net

❖ رحّب وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي بإلغاء حالة الطوارئ في البحرين، مؤكداً أن طهران تعتبر هذا القرار تحقيقاً لمطالب الشعب البحريني وخطوة إيجابية وتحركاً نحو الأمام.

❖ جدد نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن التزام الولايات المتحدة تجاه مملكة البحرين.

❖ صادق الملك حمد بن عيسى آل خليفة على خمسة قوانين لسنة ٢٠١١، نص أحدها على التصديق على البروتوكول الإضافي للاتفاق المعقود بين البحرين والوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

❖ أكد رئيس الوزراء الأمير خليفة بن سلمان أن حوار التوافق الوطني سيكون جسراً للوصول إلى الأمن والاستقرار والأجواء التي تعظم المكتسبات الوطنية.

❖ أعرب نائب وزيرة الخارجية الأمريكية مايكل بوسنر عن دعم وتأييد أمريكا التام لمبادرة حوار التوافق الوطني التي وجه الملك حمد بن عيسى السلطتين التشريعية والتنفيذية للبدء فيها مطلع الشهر الجاري.

❖ أشاد رئيس الوزراء الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة بما وصلت إليه علاقات التعاون بين مملكة البحرين وجمهورية روسيا الاتحادية من نمو وتقدم في المجالات كافة.

❖ أصدر الملك حمد بن عيسى آل خليفة ستة قوانين لسنة ٢٠١١ بعد إقرارها من مجلسي الشورى والنواب.

❖ حذرت المعارضة البحرينية من أن الحوار الوطني المقرر انطلاقه الشهر الجاري قد يكون غير مجد، في وقت توالت فيه الإدانات الدولية لأحكام سجنٍ صدرت بحق ناشطين في البحرين.

المملكة العربية السعودية

❖ بحث خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مع عبدالله واد رئيس جمهورية السنغال خلال اتصال هاتفي تطورات الأوضاع على الساحتين الإقليمية والدولية.

❖ أكد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز أن للمملكة المكانة الأولى خليجياً وعربياً وإسلامياً بحسن قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز.

❖ أكد مجلس الوزراء أهمية تضافر الجهود للدفع بعملية السلام استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وبما يكفل للشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير.

❖ أجمع مسؤولون يمنيون على أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أدى دوراً كبيراً في إرساء الأمن في منطقة الشرق الأوسط، وبشكل خاص حرصه على استقرار الأوضاع وحقن الدماء في اليمن.

❖ اعتبر المفوض الأوروبي لشؤون التوسيع وسياسة الجوار ستيفان فوله قرار القمة التشاورية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في الرياض مؤخراً بتوسيع عضوية المجلس لتشمل الأردن والمغرب دليلاً على أن دول الخليج تسعى إلى دعم وحدتها واستقرارها وأمنها.

❖ أعلنت الهيئة العامة للاستثمار السعودية أن الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أسهمت في رفع الاستثمارات الأجنبية في المملكة إلى ٥٥٢ مليار ريال.

❖ أشاد وزير الخارجية الألماني غيدو فيسترفيله بدور المملكة لتفعيل السلام في المنطقة العربية وتحقيق الاستقرار والأمن في الخليج.

❖ دان مجلس الوزراء مواصلة قوات الاحتلال الإسرائيلي حملة الاعتقالات والاعتداءات ضد الشعب الفلسطيني بالإضافة إلى ما تتعرض إليه مدينة القدس من حملة عدوانية استيطانية.

❖ بحث خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مع الرئيس الأمريكي باراك أوباما العلاقات الثنائية والمواضيع ذات الاهتمام المشترك بالإضافة إلى استعراض تطورات الأحداث إقليمياً ودولياً.

❖ أكد شيخ مشايخ قبيلة حاشد اليمنية الشيخ صادق الأحمر أن وقف النار في اليمن تم بموجب توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز من خلال سفير السعودية في اليمن علي الحمدان.

❖ بحث خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مع رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس السلطة محمود عباس تطورات القضية الفلسطينية ومعاناة الشعب الفلسطيني جراء الاحتلال الإسرائيلي.

❖ شدد مدير عام معهد الدراسات الدبلوماسية في وزارة الخارجية عبدالكريم بن حمود الدخيل على ضرورة احترام وحدة وسلامة أرض العراق، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

❖ بحث خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مع رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون خلال اتصال هاتفي مجمل التطورات على الساحتين الإقليمية والدولية بالإضافة إلى العلاقات الثنائية.

الخليج في شهر
يونيو

❖ شدد مجلس الوزراء على ما تضمنه البيان الختامي لاجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون من مواقف ثابتة تجاه الأحداث العربية والإقليمية والدولية.

سلطنة عمان

❖ استعرض سلطان عمان السلطان قابوس بن سعيد مع رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم العلاقات بين البلدين في المجالات كافة بالإضافة إلى الأمور ذات الاهتمام المشترك.

❖ بحث الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية يوسف بن علوي مع وزير الخارجية الألماني غيدو فيسترفيله عدداً من المستجدات والقضايا الدولية الراهنة ذات الاهتمام المشترك وتبادل وجهات النظر بشأنها.

❖ بلغ مجموع الأصول المحلية للبنوك التجارية والبنك المركزي ٣٧٥٠,١ مليون ريال عماني في نهاية مارس ٢٠١١م حيث زاد بنسبة ١٦,٤ في المائة.

❖ أظهرت إحصائيات رسمية أن التداول في سوق النقد بسلطنة عُمان ارتفع بنسبة ٥,٤ في المائة ليصل إلى ٨٧٢٠,٢ مليون ريال مقارنة بـ ٨٢٧٥,٥ مليون في نهاية مارس ٢٠١٠.

❖ بحث السلطان قابوس بن سعيد مع عاهل الأردن الملك عبدالله الثاني عدداً من القضايا ذات الاهتمام المشترك في ضوء تطورات الأحداث الجارية على الساحتين العربية والدولية.

❖ أشادت دولة الإمارات بالعرض القيّم والتوصيات والاستنتاجات التي قدمها وفد سلطنة عُمان في إطار الاستعراض الدوري الشامل لتقرير السلطنة أمام مجلس حقوق الإنسان.

❖ أظهرت إحصائيات رسمية أن القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية انخفضت بنسبة ٢,٢٦ في المائة لتصل قيمتها إلى ١٠,٢٨ مليار ريال.

❖ أكد الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية يوسف بن علوي وقوف بلاده إلى جانب مملكة البحرين في تجاوز أزمتها.

❖ أوضحت النشرة الشهرية الصادرة عن البنك المركزي أن هناك زيادة ملحوظة طرأت على الإجماليات الرئيسية للبنوك التجارية العاملة في سلطنة عُمان حيث زاد إجمالي أصول هذه البنوك بنسبة ٦,٨ في المائة.

❖ بحث السلطان قابوس بن سعيد مع مساعد وزيرة خارجية الولايات المتحدة جيفري فيلتمان مستجدات الأحداث والتطورات الجارية على الساحتين الإقليمية والدولية.

❖ أشاد رئيس جمهورية تتارستان الروسية رستم منينخانوف بالتنمية الشاملة التي تشهدها سلطنة عمان، مشيراً إلى أن بلاده تتطلع إلى إقامة برامج تعاون مشتركة مع السلطنة في مختلف المجالات.

❖ بحث يوسف بن علوي مع وزير الخارجية الهندي أي أحمد علاقات التعاون بين البلدين في مختلف المجالات إلى جانب تبادل الآراء حول القضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك.

❖ أعلنت الشرطة أنها تمكنت من إلقاء القبض على ٢٩ متسللاً من جنسيات مختلفة دخلوا البلاد بطريقة غير مشروعة.

دولة قطر

❖ بحث أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس آخر التطورات على الساحة الفلسطينية وعملية السلام في المنطقة.

❖ بحث رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم مع وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون العلاقات الثنائية، بالإضافة إلى آخر المستجدات في المنطقة.

❖ أكد مندوب قطر لدى الجامعة العربية صالح عبدالله البوعينين حرص دولة قطر على دعم الجهود العربية الرامية لمكافحة الإرهاب والفساد والجرائم عبر الإنترنت.

❖ رحب الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية عمرو موسى بالبيان الصادر عن المؤتمر الموسع لأهل دارفور بالدوحة، الذي تم فيه اعتماد وثيقة الدوحة كأساس للوصول إلى وقف دائم لإطلاق النار وتسوية سلمية شاملة تؤدي إلى تحقيق السلام والاستقرار في دارفور.

❖ قال خالد الخاطر المسؤول في مصرف قطر المركزي إن احتياطيات البنوك المركزية بالمنطقة ينبغي أن تكون أكثر تنوعاً على المدى البعيد وأن أي تخلف أمريكي عن سداد الديون سيضع ضغطاً نزولياً على الدولار ويغذي التضخم.

❖ أكد مدير إدارة الشؤون القانونية في وزارة الخارجية أحمد الحمادي أن سياسة دولة قطر تؤكد على جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل كافة.

❖ بحث وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني مع وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ العلاقات الثنائية وآخر تطورات الأوضاع في المنطقة.

araa@araa.net

❖ أشاد الرئيس السنغالي عبدالله واد بجهود أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ومواقفه العربية والإسلامية والدولية الداعمة والمساندة لقضايا الأمة والإنسانية جمعاء.

❖ أعرب الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني عن أمله في أن تشهد العلاقات بين قطر وتركيا مزيداً من التطور والازدهار في ظل تولي منصب رئيس الحكومة في تركيا.

❖ أكدت قطر أن هناك حاجة متزايدة لاتخاذ تدابير فعالة للتصدي للتعصب الديني والكراهية، والتحريض عليها من جانب بعض التيارات السياسية المتطرفة.

❖ أكدت جامعة الدول العربية أن دولة قطر استطاعت أن تكون واحة لحقوق الإنسان بصفة عامة وهناك مؤسسات داخلها تعمل في مجال تعزيز وحماية حقوق الأسرة والطفل.

❖ أعرب الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني عن ترحيب دولة قطر بقرار الحكومة الإريترية الإفراج عن ٤ معتقلين بريطانيين لديها استجابة للمسعى القطري بهذا الشأن.

❖ رحب مجلس الأمن الدولي بالجهود القطرية المبذولة لتحقيق السلام في إقليم دارفور السوداني برعاية من الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني.

❖ جددت دولة قطر عزمها على مواصلة تعاونها الكامل مع مجلس حقوق الإنسان ودعمها الثابت له، كما أكدت في الوقت نفسه استعدادها للتعاون مع الدول كافة وكل أصحاب المصلحة.

❖ بحث الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مع رئيس مجلس الوزراء اليوناني جورج باباندريو علاقات التعاون بين البلدين بالإضافة إلى تطورات الأوضاع على الساحة اليونانية.

دولـــة الكويـــت

❖ قال أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح إنه «لن يسمح بأي مساس بالدستور فهو الضمانة الحقيقية لاستقرار نظامنا السياسي والدعامة الرئيسية لأمن بلدنا وإن إيماننا راسخ بنهجنا الديمقراطي».

❖ قال وزير الخارجية الشيخ محمد الصباح إن التداعيات الأمنية والسياسية والظروف الدقيقة يتطلب معها الحذر واليقظة للدفاع عن قضايا الكويت في مختلف المحافل الدولية.

❖ أكد مندوب دولة الكويت الدائم لدى الجامعة العربية جمال محمد الغنيم دعم الكويت الدائم لاتفاقية الوفاق الوطني للمصالحة الفلسطينية وملحقاتها لما لها من أهمية في تثبيت الوحدة الفلسطينية وتقوية المفاوض الفلسطيني.

❖ أكد وكيل وزارة الخارجية خالد الجارالله أن العلاقات الكويتية-العراقية وثيقة وأخوية يحرص كلا الجانبين عليها متمنياً أن تتوقف الأصوات التي تسيء إلى هذه العلاقات الطيبة في الجانب العراقي.

❖ دعا رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد إلى العمل ضمن أصول الديمقراطية والدستور واتباع تعليمات الشيخ صباح الأحمد، مضيفاً أن الحراك السياسي الذي يقوده بعض النواب يعبر عن رأي الأقلية.

❖ كشفت مصادر أن وزارة الخارجية لا تنوي في الوقت الحالي سحب السفير الكويتي ولا أي دبلوماسي موجود على الأراضي السورية وذلك لعدم وصول الأوضاع الأمنية إلى الحد الذي يستدعي ذلك.

❖ بحث نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ محمد الصباح مع وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون تطورات الأوضاع في المنطقة وما يحدث على الساحتين الإقليمية والدولية.

❖ أكد مجلس الأمة أن تكرار التصريحات التي صدرت عن بعض المسؤولين في إيران يهدد علاقة الأخوة التي تربط بين الشعبين الكويتي والإيراني.

❖ جددت دولة الكويت دعوتها إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان لدراسة مسألة الحد من انتشار ظاهرة العداء للإسلام وتشويه صورة الأديان والتحريض على الكراهية والتمييز والعنف ضد المسلمين.

❖ قال وكيل وزارة الخارجية خالد الجارالله إن مسيرة مجلس التعاون حافلة بالإنجازات وهي تسير نحو تحقيق المزيد بخطى ثابتة وراسخة.

❖ أكد مجلس الأمة تعاونه مع رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد بعد أن رفض كتاب طلب عدم إمكان التعاون مع سموه إثر التصويت عليه.

❖ حثت دولة الكويت الدول كافة التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية الأمان النووي على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، مشددة على أهمية إيجاد نظام نووي دولي مسؤول يتم من خلاله الرد على مخاوف دول العالم في حال تعرضها لحادث نووي.

❖ أكد سفير الكويت لدى مصر رشيد الحمد أن الكويت تحترم إرادة الشعب المصري في التغيير، لافتاً إلى العلاقات الوطيدة التي تربط بين البلدين

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تتضمن أوراقاً بحثية محكَّمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، وتهتم بتقييم وتحليل واستشراف التطورات التي تشهدها أو من المحتمل أن تشهدها الملفات البارزة على الصُعُد الخليجية الداخلية أو الخليجية البينية أو الخليجية.

للاطلاع والاشتراك

Tel: +971 4 3247770 Fax: +971 4 3247771 www.grc.ae sales@grc.ae

أوراق خليجية

ملف العدد:

التدخل الإيراني في دول الخليج: الأسباب والتداعيات

- قراءة في العلاقات الخليجية - الإيرانية (١٩٨٠ - ٢٠١١)
- احتمالات الربح والخسارة في أية مواجهة خليجية - إيرانية
- العراق.. بين الاحتلال الأمريكي والتدخل الإيراني
- جيرة إيران في ميزان الأمن الخليجي.. خيارات ما بعد الصداقة والعداوة
- ازدواجية المواقف الإيرانية من الثورات العربية
- مشروعية دخول «درع الجزيرة» إلى البحرين وفقاً لأحكام القانون الدولي

قراءة في العلاقات الخليجية – الإيرانية (1980 – 2011)

ما يجب أن يُبدأ به في مسيرة العلاقات الخليجية-الإيرانية بعد الثورة الإسلامية هو حَدَث الثورة ذاته. فهذا التحول الدراماتيكي السريع الذي حصل في بنية السلطة الإيرانية في الحادي عشر من فبراير عام ١٩٧٩م ألقى بظلاله ليس على منطقة الخليج العربي فقط، وإنما عُموم الإقليم وكذا العالَم الذي كانت علاقاته متشابكة عبر مِخرز التاج الشاهنشاهي، وخاصة في ما يتعلق بالعلاقة بين الشرق والغرب، وكذلك طرق معالجة ملفات المنطقة الساخنة كالقضية الفلسطينية وأحداث الحرب الأهلية اللبنانية والغزو السوفييتي لأفغانستان واصطفافات الحرب الباردة المستعرة بين واشنطن وموسكو.

محمد عبدالله محمد *

كان نظام الشاه محمد رضا بهلوي يقيم علاقته مع دول الخليج العربية بترتيبات مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى. وكانت تلك العلاقة تسير بحسابات دقيقة جعلت الغرب يربح علاقته بدول الخليج من دون أن يخسر النظام الإيراني الشاهنشاهي. فكلا الطرفين حليفان رئيسيان له. وكانت المعادلة الغربية تقوم وفق حساب الحلف المتماسك الذي كان خاضعاً لظروف الحرب الباردة، وجعل هذا الإقليم بضفتيه الشرقية والغربية سداً منيعاً أمام الرغبات السوفييتية في التمدد للوصول إلى المياه الدافئة في منطقة الخليج ومنها إلى بحر العرب، أو إكمال دائرة التطويق من الأسفل حيث جنوب شبه الجزيرة العربية ما بعد اليمن.

بعد انتصار الثورة الإيرانية ووصول الإسلاميين إلى الحكم، بدا أن القادة الجدد في طهران هم بصدد علاقة تضاد شبه تام مع المنتظم السياسي والتاريخي لإيران الشاهنشاهية وللمنطقة بشكل عام. فمع بداية التغيير السياسي في إيران أصبحت النظرة إلى الدين مغايرة عما كان سائداً في السبعينات وما قبلها. وبدت الشعارات الدينية كإعلانات مدفوعة الأجر تغذي الشعور العربي والإسلامي الشعبي المنتكس ذاتياً سواء بسبب إخفاقات التنمية السياسية والاقتصادية أو بسبب الفشل في تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي. وقد ساعد على ذلك أيضاً في شِقّه الآخر وجود رغبة أمريكية قوية في مساندة المجاهدين في أفغانستان لقتال الجيش السوفييتي الغازي، باعتبارهم مخزوناً قوياً للأيديولوجيا قليلة الأجر، الأمر الذي قوّى من نفوذ الإسلاميين في المنطقة وبالتحديد في منطقة الخليج والشمال الإفريقي.

وفي ما يخصّ القضية الفلسطينية فقد كان خروج مصر من حلبة الصراع العربي-الإسرائيلي بعد اتفاقية «كامب ديفيد» في سبتمبر عام ١٩٧٨م قد دفع دمشق للبحث عن بديل داعم لها في المنطقة لمعاونتها مادياً ومعنوياً في ذلك الصراع. ولأنها كانت موجودة في لبنان، فقد دفعت المصالح السورية الرئيس الراحل حافظ الأسد حينها وبغرض كسب إيران الثورة لأن يُعطي طهران منفذاً للوصول إلى جنوب لبنان مُغذياً بذلك الأيديولوجية الشيعية الصاعدة، على اعتبار أن الجنوب اللبناني ذو أغلبية شيعية ويُمارَس عليها غبن وتقصير سياسي وخدماتي وأمني على مرّ التاريخ. وبذلك كانت سوريا قد نقلت المعركة العسكرية من مرتفعات الجولان المحتلة إلى جنوب لبنان بزخم إسلامي طاغ وفَّرته الثورة الإيرانية.

وبعد كلّ ذلك التعقيد في العلاقات الدولية الذي أحدثته الثورة الإسلامية سواء في تكريس الحالة الدينية الراديكالية وكذا القضية الفلسطينية جاءت الحرب العراقية – الإيرانية (٢٢ سبتمبر ١٩٨٠م – ٢٠أغسطس ١٩٨٨م) لتضيف إلى ذلك التعقيد بُعداً آخر أكثر مباشرة وتماساً، على اعتبار أن تلك الحرب كانت تجري في شمال منطقة

الزيارات المتكررة لأحمدي نجاد إلى دول الخليج لم تستطع كسر حالة التذبذب في العلاقات الخليجية-الايرانية

الخليج، ثم امتدت إلى وسطه وجنوبه بعد استعار حرب الناقلات والصراع على مضيق هرمز. كما أن توسّع الحرب بتصويرها على أنها صراع عربي-فارسي، أو صراع شيعي-سُنّي أضاف إلى القضية أبعاداً مُركّبة أثرت بشكل كبير في علاقات دول الخليج العربية بإيران وحلفائها بشكل كبير.

أمام هذا المشهد ووضوحه وبعد سرد ماورائياته يُمكن قراءة العلاقات الخليجية-الإيرانية بشكل أكثر شمولية وموضوعية وبإيجاز. لكن التأكيد الأكثر أهمية في هذا المجال هو أنه وإذا ما رامَ أحدٌ الوصول إلى نتائج أكثر دقة في ما يخص تلك العلاقة، فعليه تحقيبها وتجزئتها إلى مقاطع زمنية يحتوي كلّ واحد منها على مجموعة من الأحداث والعوامل الخاصة التي صاغت من تلك الحقبة. لذا فإننا وفي سبيل ذلك سنقوم بمرحلة تلك العلاقة بشكل موجز وفق التقسيم التالي والذي يحتوي على أربع حقب زمنية: الأولى: وتمتد من عام ١٩٨٠ ولغاية ١٩٨٩م. الثانية: وتمتد من عام ١٩٩٠ ولغاية ١٩٩٦. الثالثة: وتمتد من عام ١٩٩٧ ولغاية ٢٠٠٣. الرابعة: وتمتد من عام ٢٠٠٤ ولغاية (٢٠١١) يومنا هذا:

❖ الحقبة الأولى (١٩٨٠-١٩٨٩م): في تلك الفترة كان الصراع المحتدم عسكرياً ما بين العراق وإيران قد جمَّد العلاقات الإيرانية-الخليجية إلى درجة الصفر تقريباً بسبب وقوف دول الخليج مع العراق وإن بدرجات متفاوتة، الأمر الذي جعل التقابل حاداً، فلم توفِّر تلك الحرب أي فرصة للتقارب بين الضفتين. أضِف إلى ذلك، فقد كانت الأحزاب والمنظمات الإسلامية الشيعية قد نشطت في منطقة الخليج وبالتحديد في السعودية والكويت والبحرين، وهو ما زاد من سوء العلاقة بين إيران ودول الخليج حين اتهمت الأخيرة إيران بدعم تلك الأحزاب ودفعها لممارسة أنشطة سياسية محظورة أثرت في أمنها القومي كما جرى في البحرين عام ١٩٨١م.

وكذلك، فقد أدَّى دخول الإيرانيين إلى جنوب لبنان في تلك الفترة الحساسة وتأسيس حزب الله على يد زعامات دينية شيعية كـ صبحي الطفيلي وعباس الموسوي ومحمد يزبك، وكذلك تشجيع حسين الموسوي (أبو هشام) على إحداث انشقاق داخل حركة أمل - أفواج المقاومة اللبنانية التي أسسها موسى الصدر في يوليو عام ١٩٧٥م وتأسيس (أمل) الإسلامية القريبة من خط الثورة وليس سوريا إلى خلط الأوراق في المنطقة، حيث اعتبرت دول الخليج أن ذلك الوجود الإيراني أخلَّ بالتوازن السُّكاني الطائفي في لبنان عبر تقوية أطراف على أخرى وتأثير ذلك على المنظومة الأمنية لدول الخليج. أضف إلى ذلك أن هذا الوجود جعل الإيرانيين بالقرب من الحدود الشمالية الغربية للأردن الحليف القوي لدول الخليج، فضلاً عن قيام التحالف الاستراتيجي ما بين دمشق وطهران الذي تمَّ رسمياً خلال اتفاق مارس ١٩٨٢م.

في تلك الأثناء، كانت إيران تتوسَّع سياسياً في المنطقة العربية ومن بينها دول الخليج من خلال العطب الذي أصاب إجراءات تسوية القضية الفلسطينية. فالرفض السوري لمبادرة فهد ١٩٨١م بشأن الصراع العربي-الإسرائيلي جعل من طهران تربح ورقة التصعيد في الملف عبر الإصرار على خيار المقاومة المسلحة. ومؤتمر فاس الثاني وخطة ريغان باتا في حكم المنتهيين بسبب الشروط الإسرائيلية التعجيزية، الأمر الذي زاد من ربح الإيرانيين كذلك. أما اتفاق (١٧ أيار١٩٨٣م) بين حكومة أمين الجميّل وتل أبيب فقد ولِد ميتاً بعد انقسام اللبنانيين عليه، وكذلك ترهل الاتفاق الفلسطيني-الأردني حول التفاوض الموحَّد. كلّ ذلك التراجع كان يصبّ في صالح الإيرانيين، لكنه أيضاً كان يُفاقم من العلاقات الإيرانية-الخليجية المتدهورة أصلاً.

ولم تبرز بوادر انفراج حقيقية في العلاقات الخليجية-الإيرانية إلاّ بعد زيارة وزير الخارجية العُماني إلى طهران في عام ١٩٨٧م وتوقيع أوّل مسودة تفاهم للتعاون في المجالين السياسي والاقتصادي بين البلدين. ثم زاد كسر حاجز الصمت عملية التنسيق الإيرانية-السعودية عندما كان الإعداد قائماً لإتمام اتفاق الطائف في ٣٠ سبتمبر عام ١٩٨٩ الذي أنهى الحرب الأهلية في لبنان، حيث كان لدى إيران نفوذ قوي على الأحزاب الشيعية التي كانت داخلة في تلك الحرب وبالتحديد حزب الله والجماعات القريبة منه، ثم لقاء خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (عندما كان ولياً للعهد) مع هاشمي رفسنجاني (الذي كان رئيساً للجمهورية) في السنغال في ديسمبر عام ١٩٩٠م، تكلّل ذلك النشاط المتبادل بعودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في مارس عام ١٩٩١م ثم زيارة رفسنجاني إلى الرياض بعد ذلك بشهر فقط.

❖ الحقبة الثانية (١٩٩٠ - ١٩٩٦م): لقد كان الغزو العراقي لدولة الكويت في ٢ أغسطس عام ١٩٩٠م حدثاً مفصلياً في علاقة إيران بدول الخليج. فتحوّل العراق من حليف لدول الخليج إلى خصم لها جعل من طبيعة المصالح القائمة أن يتقارب خَصْمَا العراق إلى بعضهما، ليقيما دبلوماسية صلبة جديدة. كما أن موقف إيران المندِّد بالغزو العراقي للكويت دفع الأخيرة لأن تتلقى ذلك الموقف بشكل إيجابي، ثم سماحها للشركات الإيرانية بالمساعدة على إطفاء حرائق آبار النفط الكويتية التي فجرها الجيش العراقي قبيل تقهقره من الأراضي الكويتية خلال عملية (عاصفة الصحراء) التي نفذها التحالف الدولي الثلاثيني لتحرير الكويت. في تلك الأثناء، لم يمض وقت طويل على تغيُّر تركيبة الحكم في إيران بعد وفاة الإمام الخميني في ٤ يونيو عام ١٩٨٩م. فقد تولَّى مرشدية الثورة آية الله خامنئي، في حين صعد رجل الثورة البراغماتي هاشمي رفسنجاني إلى سدّة رئاسة الجمهورية. وكان الخط الجديد في الحكم قد غيَّر الكثير من توجهات إيران على مستوى السياسة الخارجية وحسَّن من علاقاتها مع دول الجوار. بعد ذلك بأقل من عامين بات في شبه المؤكَّد أن القادة الجدد بصدد تحجيم التيارات المتشددة داخل الدولة الإيرانية والتي كان يقودها مُجمَّع علماء الدين المناضلين (روحانيون مبارز) بزعامة مهدي كروبي وموسوي خوئينيها وصادق خلخالي عندما كانوا على يسار الثورة الراديكالي، تكلَّل ذلك بمنع معظم قياداتها من الترشّح في الانتخابات التشريعية في عام ١٩٩٣م عبر غربلتهم بمجلس صيانة الدستور، وهو ما ساعد على إبعادهم عن المشهد السياسي الإيراني، وبالتالي تأثير ذلك على ضبط سلوك الدولة وخطابها السياسي.

في تلك الأثناء، برز الدور الجديد لإيران عبر تسويتها لملف الرهائن الغربيين في لبنان والذي بدأ منذ عام ١٩٨٢م وحتى عام ١٩٨٩م، حيث نفّذت بعض الجماعات اللبنانية الشيعية والفلسطينية القريبة من إيران أكثر من ٩٢ عملية خطف، بينهم ١٧ أمريكياً و١٤ فرنسياً وثمانية بريطانيين وسويسري واحد. وكان هذا الملف مرتبطاً إلى حد كبير بمنطقة الخليج وبالتحديد الكويت التي كانت قد اعتقلت عدداً من اللبنانيين واتهمتهم بتدبير التفجيرات الإرهابية التي وقعت في عدد من مرافقها النفطية. وقد ساعدت الجهود الإيرانية التي قادها هاشمي رفسنجاني (الذي كان رئيساً للجمهورية آنذاك) والجنرال محسن رضائي الذي كان قائداً للحرس الثوري حينها على تسوية هذا الملف مع حلول عام ١٩٩٢م. لقد كانت المبادرة الإيرانية لإغلاق ملف الرهائن في لبنان رسالة حسن نية تجاه الغرب والمنطقة، لكنها أيضاً لم تخل من رائحة الصفقات الشاملة التي حصلت بموجبها طهران على بعض الامتيازات، لكنها في العموم أسهمت في إظهار إيران الثورة على أنها مختلفة عن السابق.

في عهد الرئيس خاتمي باتت العلاقات الخليجية -الإيرانية أكثر قرباً من أيّ وقت مضى

❖ الحقبة الثالثة (١٩٩٧-٢٠٠٣م): بعد وصول محمد خاتمي إلى رئاسة الجمهورية في أغسطس عام ١٩٩٧ وانتهاجه سياسة إزالة بؤر التوتر، باتت العلاقات الخليجية - الإيرانية أكثر قرباً من أيّ وقت مضى. فغدت دولة الإمارات رئة مالية واقتصادية مهمة للتجارة الخارجية الإيرانية، رغم الخلاف بين الجانبين على الجزر الثلاث. أما الكويت فقد وقعت مع إيران في أكتوبر عام ١٩٩٩ اتفاقية للتعاون التجاري للمناطق الحرة لتسهيل نقل البضائع عن طريق البحر، واتفاقية أخرى في يناير عام ٢٠٠٠ للغرض التجاري أيضاً، وبعد عام اتفاقية تعاون ثنائي في مجال انتقال الأيدي العاملة والشؤون الاجتماعية والتدريب الحرفي والمهني. وفي سبتمبر عام ٢٠٠٢ وقعت الكويت مذكرة للتفاهم الدفاعي مع طهران هي الأولى بين دولة خليجية وإيران، وكانت تقضي هذه المذكرة بأن يحضر مراقبون من الجانبين المناورات العسكرية التي يجريها كل بلد (الكويت/ إيران) وتبادل الخبرات

والمعلومات وكذلك الدورات التعليمية في المجال الدفاعي.

أما المملكة العربية السعودية فقد وقعت اتفاقاً أمنياً مع إيران، وشكّل الجانبان أول لجنة تجارية مشتركة في عام ١٩٩٨م، ثم تمّ الاتفاق بين الجانبين على رفع أسعار النفط الخام بعد تراجعه إلى ما دون ٦ دولارات للبرميل، إلى أن كُلّل ذلك التعاون باتفاق ٩ مارس عام ١٩٩٩ حول سقف ثابت للإنتاج النفطي وإيقاف كل سياسات الخلط في احتساب التخفيضات المقررة، الأمر الذي أدى إلى دخول كل من السعودية وإيران كطرفين في مباحثات رباعية ضمت أيضاً فنزويلا والمكسيك بشأن إجراء تخفيضات جديدة في الإنتاج. كذلك الحال بالنسبة لسلطنة عُمان وقطر اللتين كانت علاقاتهما بالأساس متقدمة على غيرهما من دول الخليج.

❖ الحقبة الرابعة (٢٠٠٤ - ٢٠١١م): بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في ٩ إبريل من عام ٢٠٠٣م بدا أن العلاقات الخليجية-الإيرانية دخلت مرحلة جديدة. فالمشكلة الخليجية لم تكن في تغيير بنية السلطة في العراق وإسقاط نظام البعث الذي كان يُعاديها بقدر ما كانت في التحالف الموضوعي بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية. فالقادة الجدد الذين أتوا على ظهر الدبابة الأمريكية كانوا في معظمهم حلفاء أساسيين لإيران وطارئين للولايات المتحدة. وبسبب تعاظم الحالة العقدية والأيديولوجية لدى أولئك الحاكمين فقد انحازوا فترة الأزمات والاستقطاب إلى الجانب الإيراني، بل حتى إن جزءاً من القيادات العلمانية فيهم كرئيس المؤتمر الوطني العراقي ورجل البنتاغون الأول أحمد الجلبي أصبح حليفاً قوياً لإيران.

لقد أدى النفوذ الإيراني في العراق وانعدام الأمن السياسي والشخصي فيه، وعدم تكافئ الحالة الديموغرافية إلى تعاظم ذلك النفوذ وانحسار الدور العربي، الأمر الذي انسحب على علاقة طهران بدول الخليج أيضاً. فهذه الدول رأت أن إيران تستغل انهيار الوازن العراقي في المنطقة لصالحها عبر إقامة خط اتصال جغرافي وسياسي وأمني يبدأ من إيران ويمر بالعراق وتركيا نزولاً صوب سوريا وحتى لبنان إلى تماس مع الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكان ذلك بمثابة لعب سياسي على أرض الغير ومن دون أي ترتيبات أو تنسيق مع دول الجوار، وهو ما أدى أيضاً إلى خلاف خليجي-أمريكي، حين حمّلت دول الخليج واشنطن مسؤولية ذلك الخلل في التوازن الاستراتيجي في المنطقة.

ومع حلول شهر يونيو عام ٢٠٠٥م فاز المحافظون الإيرانيون في انتخابات الرئاسة، حيث وصل إلى الحكم محمود أحمدي نجاد. وبهذا الفوز سيطر المحافظون على كلّ مفاصل السلطة التي بدأوها بفوزهم في الانتخابات البلدية في مارس عام ٢٠٠٣م والتشريعية في فبراير ٢٠٠٤م، ثم إعادة ترسيخ وجودهم في انتخابات عام ٢٠٠٨ في البرلمان. وقد أدّى ذلك الفوز المتوالي للمحافظين إلى إعادة طرح شعارات الثورة الأولى رافقتها حركة تصنيع عسكرية إيرانية في مجال الصواريخ بعيدة المدى والتركيز على البرامج النووية، الأمر الذي أدى إلى أن تبدي دول الخليج مخاوفها من ذلك التغيير في الخطاب والجنوح نحو العسكرة والاعتماد على هامش القوة المادية. في أتون ذلك التحوّل، انفجر لبنان على وقع اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري الذي كان الخليج يعتبره رمزاً لنفوذه في لبنان فضلاً عن اتصاله بالعمق العربي الطبيعي. ورغم أن دول الخليج حمّلت السوريين مسؤولية ما جرى إلاّ أن إيران كانت لاعباً أساسياً في تداعيات ذلك الحدث عبر حلفائها السياسيين والعقائديين كحزب الله وحركة التوحيد السُّنيَّة وبقية الحلفاء. ثم جاءت حرب تموز ٢٠٠٦م وأحداث (٧ أيار) عام ٢٠٠٨ بعد أن حسم حزب الله معركته السياسية مع قوى (١٤ آذار) القريبة من السعودية بالانتشار العسكري في بيروت وصولاً إلى جبل الدروز لإجهاض قراري حكومة فؤاد السنيورة بشأن عزل قائد جهاز أمن مطار بيروت العميد وفيق شقير وتفكيك شبكة حزب الله الهاتفية.

كان الغزو العراقي للكويت في 1990 حدثاً مفصلياً في علاقة إيران بدول الخليج

لقد استمرت العلاقات الخليجية-الإيرانية لا تحكمها الثقة بشكل مستمر. ورغم أن الرئيس الإيراني أحمدي نجاد زار الدول الخليجية الست في فترة قياسية (٢ أغسطس ٢٠٠٥-١٧ نوفمبر ٢٠٠٧) إلاّ أن تلك الزيارات لم تكسر حالة التذبذب في تلك العلاقة. ففي كلّ مرة تترتق فيها يظهر ما يعيدها إلى حالة الفتق سواء بسبب التصريحات التي يُطلقها بعض المسؤولين الإيرانيين المثيرة للجدل (حسين شريعتمداري/ ناطق نوري مثالاً) أو بسبب المواقف السياسية من قضايا المنطقة كما جرى مؤخراً في البحرين واتهام الأخيرة لطهران بدعم الاحتجاجات فيها، فضلاً عن شبكة التجسس الإيرانية التي أعلنت الكويت أنها فككتها على أراضيها وقدمت المتورطين فيها إلى القضاء في نهاية شهر مارس المنصرف.

وفي كل الأحوال، فإن العلاقات الإيرانية-الخليجية أصبحت تحكمها عوامل عدة بعضها محلي والآخر إقليمي ودولي. كما أن أماكن نفوذ الجانبين وتسوية قضايا الخلاف وخصوصاً موضوع الجزر الثلاث والملف النووي الإيراني تلعب هي الأخرى دوراً في تخفيف أو زيادة التوتر فيها. وربما تحتاج قضية تعزيز الثقة إلى ما هو أبعد من صور علاقات عامة أو تصريحات تلقَى هكذا، بل إن العلاقات المستقرة هي التي تحكمها المصالح المتوافق عليها وكذا الابتعاد عن هَوَس التأزيم وتأجيل المؤجل وتعليق المعلّق ●

*باحث بحريني متخصص في الشؤون الإيرانية

في تفسير التدخل الإيراني في دول الخليج

كثيرةٌ هي الروابط بين إيران ودول الخليج، بَيْدَ أن العلاقة بين الجانبين يغلب عليها الصراع الذي أصبح العنصر الحاكم في إدارة العلاقات بينهما منذ قيام نظام الجمهورية الإسلامية. ويروم المقال إلى تفسير التدخل الإيراني في دول الخليج، من خلال تناوله المتغيرات المفسرة للطبيعة المعقدة والمتداخلة لسياسة التدخل الإيراني، التي تعكس صراعاً سياسياً مستعراً بين الجانبين.

عياد البطنيجي*

يشير هذا الصراع إلى عدم التوافق، فالطرفان مضطران عن علم إلى تبني مواقف مستقبلية تنافسية غير متوافقة مع المصالح المدركة للطرف الثاني، ولأن ظاهرة الصراع السياسي الإيراني-الخليجي بالغة التعقيد تتداخل فيها متغيرات عديدة، فإن المقاربات التفسيرية تتصف بالتعدد والثراء. ولذلك، سوف نركز على العوامل الأكثر تفسيرية لظاهرة التدخل الإيراني. وفي ضوء ذلك، هناك مستويان لتفسير هذا التدخل: الأول يتعلق بالتركيب السياسي الوطني لإيران. والثاني يتعلق بهيكل النظام الإقليمي والدولي.

العلاقة بين الدولة والمجتمع

نشأت مؤسسات النظام الإيراني وتشكلت على شرعية وعدها بتحقيق نظام إسلامي يجمع بين الديمقراطية والإسلام، وجعل هذه المؤسسات والهيئات أدوات وآليات مناسبة لتنفيذ أحكام الإسلام الشيعي المهدوي. وهكذا، تشكلت مؤسسات وهيئات النظام والمرافق العامة ضمن صياغتين: الجمهورية والإسلام بدأتا متناسقتين، ومع صيرورة النظام بدا هذا التناسق يواجه صعوبات أفضت إلى جعل ديمومته أمراً في غاية الصعوبة. إذ أفضت هذه الصياغة الملفقة إلى حصر السلطة في ولاية الفقيه ممثلة في القيادة الدينية واحتكارها تسيير دفة الأمور، وتحديد التوجهات والسياسات، فضلاً عن تكريس أنماط معينة من ممارسة السلطة التي تستند إلى قاعدة اجتماعية حيث القيمة العليا للمبادئ والتعاليم الدينية، ما أدى إلى ابتلاع الدولة المجتمع، ومعضلات بنيوية متأصلة في النظام، فضلاً عن تكلس الدولة وشرايين المجتمع. وما التوترات التي تمر بها إيران بين الحين والآخر إلا دليل على هذا التوتر البنيوي والتناقض المتأصل بين الدولة والمجتمع. فلا تزال معضلة تحويل ولاية الفقيه إلى ولاية الأمة تمثل المكون البنيوي المُؤسس لهذه الأزمة المركبة. فالدولة هنا تستند إلى جانب واحد وهو السلطة، من دون جانب الأمة، فأصبح الولي الفقيه كأنه معين من قبل الله، فتجاوزت صلاحياته كل حدود، فلا يحق للأمة أن تنتقده أو تعصي أوامره أو تخلع طاعته. كل ذلك في عصر الديمقراطية والحداثة السياسية المستندة إلى إطار مرجعي وفلسفي يقوم على النسبية المعرفية، وثورتي الميديا والاتصالات، وهو ما جعل هذه الصياغة كأنها تعمل ضد منطق العصر وصيرورة التاريخ في الوجود المتجه صوب العقل والحرية.

تلجأ الطبقة الحاكمة في إيران إلى تفريغ حالة التوتر وتصديرها إلى خارج حدودها لكي تحافظ على كيانها

وتفضي هذه التركيبة المعقدة إلى حالة دائمة من التوتر بين الدولة والمجتمع تتخللها حالة من الانقسامات السياسية العميقة. لذا تلجأ الطبقة الحاكمة إلى تفريغ حالة التوتر وتصديرها إلى خارج حدودها حتى تحافظ على كيانها وألا يرتد هذا التوتر إلى تدمير ذاتي يؤدي إلى انهيار النظام الحاكم الذي يستند إلى أيديولوجية ولاية الفقيه.

وتشير استطلاعات الرأي التي قامت بها جهات رسمية إيرانية عام ٢٠٠٢ إلى أن من بين ١٦٢٧٤ شخصاً طلب منهم الاختيار بين «دعم الوضع الراهن أو تصحيحه أو إجراء تغيير أساسي جذري»، صوت ١١ في المائة لصالح بقاء الوضع كما هو، وصوت ٦٦ في المائة لصالح تصحيح هذا الوضع، في حين رأى ٢٣ في المائة ضرورة إجراء تغيير أساسي وجذري، و٤٨ في المائة قالوا «لا» عندما سئلوا «هل يمكن أن ينتقد المواطن الإيراني النظام الحالي من دون الشعور بالخوف والرعب والتهديد؟».

وفي استطلاع آخر عام ٢٠٠٢ وجد أن ٧٤ في المائة من الإيرانيين يفضلون استئناف العلاقات مع الولايات المتحدة، و٤٦ في المائة يرون أن السياسة الأمريكية تجاه إيران كانت «صحيحة إلى حد ما».

وأجرت بعض المراكز في لوس أنغلوس العديد من الدراسات التي تشير إلى نسبة الإيرانيين الذين يفضلون النظام الإيراني الحالي لا تتجاوز ٢٥ في المائة.

وفي ضوء ذلك، يتبين أن إيران تعيش مخاضاً سياسياً كبيراً يمس علاقة الدولة بالمجتمع، وأن الدولة لا تعتبر تمثيلاً أميناً عن المجتمع. إذاً تمر علاقة الدولة والمجتمع بتحولات كبيرة تكاد تكون جذرية تمس مستقبل نظام القيم.

وهكذا تصبح مسألة التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لدول الخليج مسألة بنيوية وليست عرضيةً. بعبارة أخرى، إن إيران بحاجة مستمرة إلى توتير علاقاتها مع الخارج، لأن ذلك يقوم بوظيفة اجتماعية ايجابية إذ يؤدي إلى توحيد الجماعة الوطنية، ويساهم في تماسك أفراد المجتمع وبخاصة كلما توترت العلاقة بين المجتمع والدولة. وثمة مقولة شهيرة في علم الاجتماع السياسي، وهي أن الحكومات تؤجج مشاعر العداء تجاه الخارجي، وتلجأ إلى المغامرات الخارجية كمتنفس لها لامتصاص حالة تمزق داخلي ناتج عن حرمان وتضييق من جراء عيوب في الجهاز الحكومي وعجزه عن القيام بوظائفه.

إذاً هناك علاقة بين النظام السياسي الإيراني الذي يستند إلى شرعية أيديولوجيا ولاية الفقيه، والتدخل في دول الخليج. فتركيبة النظام الحالي وأيديولوجيته تفضيان إلى علاقة غير صحية بين المجتمع والدولة، مما تمسي معه مسألة توتير علاقة إيران مع الخارج مسألة وجودية وضرورية في آن لبقاء النظام واستمراره، وتنمية الوعي القومي وترسيخه بغية تحقيق التماسك الداخلي، فضلاً عن إشعار المواطن بأنه مهدد.

الإطار الدستور

يحدد الدستور الإيراني الفلسفة السياسة للنظام السياسي في الدولة، وهو أمر بالغ الأهمية، لاسيما في ما يتعلق بتحديد المجال الخارجي للسلطة السياسية من خلال فرض التزام العمل به من قبل السلطة المختصة. وتصبح أيديولوجية ولاية الفقيه التي تشكل الإطار المرجعي للدستور ملزمة لنشاط السلطات ومخالفتها تشكل انتهاكاً لنصوص الدستور وروحه «ولاية الفقيه».

الدستور الإيراني يطفح بالنصوص التوسعية التي تجيز التدخل في شؤون الغير

ويطفح الدستور الإيراني بالنصوص التوسعية التي تجيز التدخل في شؤون الغير: «الدفاع عن حقوق جميع المسلمين (...) وتبادل العلاقات السلمية مع الدول غير المحاربة»، وهذا بدوره يعطي السياسة الخارجية الشرعية الدستورية للتدخل في الدول الأخرى، كما أن عبارة (الدول غير المحاربة) عبارة غامضة ومطاطة تتسع دلالاتها، حيث يمكن اعتبار كل دولة تختلف مع إيران دولاً محاربة، مما يستدعي أخذ التدابير المناسبة لمواجهتها. «إقامة حكومة الحق والعدل حقاً لجميع الناس»، ويعني هذا أن الحكومة الإيرانية هي القائمة على الحق والعدل وهي الأجدر والأحق بالاتباع، ولو ربطنا هذا المعنى بالمادة (١٥٢) يتضح لنا البعد التوسعي، لأن أية حكومة لا تقام على شاكلتها يعني أنها ليست حكومة حق وعدل، أي أنها حكومة ظالمة تقهر المستضعفين ما يستدعي تدخل إيران للدفاع عنهم حسب المادة (١٥٤) التي تنص على «دعم النضال المشروع ضد المستكبرين في أية نقطة من العالم». ولطالما أشارت إيران إلى فساد أنظمة الحكم الملكية في الخليج، ومطالبتها في فترات التوتر والصدام مع السعودية بأن يكون الإشراف على المقدسات الإسلامية ممثلين عن الأمة الإسلامية (أي في يد إيران). وهذا ما ذهب إليه محمد جواد لاريجاني في نظريته (أم القرى) الذي يروم جعل إيران دولة أم القرى وبالتالي تمثيل دار الإسلام وتصبح والحالة هذه مركز العالم الإسلامي وتوحيد جميع المسلمين تحت الراية الإيرانية.

ويتبين مما سبق الشخصية الحقيقية لنظام الجمهورية الإسلامية التي تقوم على أيديولوجية ذات صبغة دينية إسلامية شيعية مهدوية تمزج التوجهات والطموحات التاريخية والسياسية والجغرافية مع المبادئ الأممية التي تقوم عليها ولاية الفقيه، بغية تجديد دور حضاري عالمي.

كما أن التدخل الإيراني في شؤون دول الخليج مؤطر في الدستور وحق شرعي للسلطة التي تناط بإدارة الشؤون الخارجية، وإلا تصبح مقصرة في واجباتها الدستورية تستحق الجزاء والعقاب.

وأرى أن هذا البعد التوسعي الأممي لنشاط السياسة الخارجية الإيرانية وتدخلها هنا وهناك، يروم بادئ ذي بدء إلى بناء إيران الدولة المعاصرة القوية غير المسودة المالكة زمام أمورها، من خلال امتلاك أدوات القوة من علم وتكنولوجيا وصناعة بغية تحقيق الهيبة والمكانة. ولذلك فإن التدخل والتوسع وتحقيق الهيبة وامتلاك ناصية القوة ترمي أولاً إلى تأمين وتوفير القدرات والطاقات والإمكانات اللازمة لتقوية إيران الدولة الوطنية، والدفاع عنها من الأخطار والتهديدات التي تحاك ضدها. وهذا يدفعنا إلى تحليل السياسة الخارجية الإيرانية من خلال ممارستها الواقعية وليس من خلال تحليل المقولات الأيديولوجية فحسب. لأن في الممارسة كثير ما ظهر التناقض بين السلوك والالتزام الأيديولوجي، وهو دليل على البراغماتية الإيرانية.

المخيال السياسي

المخيال السياسي الإيراني هو مجموعة الأفكار والأحداث والتصورات والقيم والصور النمطية التي تؤثر في التفكير والسلوك السياسيين لإيران والتي تتسم بالشيوع والثبات النسبي، وتقر تفضيلات واتجاهات وأساليب تعاملها مع العرب وبخاصة عرب الخليج. فالأدب والشعر والأمثال الشعبية والحكايات الشفهية مملوءة بالصور القومية النمطية السلبية والعدائية التي يحملها المخيال الفارسي الشيعي عن العرب، مما ولد استعدادات نفسية واجتماعية ورؤى ومشاعر سلبية تجاه عرب الخليج بخاصة. كثيرة هي المقولات العنصرية التي يرددها الإيرانيون في حق العرب. هذا المخيال السياسي يموضع الجماعة (إيران) ويرسخها في تاريخ ذي معنى محدد وذي خصوصية مزود بكثافة سيكولوجية ضخمة، كما يموضع هذا المخيال أيضاً السلوك السياسي الإيراني في إطار ممارسات مملوءة بالنظرة الشيفونية والاستعلائية تجاه دول الخليج. ومن يحمل هذا المخيال الاستعلائي تجاه دول الخليج لا يعير مفهوم السيادة الخليجية أي اهتمام.

المجال الحيوي

المجال الحيوي الإيراني هو ذلك الفضاء الممتد الذي ترى فيه إيران مجالاً لممارسة نفوذها بحرية شبه كاملة بغية الهيمنة والسيطرة، حيث إن المجال الحيوي لإيران غير محدد، فالتاريخ السياسي والواقع الحاضر لإيران يشيران إلى نمط سياسي توسعي يحكم سلوكها الخارجي. كما أن الواقع الحالي أيضاً يشير إلى تمدد إيران خارج حدودها. غير أن الخليج يشكل مجالاً حيوياً لإيران ذا أهمية قصوى تفوق أهميته أي مجال جيوسياسي آخر. فالمصالح الحيوية الإيرانية في الخليج تؤثر في الأمن والراحة العامة واستقرار نظامها السياسي. لذا فإن تحقيق مصالحها هنا يحظى بالأهمية القصوى لضمان أمنها.

وهكذا تشكل الجغرافيا السياسية لإيران عاملاً أساسياً في تدخلها في دول الخليج، لكون هذه الجغرافيا تقع ضمن نسق المصالح العليا لإيران في إطار المنافسة العالمية في مجالات النفط والأسواق والطاقة والمكانة والنفوذ، فضلاً عن كونها مركز جذب القوى العظمى. ومن هنا تهتم إيران على وجه الخصوص بتحديد مجالها الحيوي وتوسيعه كلما استطاعت إلى ذلك سبيلاً، حتى تمسي القوة الإقليمية الكبرى في المنطقة بلا منازع.

> تشكل الجغرافيا السياسية لإيران عاملاً أساسياً في تدخلها بدول الخليج

كما يلاحظ أن الحدود بين إيران ودول الجيران غير مستقرة، فمثلاً لا تزال إيران تدعي ملكيتها للبحرين، وزعمها بملكية الجزر الإماراتية الثلاث، ومشكلاتها الحدودية مع العراق. وإيران تتميز بكثافة سكانية، ومساحة شاسعة، وتكوين سياسي عريق وراسخ، وأمة قوية ترفض اندماج البلاد كأمة مسودة داخل النظام العالمي، وحراك اجتماعي وسياسي داخلي، ونضج في التكوين الاجتماعي، مقابل دول الخليج حيث الندرة السكانية، وعدم رسوخ الوعي بالدولة، وفقر في التكوين السياسي والاجتماعي. كل ذلك يفسر الحضور المتميز لإيران في الخليج، حيث ينظر إليها معظم جيرانها على أنها مصدر تهديد. فدول الخليج تفتقد القوة البشرية باستثناء المملكة العربية السعودية اللازمة للانخراط بنجاح في مواجهة إيران. واختلال التوازن في الخليج لصالح إيران يدفعها إلى التدخل في هذه الدول متى اقتضت مصلحتها ذلك.

الفراغ العربي

في المجال السياسي يعني الفراغ الخواء، أي أن هناك منطقةً فارغةً وغير فاعلةٍ، لعدم وجود قوة سياسية وعسكرية فاعلة وقوية تحمل رؤيةً ومشروعاً سياسياً، الأمر الذي يجعل دولاً أخرى تتدخل في شؤونها أو احتلالها إن رأت مصلحتها تقتضي ذلك. وإيران تستلهم مفهوم الفراغ في سياستها الخارجية حيال دول الخليج التي تفتقد القوة الموازية لإيران، وضعف القدرة في التأثير على الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط عامة والخليج خاصة، وهو ما يجعل دول الخليج مكشوفةً سياسياً وعسكرياً وجيواستراتيجياً. وبالتالي غياب الحصانة والمناعة عنها، وهو بدوره يدفعها إلى

الارتهان للخارج بحثاً عن الحماية والأمان. ومن هنا فإنه من المشروع الحديث عن الفراغ كمقولة تفسيرية للسياسة الإيرانية التدخلية في دول الخليج، إذ ترى إيران أن لها دوراً محورياً في ملء الفراغ العربي الخليجي.

إيران والنظام الدولي

تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من إيجاد نفوذٍ سياسي وعسكري في الشرق والجنوب والشمال وبعض مناطق الجبهة الغربية لإيران في كل من أفغانستان والمحيط الهندي وجمهوريات آسيا الوسطى والخليج وتركيا والعراق، وبالتالي إحكام الحصار حول إيران، وفق طوق أمني وسياسي وعسكري بغية عزلها وإبعادها عن أي ترتيبات في محيطها الإقليمي. كما ما انفكت دول الجوار تقابل سياسة إيران بنظرة من الشك والريبة، حيث تواجه إيران ١٥ دولة جوار يغلب علي تفاعلاتها معها سمة التوتر.

بناء على ذلك، تعيش إيران بحق معضلة الأمن، أي إحساسها العميق بأنها مهددة، وأن نظامها السياسي الثيوقراطي غير مرغوب فيه، ويمر بأزمة أنطولوجية (وجودية) تؤثر سلباً على استمراره وديمومته في ظل مجال حضاري كوسموبوليتاني (عالمي) وفضاء معلوماتي مفتوح. ولذلك فهي تعيش وضعية اللاانسجام مع مجالها الموضوعي، وما يرتبه ذلك من توترات سيكولوجية عند الطبقة السياسية الحاكمة والخشية من نيات السلوك المستقبلي المحتمل للدول الإقليمية والكبرى وبخاصة الولايات المتحدة، وهو ما يدفعها في اتجاه وضعية الدفاع الذاتي متى كان المجال الموضوعي ضاغطاً عليها، وهجومياً متى سنحت الفرصة لذلك.

وعموماً، فإن علاقة إيران بدول الخليج تتأثر دائماً بالعلاقات الأمريكية ؟ الإيرانية. وكلما تأزمت الأخيرة انعكس ذلك على علاقة إيران بالدول الخليج. ولذلك فإن مسار العلاقات الأمريكية ؟ الإيرانية يفسر التدخل الإيراني في دول الخليج، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة وإيران تعتبران فاعلين محوريين في تفاعلات النظام الخليجي. وتنظر إيران إلى نفسها باعتبارها قوة إقليمية بازغة تعارض النظام الدولي (الظالم) وهي تعتقد أن لها رسالة تتجاوز إطارها القطري لتشمل كل مجالها الحيوي وفي العمق منه الجغرافيا الخليجية.

البرنامج النووي الإيراني والورقة الخليجية

بسبب الصراع الأمريكي- الإيراني على الملف النووي الإيراني، فإن الطرفين يستعملان الورقة الخليجية في صراعهما هذا. فمن جانب واشنطن توظف ورقة الخليج كورقة ضغط في أزمة البرنامج النووي الإيراني، ويزداد تدخل إيران في الخليج كلما تصاعد توترها مع واشنطن. وتطوير إيران لبرنامجها النووي يعد أحد مسببات الصراع الإيراني- الخليجي، لأنه يضاعف اختلال ميزان القوى لصالح إيران. فالموقف الخليجي يؤمن بمبدأ وجوب منع إيران من امتلاك القدرات النووية العسكرية الذي سيجعل منها الضحية المحتملة للضغوط السياسية والعسكرية من جانب طهران وواشنطن معاً. وهكذا تلجأ إيران إلى سياسة الترغيب والترهيب لتحييد الدور الخليجي من الملف النووي المنحاز بموقفه إلى واشنطن بضرورة عدم امتلاك إيران للقدرات العسكرية النووية. فمثلاً أظهرت إيران القوة والحزم من خلال التصريحات الإيرانية بضرب دول الخليج إن شنت واشنطن حرباً ضدها. وهو يعتبر تدخلاً سافراً.

> مسألة توتير علاقة إيران مع الخارج ضرورية لبقاء النظام واستمراره

الخلاصة

حاولنا في هذا التحليل دراسة المتغيرات الاجتماعية بالإضافة إلى المتغيرات السياسية والدولية، الأكثر مقدرة تفسيرية للتدخل الإيراني في دول الخليج. ولم نحصر تحليلنا في الجانب السياسي فحسب الذي يركز على المتغيرات السياسية لسياسة التدخل الإيراني فقط، بل تم التركيز أيضاً على التكوين الاجتماعي من خلال مدخل المجتمع والدولة وإن كان باقتضاب شديد، بالإضافة إلى تكوين الطبقة السياسية والأيديولوجية الحاكمة، والمخيال السياسي، وجدلية السياق الوطني الإيراني بالنظام الدولي والإقليمي. كل ذلك عوامل دافعة للسلوك الإيراني التدخلي في دول الخليج. وإن تم التركيز على الجانب الإيراني موضوع المقال، فنحن لا نعفي العرب من تحمل بعض المسؤولية عن ذلك. كما أننا لانجرم إيران على طول الخط كما يفعل البعض من خلال وسم الشخصية الإيرانية بسمة جوهرانية لا تستقيم مع التحليل العلمي. فكلا الجانبين (العرب وإيران) يحمل صورة نمطية سلبية تجاه الآخر، وهي إشكالية ثقافية وسياسية واجتماعية لها جذور تاريخية عميقة. إن تكثيف الاتصال بين الجانبين على مستوى البنية التحتية (أي الاقتصادية) والبنية الفوقية (أي الثقافة والسياسة) كفيل بتغيير وتذليل كل الصور النمطية التي يحملها كل طرفٍ عن الآخر ●

*كاتب وباحث في الشؤون الإيرانية والتركية

العلاقات الخليجية – الإيرانية : مسيرة توتر

بديهي القول إن العلاقات الخليجية - الإيرانية تتسم بكثير من التعقيدات والتناقضات، فمنذ ما قبل الثورة الإسلامية في إيران كانت المطامع الإيرانية متجلية في أكثر من سلوك ومكان، من إعلان الشاه في وقت من الأوقات أن البحرين جزء من الدولة الإيرانية، وصولاً إلى احتلال الجزر الإماراتية الثلاث في عام ١٩٧١.

شريف شعبان مبروك *

مع قيام الثورة عام ١٩٧٩، أصبح هناك قلق وخوف لدى الدول الخليجية من الامتداد الأيديولوجي للثورة إلى الداخل الخليجي، وخصوصاً إلى الدول التي يشكل الشيعة جزءاً مهماً من نسيجها الاجتماعي. وأظهرت الحرب الإيرانية- العراقية موقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من إيران، فدعمت بغداد في تلك الحرب التي استمرت لمدة ثماني سنوات، وهو «استثمار سياسي» تتوج بخيبة كبيرة مع احتلال صدام حسين للكويت والتبعات العسكرية والسياسية ذات الطابع الاستراتيجي التي نجمت عن تلك الخطوة الحمقاء.

ووصولاً إلى الأحداث الأخيرة في مملكة البحرين والتي لم تشكل مفاجأة كبرى لدول مجلس التعاون الخليجي، إنما كانت «القشة التي قصمت ظهر البعير» في العلاقات مع الجمهورية الإسلامية في إيران. فهذه العلاقات التي كانت قائمة على حبل مشدود منذ سنوات عديدة، وصلت، مع ثبوت الدور الإيراني في اضطرابات المنامة، إلى نقطة حاسمة. فإما أن تنجح طهران في إخضاع المملكة الصغيرة، مؤكدة تمتعها بنفوذ في إحدى الدول الخليجية التي تعتبر على مرمى حجر من المملكة العربية السعودية، أو تتكفئ لتدرك أن دون هذا الهدف مخاطر جمّة.

مسيرة من التوتر في العلاقات

لم يدم طويلاً منحى التعاطي الإيراني الإيجابي مع دول الخليج، الذي برز في عهد الرئيسين علي أكبر هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي، والذي أخذت معه العلاقات الخليجية- الإيرانية اتجاهاً متوازناً ومنفتحاً توج بتوقيع اتفاقية أمنية عام ٢٠٠١ شكلت محطة مهمة بين الطرفين. فالمسار انقلب بوصول أحمدي نجاد إلى سدة الرئاسة والعودة القوية لفكرة تصدير النفوذ، إن لم يكن ممكناً تصدير الثورة.

ومن ثم، برزت التصريحات المثيرة الرسمية رفيعة المستوى عن مسؤولين إيرانيين في يونيو ٢٠٠٧، حيث جاءت أقوى هذه التصريحات على لسان، علي شمخاني، عضو المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية الإيراني، ووزير الدفاع السابق والمستشار الأمني، التهديد بقصف القواعد الأمريكية في دول الخليج، إذا قامت الولايات المتحدة بشن حرب ضد إيران، وبإمطار دول الخليج التي تتعاون عسكرياً مع الولايات المتحدة بوابل من الصواريخ لو هوجمت إيران، وحذر شمخاني من أن الصواريخ الإيرانية لن تطلق على القواعد العسكرية الأمريكية فقط، بل على أهداف استراتيجية مثل مصافي النفط ومحطات الكهرباء. هذا إلى جانب التوجهات الإيرانية الخطيرة في يوليو ٢٠٠٧، والتي أشار فيها أحد مستشاري المرشد الإيراني الأعلى، في مقال نشرته صحيفة «كيهان» الإيرانية، إلى أن البحرين «محافظة إيرانية» مما أثار كثيراً من التساؤلات حول أهداف وحقيقة المغزى الذي تبعث به إيران إلى دول مجلس التعاون. وتؤكد مثل هذه التصريحات أنها تدفع باتجاه إعادة عجلة العلاقات بين الجانبين إلى الوراء، وتضيف إلى سماء العلاقات التي لم تكد تتنفس الصعداء غيوماً وعلامات استفهام جديدة. ومنها التصريحات التي أطلقها أكثر من مسؤول إيراني ضد دولة الإمارات في عام ٢٠١٠، بعد تأكيد وزير الخارجية الإماراتي سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان حق بلاده في جزرها وإقامته المقارنة المنطقية بين الاحتلالات، لكن ما أمكن استغرابه هو وصول الصلافة والعنجهية لدى طهران إلى حد التحذير من «غضب الشعب الإيراني»، كأن المجتمعات لا تزال تعيش شريعة الغاب، ولم تتعرف بعد إلى القوانين الدولية والأعراف، وما أمكن استنتاجه هو أن كل الكلام الذي تطلقه طهران في كل الأوقات عن الأخوة الإسلامية وحسن الجوار و«العدو المشترك» المتمثل في إسرائيل ليس سوى

شعارات تخفي النيات المبيتة التي لا تتردد في الإفصاح عن نفسها بأسوأ الأشكال.

تهديدات البرنامج النووي الإيراني

كانت العلاقات الإيرانية- الخليجية قد شهدت مزيداً من التدهور مع إعلان الجمهورية الإسلامية استئنافها لبرنامجها النووي، الذي ترى فيه دول الخليج تهديداً مباشراً لأمنها وأمن النفط، فضلاً عن تنامي النفوذ الإيراني في المنطقة، وما يمكن أن يؤدي إلى اختلال كبير في ميزان القوى. فما هي مخاوف الدول الخليجية من إيران نووية؟

أولاً: تفاقم التأثير الشيعي، فهناك قلق متزايد بين القادة العرب من النفوذ الإيراني وتأثيره على الأقليات الشيعية في الدول الخليجية من السعودية إلى الكويت والبحرين، وهي أقليات تعيش في وئام كامل مع أنظمتها، لكن ممارسة التدخل في شؤونها أو التحريض يمكن أن يحول جزءاً، ولو قليلاً، منها إلى عنصر اضطراب وعدم استقرار. وقد شهدنا في الآونة الأخيرة في البحرين إعفاء وزير الدولة منصور بن رجب من منصبه في قضية متصلة بشبكة لغسيل الأموال تعمل لصالح الحرس الثوري الإيراني للتحايل على الحصار المالي المفروض عليه دولياً. وإذ لم تعلن بشفافية نتائج التحقيقات، فإن ما تم تداوله يتراوح بين تبييض أموال من حصيلة بيع ممنوعات الكيف الإيرانية إلى جهات خارجية في بعض الدول مثل أذربيجان وكولومبيا وبين مسائل أخرى أقل خطورة، لكن لا تقل في عدم شرعيتها عن الغسيل والتبييض ومرتبطة في كل الأحوال بمصالح نافذة في طهران.

> لم تتوقع طهران أن تجتمع كل دول «التعاون» على إدانة مطامعها في البحرين

وفي الكويت أيضاً ألقت أجهزة الأمن القبض على شبكة تخابر وتجسس لمصلحة الحرس الثوري الإيراني تهدف إلى رصد المنشآت الحيوية والعسكرية الكويتية ومواقع تمركز القوات الأمريكية في البلاد، بالإضافة إلى إرسال تقارير عن الوضع السياسي في الكويت وتشعباته ومتانة الجبهة الداخلية. وإذا كانت النيابة العامة الكويتية أصدرت تعميماً بمنع النشر في القضية كونها منظورة أمام القضاء، فإن القلق الحقيقي جاء من الخشية على الوحدة الوطنية من التصدع جراء قيام وسائل إعلام شيعية متعاطفة مع طهران بهجوم مضاد اعتبر الأنباء عن اكتشاف الشبكة تخرصات تهدف إلى التحريض الطائفي وتصب في خانة إسرائيل.

والأكيد أن امتلاك إيران لقنبلة نووية سيعطي مبرراً إضافياً لمشاعر الاستقواء أو الاختراقات إذا تابعت إيران نهجها الحالي القائم على تعميق التناقضات وإيهام جزء أصيل من المواطنين الخليجيين بأنها الحامية له والقادرة على دعمه لتحقيق طموحاته في مزيد من المشاركة في السياسة والاقتصاد والقرار.

ثانياً، الهيمنة الإيرانية على المنطقة، فالبرنامج النووي الإيراني قد يشجع إيران على اتباع سياسة خارجية أكثر حزماً وتأثيراً في المنطقة. ومن خلال المتابعة يتضح أن الجمهورية الإسلامية أضحت مدخلاً لأية مفاوضات جديدة في المنطقة من العراق إلى فلسطين مروراً بلبنان وسوريا؛ نظراً لامتداداتها على الساحة العربية من خلال تحالفاتها مع «حزب الله» و«حماس» ودمشق. ويأتي كل ذلك على حساب الدول الخليجية، ولاسيما السعودية التي تحرص على المحافظة على دورها المؤثر في عملية تشكيل السياسات الشرق أوسطية.

ثالثاً، سيناريو الضربة العسكرية، ففي حال حدوث ضربة عسكرية ضد إيران، فإن الدول الخليجية الحليفة للولايات المتحدة ستجد نفسها في الواجهة لوجود قواعد أمريكية على أراضيها. يضاف إلى ذلك القلق على أمن النفط الذي يعتبر الشريان الرئيسي للدول الخليجية. وفي هذا الإطار يمكن إدراج المناورات التي أجراها الحرس الثوري الإيراني مؤخراً في الخليج العربي ومضيق هرمز.

إضافة إلى المخاطر المباشرة المتعلقة باحتمالات الحرب أو تداعيات العقوبات على إيران، تدفع الأسباب المذكورة آنفاً إلى سباق تسلح خطير في الخليج. لكن، ليس مستبعداً أن تتسبب المخاوف والمطامع في سباق نووي نووي إذا تمكنت إيران من النجاة بمشروعها النووي بسبب التناقضات الدولية وقدرتها الاستثنائية على التفاوض واللعب على حافة الهاوية. وسباق من هذا المستوى سيهدر إمكانات دول الخليج العربية وإيران على السواء، وسيعوق التنمية في دولٍ معظم سكانها في سن الشباب المحتاج إلى فرص عمل، وسيضع المنطقة أمام شقاق مذهبي خطير يجعل مهمة قوى الاعتدال بعيدة المنال.

الخليج وإيران .. توتر حتى إشعار آخر

فوجئت طهران حتماً بسرعة الرد الخليجي في البحرين، الذي شكلت دولة الإمارات العربية المتحدة رأس حربته الدبلوماسية، في حين تمثلت قوّته المادية خصوصاً في قوات سعودية شكّلت عماد فرقة من قوات «درع الجزيرة» انتقلت إلى البحرين.

ولا شك في أنه لم يكن في حساب طهران أن تجتمع كل دول مجلس التعاون الخليجي على إدانة مطامعها في البحرين. وهي، إذ كانت تتوقع ردود فعل السعودية والكويت والإمارات، فإنها فوجئت حتماً بمسارعة قطر إلى التضامن مع المنامة وبمشاركتها العسكرية، ولو بشكل رمزي، في تلبية نداء حكام البحرين، وهو تضامن فعلي لا يجسد فقط نظرية «نكذب عليهم ويكذبون علينا» التي نقلت عن الشيخ حمد بن جاسم، بل يتخطاها إلى إدراك فعلي بأن «موس» التطاول الإيراني يقترب من ذقون كل من يستطيع الوصول إليه، وأن المناورة السياسية والمهارات

الدبلوماسية تتوقف عند أخطار الهيمنة ومحاولات «بث الفرقة المذهبية»، التي عبَّر عنها بيان وزراء خارجية «التعاون» الذي عقد في الرياض.

ويمكن القول إن صفحة من صفحات الدبلوماسية الخليجية والعربية قد طُويت بكل ما كانت تحويه من صبر وأناة وكظم غيظ. فلم يكن خافياً على الخليجيين والعرب أن مشروع إيران التوسعي هو جزء من أيديولوجية «الحرس الثوري» الحاكم في طهران، ولا كان سراً الدعم الذي تقدمه الأجهزة المتنوعة في طهران لفرقتها المتقدمة على البحر المتوسط المتمثلة في «حزب الله» اللبناني لوضع اليد على لبنان من جهة، والإمساك بورقة إقليمية في الصراع مع إسرائيل من جهة أخرى. وعلى المنوال نفسه كان جلياً الدعم المقدم لحركة «حماس» بحجة نصرة المقاومة، والذي لم يسفر إلا عن توريط الحركة في الانقلاب على السلطة الفلسطينية وإحداث انقسام خطير في جسد الفلسطينيين، وتعريض أهل غزة للحصار الإسرائيلي والعدوان. وإذا كانت «خلية حزب الله» في مصر مثالاً متقدماً على نوعية العمل الإيراني في إحدى الدول العربية الرئيسية، فإن «شبكة التجسس» الإيرانية في الكويت شكَّلت أخطر تحدٍّ، يمكن أن تمارسه الجمهورية الإسلامية لأمن الدول الخليجية، ذلك أن حجم اختراق الشبكة ونوعيته يعتبران عملاً عدائياً بكل ما للكلمة من معنى، وقد فهِم الخليجيون قبل الكويتيين أنه يهدف إلى زعزعة الأمن الخليجي برمته، وأوضحه الرئيس الإيراني أحمدي نجاد بقوله «ماذا لدى الكويت لنتجسس عليه؟».

لقد أمكن لدول الخليج أن تتعايش لسنوات طويلة مع الأطماع الإيرانية وطموحات طهران إلى لعب أدوار فاعلة في الإقليم. وكان ذلك جزءاً من اللعبة السياسية العامة التي تفاعلت مع التطورات الخطيرة التي حصلت في المنطقة بدءاً من الحرب العراقية- الإيرانية ومروراً بغزو صدام للكويت وسقوط النظام البعثي في العراق ونظيره الطالباني في أفغانستان.

وإذ كانت لكل مرحلة من المراحل خصوصياتها، فإن ما استقرت عليه الجغرافيا السياسية منذ تأكد انتهاء الحقبة «البوشية» الهجومية، جعل الدول الخليجية أكثر حساسية وإحساساً بالأخطار الإيرانية. فليس سهلاً أن تدمر واشنطن نظامين معاديين لطهران على حدودها، وأن تتيح لها نفوذاً في أفغانستان ويداً طولى في العراق، بالإضافة إلى بناء حلف وثيق مع دمشق وهيمنة مسلحة بوساطة «حزب الله» في لبنان.

لقد سعت الدول الخليجية، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، إلى إحداث توازنات دقيقة تحد من الأطماع الإيرانية في كل مناطق النفوذ الإقليمي الإيراني، فنجحت حيناً وفشلت أحياناً أخرى، واصطدمت دائماً بمشروع إيراني يعتمد أدوات محلية ولا يقبل بحدود نهائية له ولا بتسوية إلا للانقضاض عليها. هكذا حصل في العراق، وفي غزة، وفي لبنان. لكن مع الزلزال الذي أحدثته الثورات في العالم العربي، وخصوصاً نجاح الثورة المصرية، وانتهاء التقسيم التقليدي بين «محور اعتدال» و«محور ممانعة»، وجدت الدول الخليجية نفسها في مواجهة عارية مع إيران بعدما لعبت الأخيرة لعبة الفتنة المذهبية في البحرين مستغلة مطالب سياسية واجتماعية، وهي لعبة لا تستطيع أية دولة خليجية غض النظر عن محركها أو التساهل مع اللاعبين فيها لأنها تعرض النسيج الاجتماعي الخليجي للأخطار المميتة.

ويمكن القول إن الدول الخليجية انتقلت في الشهرين الماضيين من دبلوماسية النعامة إلى دبلوماسية الصقور، ومن التلميح إلى التصريح، ومن الكبت إلى التعبير عن الغضب، ومن تجنب المواجهة والحذر من التهويل، إلى شجاعة الفعل وقبول التحدي. هكذا عادت قطر إلى السرب الخليجي بعد التباسات طويلة، وهكذا دخلت قوات «درع الجزيرة» إلى البحرين، وهكذا تؤدي أكثر من دولة خليجية أدواراً فاعلة في دعم ثورة ليبيا ضد نظام القذافي، ويتشدد سعد الحريري وفريق «١٤ آذار» السيادي اللبناني في «رفض المحميات الإيرانية في لبنان والبحرين والكويت» مثلما يصمم بصوت عال على رفع مطلب «الشعب يريد إسقاط السلاح». وباختصار، إنه شعور بالخطر الداهم الهادف إلى الفتن المذهبية وتقسيم المجتمعات ليكرس أنظمة شمولية وهيمنات مخابراتية تسير عكس توجه العالم العربي نحو أنظمة مدنية تضمن الحريات، ونحو إقامة دول عادية همها النمو الاقتصادي والإنساني وليس الدعوات إلى الموت والتخلف والمجتمع من الشعارات. إنها مرحلة مخاض، لا أحد يستطيع خلالها توقع تغير السياسات لفترة طويلة، فالتوتر الخليجي- الإيراني ليس مرحلة عابرة يمكن إنهاؤه باعتذار دبلوماسي أو بحفنة من الزيارات وتبويس اللحى، إنه نتاج إدراك شامل بأن مشروع إيران وصل إلى نقطة اللاعودة، وأنه بات من الواجب أن يُفرض عليه الانكفاء أولاً في دول مجلس التعاون، ثم في أي مكان آخر يمكن التصدي له. وطبيعي أن تستخدم طهران أوراقاً متعددة تمتلكها في هذا الصراع، وهي أدوات، معظمها قادر على إحداث اضطرابات وتوترات، ويحتاج التحكم فيها إلى حكماء وليس إلى ماهرين في حياكة سجاد المؤتمرات، فكيف إذا كانت الجمهورية الإسلامية في عهدة «مجلس شورى» يصدر بيانات الشتائم، و«حرس ثوري» همّه الخلايا اليقظة والنائمة، ورئيس جمهورية يحتاج إلى كثير من الصلوات ليقذف الله بصدره بعض النور ليرى ما يحصل في العالم من متغيرات ●

ثمة قلق خليجي من النفوذ الإيراني على الأقليات الشيعية في دول الخليج

*باحث في العلاقات الدولية

مرحلة جديدة من العلاقات الخليجية-الإيرانية

على مر التاريخ كان الصراع المذهبي وقوداً للصراعات السياسية، فالمعارك الكبرى التي حدثت بين علي ومعاوية رضي الله عنهما هي معارك سياسية تنبأ بها الرسول صلى الله عليه وسلم بأن طائفتين عظيمتين من أمتي ستتقاتلان، وحتى اليوم تثور وتهدأ هاتان الطائفتان تبعاً لميزان القوى بين المذهبين السني والشيعي على مر التاريخ باعتبارهما أكبر مذهبين في العالم الإسلامي.

د. عبدالحفيظ محبوب *

إن السنة يمثلون ٩٠ في المائة من العالم الإسلامي، والشيعة يمثلون ٩ في المائة وبقية المذاهب الأخرى تمثل بقية النسبة واحداً في المائة، لذلك تحاول إيران تقوية المذهب الشيعي على حساب المذهب السني، ومن أكبر الأمثلة في تاريخ الإسلام الملحمة الكبرى التي حدثت بين العثمانيين والدولة الصفوية، التي حاول فيها مؤسس الدولة الصفوية الشاه إسماعيل الصفوي توسع نفوذ دولته تحت شعار الطائفية الشيعية، الذي صاحبه قمع للسنة، واستطاع الشاه إسماعيل الصفوي نشر المذهب الشيعي في إيران وطمع في العراق بحجة السيطرة على العتبات الدينية «وهو شبيه بما يحدث اليوم من استغلال إيران احتلال أمريكا للعراق من التدخل بشكل سريع وقوي وهي فرصة لم تتح لها من قبل تحت سمع ونظر أمريكا كأنه انتقام من المذهب السني خصوصاً من السعودية راعية هذا المذهب».

وحاول السلطان بايزيد والد السلطان سليم الأول إقناع الشاه إسماعيل الصفوي بالتوقف عن التمدد وقمع السنة، ونصحه بالرفق وعدم الاعتداء على السنة، لكن ابنه سليم الأول حينما وجد أن الإمبراطورية الصفوية تتمدد وتشكل خطراً حقيقياً على الدولة العثمانية من خلال نشر الصيغة المتشددة من التشيع وتوفير أرضية ثقافية ملائمة لتمدد الدولة الصفوية اشتبك الطرفان في معركة «جالديران» سنة ١٥١٤ م التي أوقفت المد الشيعي في حدوده الحالية في إيران.

وبعد أربعة قرون استغل شاه إيران بعد الحرب العالمية الأولى انشغال العالم بهذه الأحداث وهزيمة الدولة العثمانية في هذه الحرب التي دخلتها بعدما انسحبت إيطاليا مع دول الوسط ألمانيا والإمبراطورية النمساوية والمجر، وأقدم شاه إيران على احتلال منطقة الأحواز العربية الممتدة على الجانب الشرقي من الخليج العربي عام ١٩٢٥م.

وعندما دخل الملك عبدالعزيز الحجاز من دون سفك دماء، وعزم على عقد مؤتمر إسلامي في مكة عام ١٩٢٦م «أي بعد عام من احتلال شاه إيران منطقة الأحواز» لمناقشة أمور تتعلق بإدارة الحج، حضرت الوفود الإسلامية ما عدا الوفد الإيراني الذي تغيب عن الحضور باعتباره معارضاً للدعوة السلفية التي أصبحت مسيطرة على الحرمين الشريفين، ومنذ ذلك الوقت وإيران تضمر العداء للدولة السعودية.

ثم استغلت إيران أحداث ١١ سبتمبر واتهام الغرب للسعودية باعتبارها موطن الإرهاب الذي خرج منه، وعلى أثر هذه الأحداث احتلت الولايات المتحدة أفغانستان والعراق، وقدمت إيران خدمات لوجيستية لأمريكا في كلا البلدين في حين رفضت تركيا والعرب تقديم مثل هذه الخدمات، بل كانت تعارض تقديم مثل هذه الخدمات للولايات المتحدة أثناء الغزو خصوصاً للعراق فاستغلت إيران هذه الظروف المؤاتية وأسهمت في دعم الشيعة في العراق لتكون تابعة لولاية الفقيه في إيران تحت نظر وسمع الولايات المتحدة كأنه كان مكافأة لها على الخدمات اللوجيستية التي قدمتها إيران لأمريكا أثناء الغزو، وكان في المقابل هذا السكوت عقوبة للسعودية على مواقفها المانعة للهيمنة الأمريكية في المنطقة.

وبحكم موقع المملكة العربية السعودية الديني فإنها ترفض النهج الأمريكي للدخول في صراع عسكري مع إيران باعتبارها دولة إسلامية على غرار ما فعله صدام حسين في حربه مع إيران لمدة ثمانية أعوام أضعفت قوة العراق التي هي جزء من قوة العرب، لكن حسابات إيران تختلف عن حسابات السعودية، وأصبحت إيران لا تقبل بأقل من الصفاقة في التعاطي مع كل يد تمد إليها من دول الخليج وخصوصاً من قبل السعودية. وتعاني إيران الآن ارتباكاً بعد تصدع الحزام الهلالي الشيعي وكذلك اختفاء الجيوب التي جعلتها تحيط بالسعودية، وكلفها ذلك جهوداً مضنية وعلى حساب اقتصادها المحلي خصوصاً بعدما تعاملت السعودية بحزم مع جيبين يحيطان بها، وذلك

بضربها للحوثيين في جنوب السعودية (في اليمن)، حيث أرادت إيران أن تحرج السعودية أمام العالم الإسلامي باعتبار الحوثيين إماميين. والموقف الآخر في البحرين الذي تعاملت معه السعودية بمعالجة استباقية عندما أرسلت قوات «درع الجزيرة» إلى البحرين للدفاع عنها في حالة اعتداء إيران عليها مستغلة ظروف الانتفاضات في البحرين التي دعمتها، وإمكانية احتلالها، مثلما احتلت منطقة الأحواز في ظل ظروف مشابهة عام ١٩٢٥ وأصبحت أمراً واقعاً اليوم. وتحاول إيران اليوم الخروج من عنق الزجاجة بعدما نجحت السعودية في لجم إيران ووضعها في زاوية ضيقة حرجة أدخلت أجنحة الحكم داخل إيران في صراع شديد نتيجة للتراخي والفشل في التعامل مع مثل هذه الجيوب والقضايا، في حين نجحت السعودية في وضع حد لمثل هذه التدخلات بشكل استباقي لم يفاجئ إيران بل فاجأ حتى الولايات المتحدة.

إن الدبلوماسية السعودية الخليجية لن تلدغ من جحر مرتين، فزيارة علي أكبر صالحي إلى كل من قطر وعمان والكويت والإمارات، ومقتدى الصدر إلى قطر جاءت لتهدئة الغضب الخليجي ونزع فتيل اشتعال المواجهة المستقبلية، لأن إيران تتخوف من مضاعفة أزمات طهران داخلياً، وكذلك في بغداد نظراً لحالة عدم التوازن في السلطة الناجمة عن الدعم الإيراني لطائفة على حساب الطوائف الأخرى، ناهيك عن السياسات التداخلية في الشؤون الخليجية التي بدأت علامة مميزة لسياسات نوري المالكي الإيرانية. فبعدما تجرعت إيران السم من ثورة البحرين بعدما أرسلت السعودية ودول الخليج قوات «درع الجزيرة» وقضت على التدخل الإيراني في مهده، وإيران تمني نفسها وتسابق الزمن في إقامة علاقات مع مصر، لكن كانت السعودية السباقة إلى دعم الحكومة المصرية الجديدة التي راجعت مواقفها وعادت وأعلنت أن أمن الخليج وأمن البحرين خط أحمر، فأصبحت إيران بعد هذا الموقف لا تمني نفسها كثيراً في نسج علاقات استراتيجية مع مصر.

وقد تلقت إيران ضربة قاضية بعدما انتشرت الانتفاضة في أعماق العلاقات الاستراتيجية لإيران في المنطقة، وتتخوف إيران من حدوث تغير جوهري ونوعي في سوريا ما يعني انتهاء الورقة اللبنانية المتمثلة في المقاومة اللبنانية والمقاومة في فلسطين المتمثلة في حماس، وهذا سينعكس سلباً على الحضور الإيراني في المنطقة العربية باعتبار أن سوريا نقطة ارتكاز لها في المنطقة العربية تنطلق منها شرقاً وغرباً.

فتارة يتهم أحمدي نجاد أمريكا وإسرائيل وأتباعهما بإثارة الفتنة بين الشيعة والسنة وبين العرب وإيران، وتارة أخرى يصرح علي صالحي وزير الخارجية الإيراني بأن السعودية تستحق إقامة علاقات سياسية مميزة مع إيران، وحسب قوله إن إيران والسعودية يمكنهما كدولتين فاعلتين في العالم الإسلامي حل الكثير من المشكلات معاً، وهذا التصريح حسب وكالة الأنباء الإيرانية (مهر).

لكن الواقع أن إيران وسياساتها كانت عاملاً رئيسياً في الوصول بالعلاقات مع العرب والسنة إلى هذا المستوى المتردي، وهي التي تعبث بالأمن الخليجي في البحرين واليمن والكويت وفي لبنان والعراق وفي مناطق أخرى عديدة من العالم العربي، وهل بعدما أصبحت هي في وضع حرج ومتأزم تحاول الآن أن تبدو كأنها دولة مسالمة تريد أن تبني علاقات قائمة على حسن الجوار وأن تتحلى بقيم إسلامية؟

إن السعودية ودول الخليج اتخذت قرارها، ويبدو أن الأمر يتجه الآن نحو مرحلة جديدة من العلاقات ليس مع إيران وإنما لتشكيل منظومة أمن إقليمي لضبط إيران وتطلعاتها، حيث لا يزال الاقتصاد الإيراني أقل من ثلث الاقتصاد الخليجي وأقل أيضاً من الاقتصاد السعودي، في حين تزايد الاقتصاد التركي أربعة أضعاف منذ عام ٢٠٠٢، وبدأ يقترب من ٨٠٠ مليار دولار وهو يقترب من ثلاثة أضعاف الاقتصاد الإيراني.

نجحت السعودية في لجم إيران ووضعها في زاوية ضيقة في أحداث اليمن والبحرين

إن إيران لن تعود إلى رشدها إلا بالتصدي للفراغ الاستراتيجي الذي ملأته إيران في ظل ظروف هشة مرت بها المنطقة وغاب عنها العرب قسراً، فالسعودية معنية الآن بإجراء تحصينات تقف في وجه التدخلات بالمواقف الواضحة في الخليج والعراق وسوريا وفلسطين، ويكون على العرب الذين لم يبق منهم متماسك غير مجلس التعاون الخليجي القادر على تغيير خريطة المنطقة والدفاع عن الحق العربي وبعد انجلاء الأفق عن المتغيرات العربية الالتفاف إلى بداية جديدة خصوصاً بعد إعلان دول المجلس عن تأسيس منظومة جديدة بضم دولتين هما الأردن والمغرب، حيث يمكن من خلال ضم الأردن أن تصبح لدول الخليج حدود مباشرة مع إسرائيل تساهم في المشاركة المباشرة في إقامة دولتين فلسطينية وإسرائيلية، ومن خلال ضم المغرب يمكن توسيع العمق الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي لمحاصرة النفوذ الإيراني في كافة مناطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبعد أن تتحقق الندية يمكن عندها إقامة حوار استراتيجي مع إيران، ويمكن لدول الخليج أيضاً أي أن تجعل من تركيا وباكستان ومصر حلفاء استراتيجيين لدول مجلس التعاون الخليجي كأطراف لضمان هذه الاتفاقيات واستبدالها بالتعاون الطبيعي بين الدول من دون تدخل في شؤون العرب بدلاً من التوجه نحو سباق تسلح مع إيران يصب في مصلحة الغرب على حساب التنمية المستدامة والشاملة في المنطقة لتصبح قوة اقتصادية فاعلة ●

*استاذ الجغرافيا الاقتصادية - جامعة أم القرى

مقال araa@araa.net

الصراع الإيراني – الخليجي: التوازن الاستراتيجي «البحرين أنموذجاً»

أعاد توحد الموقف الأمريكي-الإيراني من تطورات الأحداث في البحرين بعد الدورة الأولى العنيفة بين حركة الاحتجاج الطائفي والدولة البحرينية إلى زاوية المربع الأول للقضية، ومع أن هذا التوحّد تجسد في الضغط على المنامة من زاوية مختلفة لكل منهما إلا أنه في النهاية صعّد من الوضع الهش في البحرين، حيث يرى العديد من المراقبين أن مرحلة إعلان حالة السلامة الوطنية لم تُستثمر كما ينبغي لرعاية الدولة المدنية البحرينية وعمقها العروبي والإسلامي في الإطار الخليجي المتحد، وهذه الرؤية صدرت عن مراقبين متضامنين مع الأمن الاستراتيجي والسلم الأهلي لمملكة البحرين، وليس من خلال مصالح الصراع أو التقاطع الدولي الإقليمي المناهض لعروبة الخليج وسنعود لشرح ذلك في نهاية الدراسة.

مهنا الحبيل *

لكن ما يهمنا هنا أن التصعيد الإيراني المستمر في أربعة مسارات كلها ذات سياقات اتحاد طائفي بنزعته الإقليمية لم يهدأ لأن الجمهورية الإيرانية لا تزال تعتقد بل تؤمن بأن مرحلة التسليم بفقدانها ميزان الضغط والاختراق الاستراتيجي للخليج العربي في داخل النسيج الاجتماعي تعد هزيمة، ولن تقف عند انحسار قدراتها، لكن ستنقلب عبر رفع حالة التوتر بالداخل الإيراني في مسارات الأقاليم الثائرة أو حركة التمرد الخضراء، ولذلك حركّت طهران كل مساراتها للاستنفار في هذه القضية بغض النظر عن الحالة الحقوقية أو السياسية التي تتطلب إصلاح ومعالجة في البحرين فنحن نجزم بأن منظور طهران إنما ينطلق من عمق مشروعها الاستراتيجي وليس جوانب القصور الإصلاحي الضخمة في البحرين أو غيرها من الدول الخليجية.

وتجسدت هذه المسارات في الدولة المركزية للمشروع الطائفي وهي أولاً مراكز السياسة و«التفويج» في مؤسسات المرشد السيد علي خامنئي والحكومة الإيرانية وما يتبعها من مؤسسات إعلامية وتحريضية مرجعية ضخمة في إيران والعراق. والثاني تفعيل العراق الجديد بثوبه الطائفي الذي صنعه الاحتلال. والثالث ذراع إيران القوية المتمثلة في شخصية السيد حسن نصرالله وحزبه في لبنان. والرابع تحويل المنظومات الفكرية الحركية في دول المنطقة للعب الدور ذاته التحريضي الخطير على السلم الأهلي ورفض أي جسور للمصالحة عبر أحلام قدرة إسقاط النظام وإعادة تأسيس الجمهورية الطائفية والقفز بها إلى الضفة الأخرى وهو ما ساهم في تعقيد الحالة الوطنية الاجتماعية في كل الخليج ووصول حالة تهديد السلم الأهلي إلى مستويات مخيفة وإن كان ذلك بشراكة من بعض الجهات السنية التي صعدت على الحالة المدنية الشيعية فخدمت المشروع الإيراني.

لماذا إيران تُصعد؟

إنّ كل ما تقدم هو جزء من ردة فعل مشاعر الإحباط العنيفة التي صُعق بها المركز الإيراني الذي بدأ يتعامل بصورة متوترة ومضطربة خرجت بها طهران عن توازنها الثقيل حين تجسّد فشل المشروع الطائفي المركزي في البحرين كارتداد مخيف لها في حركة الانتفاضة الضخمة، فضلاً عن تعقيدات مستقبل الثورات العربية الذي بدا لطهران غامضاً ومخيفاً بعد أن رحّبت بها وبالذات مع وصول الثورة السورية إلى قطار الربيع العربي وما يعنيه تغيير نظام الحكم إلى الديمقراطية العربية وانتهاء مزرعة إيران الكبرى في سوريا. وهذا الرصد كثّف نظرية الرفض لمآلات الأحداث في البحرين وتشديد الرسائل على أطراف الداخل بعدم قبول الحوار أو التصالح الطائفي خاصة بعد بروز الخلاف الشديد الذي أدّى إلى إقالة وزير المخابرات

الإيرانية ثم إعادته من قبل المرشد وما تسرب بأن نجاد سخط على هذا الجهاز الذي شجّع على استعجال تهيئة الأجواء لمشروع إسقاط النظام في البحرين، وكان فشله انتكاسة على الرؤية الاستراتيجية لمشروع النفوذ الإيراني المركزي. هنا فقط يتبن لنا لماذا طهران تُصعّد ضد حالة السلم الأهلي في الخليج وتحفز لاستمرار الثورة في البحرين على أمل أن تستطيع اختراق السقوط المفاجئ أو التقليل من خسائرها الضخمة في مشروع الإمبراطورية الكبرى.

فضلاً عن بطاقات المفاوضات في شراكة الهيمنة الخليجية بينها وبين واشنطن والتي كانت وصلت إلى حالة زهو مطلقة لدى طهران جعلت قائد الحرس الثوري الإيراني يصرح قبل أحداث البحرين بأن المطلوب على طاولة الحوار مع واشنطن هو الحديث عن مستقبل الساحل الآخر للخليج، أما وضع البحرين فهو محسوم في نظره. وربما كانت ثقته عائدة لحسابات حركة الصعود الطائفي للتنظيمات الموالية التي راهنت إيران عقوداً من الزمن عليها لتحقيق التمدد الاستراتيجي عبرها، ولذلك كانت إيران المتفاجئة من آثار انهيار المشروع في البحرين تشعر بأن كرة الثلج انحدرت عليها، لا لها، ما لم يمنحها الخليج الرسمي فرصة العودة من جديد.

التقاطع مع واشنطن لا يزال حيوياً

أما الالتقاء الأمريكي الجديد مع إيران فهو ليس بمستوى تصريح روبرت غيتس وزير الدفاع الأمريكي قبيل دخول قوات «درع الجزيرة» لتأمين الأمن القومي والاستراتيجي للبحرين وهو التصريح الذي أربك عواصم مجلس التعاون حين قال في حديثه الشهير للصحفيين بعيد مغادرته للمنامة إن الحكومة البحرينية مسؤولة عن تطورات الأحداث، وأنه لا يوجد تدخل إيراني، لكن حين تتطور الأمور ستتدخل إيران، وهو ما قُرئ في توقيته بأنه ضوء أخضر لإعادة تشكيل البحرين في إطار الصيغة المتلائمة مع مشروع إيران الجديد، وأن واشنطن أضحت تتفهم هذا المنهج التغييري ببعده الطائفي. هذا التصريح كان يصدر في وقت سقطت فيه العاصمة الإدارية في المنامة وكان قصر الصافرية يهدد باقتحامه، ومع قوة دلالات هذا المشهد إلا أن عواصم مجلس التعاون لا تزال غير قادرة على تفهّم قواعد اللعبة الجديدة والدخول في عصر المواجهة الجديد الذي يقتضي تعزيز الأمن القومي الخليجي والانفتاح على برنامج الإصلاح التنفيذي معاً.

وفي كل الأحوال هذا التبشير الإيراني-الأمريكي للعهد الجديد سقط، لكن في دوره الأول من خلال قرار العاهل السعودي شخصياً دخول قوات «درع الجزيرة» فوراً، وهو ما حسم قضية السيناريو المتوقع الأكثر خطورة وهو وصول قوات إيرانية بعد اقتحام القصور الملكية والمناطق الحساسة لتأمين ما أعلنه حسن مشيمع من الاستفتاء على الجمهورية الطائفية البديلة، والتي كانت قد طرحت بكثافة من حركة الاحتجاج الطائفي، وأخضع الشارع المدني لها لولا خروج مشروع الحركة الوطنية البحرينية في ثوب مفاجئ دفعه الاستفزاز الإيراني الطائفي بقوة ليخترق المشهد في تجمع الفاتح التاريخي، والأول من نوعه في العمل الوطني البحريني والذي شكّل توازن الردع الديموغرافي لمصلحة السلم الأهلي في البحرين، إذاً هذان العنصران شكّلا حركة الإنقاذ أمام الاجتياح الطائفي الذي كان قاب قوسين أو أدنى فهل تغيرت المعادلة الآن؟

ما ذكرناه من اتحاد أمريكي جديد مع إيران هو حراك هذه الأيام بعد رفع حالة السلامة الوطنية، فهناك توافق أمريكي-إيراني على تدويل قضية البحرين وتبادل الدور في الضغط على الأمن والاستقلال الاستراتيجي، والمدخل لواشنطن حقوقي ولإيران سياسي، لكنه يصب في قناة واحدة. ووضح أن الإطار المعارض طائفياً في البحرين يتأثّر كثيراً بهذا الزخم وهو ما يدفعه إلى الممانعة ضد الحوار الوطني حتى الآن وحتى مع إعلان موافقته العائمة يمارس تصعيداً ميدانياً سياسياً على الأرض باللغة ذاتها التي سادت الشارع السياسي في الأزمة، وهذا يعني بوضوح أن هذا البعد الاستراتيجي الخارجي يؤثر بصورة كبيرة في حالة المشهد الوطني.

وحتى الآن فإن ما يبرز من تبني واشنطن في سلطتها التشريعية ومنظماتها السياسية والإعلامية لدعم المعارضة الطائفية في البحرين ينطلق من عنصرين رئيسيين: الأول خلاصة الموقف الأمريكي الذي انعكس في تصريح غيتس وقبله في حوار طهران واشنطن. والثاني أحاديث وتقارير عدة وتكثيف في وسائل الإعلام الأمريكية لدعم المعارضة الطائفية وهو إيمان واشنطن بأن العنصر الطائفي إحدى قواعد اللعبة الجديدة قَبل بها الخليج العربي أم لم يَقبل.

التبشير الإيراني - الأمريكي للعهد الجديد سقط من خلال قرار العاهل السعودي دخول قوات «درع الجزيرة» لحماية البحرين

قدرات الردع الخليجي

الإصلاح الديمقراطي أولاً:

إحدى الإشكاليات التي يرصدها المراقب الخليجي ما جرى في المشهد الخليجي الكامل، فقد شهدت المنطقة ردة جماعية عن الإصلاح وهي ذات غالبية سنية تستطيع الحفاظ على التوازن ومراعاة حقوق الأقلية، فربيع الثورة العربي تحوّل إلى خريف التراجع الخليجي وانهارت إعلانات الإصلاح رغم حجم الاحتقان القائم لدى شعوب المنطقة، ومن دون إصلاحات تغييرية دستورية حقيقية تعطي المواطن حق حرية التعبير والإشعار بالشراكة في تأمين مستقبله الخليجي الموحد يبقى الباب مفتوحاً لحركة الاحتقان الداخلي من تهميش القرار الشعبي والاستخفاف به وقمعه وهو ما يهدم أي بناء ديموغرافي حيوي هو الأساس لتأمين العلاقة بين الحاكم والمحكوم لمصلحة الأمن الجماعي للخليج.

البناء العسكري الخليجي والحليف

هناك إمكانات كبيرة لإعادة تشكيل درع المواجهة العسكرية وذلك بتطوير قوات درع الجزيرة لتحويلها إلى جيش من مائة وخمسين ألف مقاتل وتُثبّت قاعدة درع الجزيرة في البحرين، وهي ورغم كل الدعايات الضخمة لطهران لم تسجل أي حالة التحام مع حركة الاحتجاج، بل تواجدت في مواقع الحماية الاستراتيجية وهذا جانب إيجابي يجب الالتزام به، وكذلك إعادة تأسيس نشر هذه القوات مع مراعاة مصالح قدراتها العسكرية وتجهيزاتها بعيداً عن صفقات السلاح التي تروي جشع السوق الغربي ونظرائه من دون مردود مقابل حجم المبالغ الكبيرة، فهذا البناء يعتبر قاعدة مهمة للأمن الاستراتيجي.

القاعدة البحرية

طرأت تساؤلات ضخمة على دور قاعدة البحرية الأمريكية في البحرين ودورها في الأمن الخليجي بعد أن تورط الخليج مع واشنطن في مشاركات غير مبررة وضد علاقاته الاستراتيجية، بل وصل الأمر إلى أن هذه القاعدة وبحسب ما يفهم من تصريحات قيادي طائفي في مشروع مشيمع كانت ضمن التفاهمات مع الإدارة الأمريكية وهو ما رجّح أن مهمتها كانت ستشمل تأمين تحييد القوات البحرينية ورعاية الاستفتاء الدولي الذي دعا إليه مشيمع بعد إسقاط النظام، ولذلك فإن بقاء هذه القاعدة أضحى خطراً لا حلفاً مفيداً كما كشفت الأحداث، فيما تبرز هناك قدرات إقليمية صديقة وشقيقة كتركيا ومصر تستطيع أن تؤمّن مصالح البحرين وهويتها لو عُقد اتفاق معها لتحل محل المارينز الأمريكي.

المعالجة السياسية والحزم القانوني

كان من المنتظر ورغم حجم التواطؤ المعروف ألا تندفع البحرين في ردة فعل عاطفية تسيطر على الإعلام وتهاجم الحالة المدنية الشيعية، بل ترفض أية نصائح أو نقد مخلص من المحيط الفكري الخليجي الذي تضامن مع البحرين، ففلسفة ردة الفعل العاطفية وتهييج الشارع لا تُغني عن الحل المدني القوي والحاسم، وهذه المعالجة لا تعتمد على فتح الباب على مصراعيه كأن أمراً لم يكن، لكن تحاسب الجناة الرئيسيين المتورطين والمقصرين وتفرق بينهم وبين المتعاطفين جهلاً أو تهديداً، فقضية اختراق الجسم الاجتماعي من إيران قضية نعرفها صنعتها إيران في ثلاثة عقود، لكن معالجتها لا يمكن أن تكون بتهييج الشارع المقابل أو محاسبة الحالة المدنية الشيعية بالجملة، بل بتوازن العدل والحقوق معاً، وأن تنفتح على الشارع الوطني المطالب بالإصلاح خاصة بقيادة التجمع وأطراف الطائفة التي أدركت خطورة ما كان يُخطط للبلاد، وأن الخليج العربي لن يتنازل عن البحرين، وحتى لو كانت الأمور تتطور للأسوأ فإن هذا لم يكن يعني أن الجمهورية الطائفية التي أعلن عنها حسن مشيمع ستستقر بل سيشتعل الخليج حرباً أهلية كبرى تحرق الأخضر واليابس.

> تجمع الفاتح التاريخي شكّل توازن الردع الديموغرافي لمصلحة السلم الأهلي في البحرين

إن الخشية من أن الحق والميزان القانوني لا يضمنان الأمن تعد خطأً منهجياً، وترك الأمور نحو قرارات عشوائية في التصعيد أو التنازل لواشنطن فجأة في المسار القضائي هما ما يعقدان الساحة، وهذا الضمان الأمني الاستراتيجي بالإمكان أن يُدعم مع تحريك مشروع الاتحاد الكونفيدرالي بين السعودية والبحرين الذي يحفظ لكل دولة استقلالها ويوحد الدفاع والخارجية.

هذه الخلاصات هي من تحقق التوازن، ولعل دعوة العاهل البحريني إلى الحوار وفتح السقف السياسي مع عدم مزايدات الوفاق وتكرارها لأخطاء الماضي القريب تساعد على خروج البحرين من هذه الحلقة التي لا تزال تهدد محيطها، والإيمان والاستماع للنقد المخلص خير ممن يصيح من حولك «تقدم فأنت تنتصر حتى تشعر بأن الأرض فارغة من تحتك» فيكون ذلك هو السقوط الأخير، أفلا يستمع الخليج إلى صوت التحذير؟ ●

*باحث في الشؤون الاستراتيجية للخليج العربي

الاعتبارات الجيواستراتيجية ودورها في تحديد السياسة الإيرانية

لا يمكن فهم السياسة الإيرانية إلا من خلال فهم أبعادها الجيوسياسية والجيواستراتيجية، فالاعتبارات الجيوسياسية والجيواستراتيجية لأي إقليم تلعب دوراً كبيراً في تحديد ماهية العلاقات البينية لدول هذا الإقليم وأشكالها، وآليات التفاعل التي تحكم هذه العلاقات وتحديد مساراتها واتجاهاتها وأهدافها الجيوبوليتيكية، فالعلاقات الدولية ما هي إلا استجابة لمتطلبات واقع جغرافي وسياسي واقتصادي معين يحدد هذه العلاقة ويرسم نمطية السلوك السياسي على الصعيد الإقليمي أو الدولي.

د. منشد الوادي الشمري *

لتحديد وفهم السياسة الإيرانية لا بد من فرز محددات هذه السياسة في ضوء المفاهيم المتداخلة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيك والجيواستراتيجية، فمن خلال فرز هذه المفاهيم تتوضح السياسة الإيرانية لفهمها أولاً ولبيان كيفية التعامل معها ثانياً، حيث إن مفهوم الجيوبوليتيك يتداخل مع مضمون علم الجغرافيا السياسية الذي يعنى بدراسة تأثير الجغرافيا «الخصائص الطبيعية والبشرية» في السياسة، ولدى البعض فإن الجغرافيا السياسية تدرس الإمكانات الجغرافية المتاحة للدولة، وتأخذ في الاعتبار الوحدة السياسية، وتعنى بتحليل بيئتها الطبيعية والاقتصادية والبشرية تحليلاً موضوعياً لتستكشف أثر تلك الأحداث السياسية والسلوك السياسي للدولة، بينما الجيوبوليتيك يعنى بالبحث عن الاحتياجات التي تتطلبها هذه الدولة لتنمو حتى لو كان وراء الحدود أو أنها دراسة نظرية الدولة كعضو جغرافي أو ظاهرة في المكان، وبينما تشغل الجغرافيا السياسية نفسها بالواقع فإن الجيوبوليتيك يكرس أهدافه للمستقبل، أي: إن العوامل الجغرافية تحدد السلوك السياسي للدولة، وتدرس الجغرافيا السياسية كيان الدولة الجغرافي بعناصره المختلفة، وتميل إلى الثبات فهي تؤثر فقط في السلوك السياسي للدولة ولا تحدده، ويمكن القول إن الجيوبوليتيك في المنطقة الوسطى بين علم السياسة من جهة والجغرافيا السياسية من جهة أخرى، وقد بدا أنه إذا كانت الجغرافيا السياسية تنظر إلى الدولة كوحدة أستاتيكية تعكس صورة الدولة «أي تحليل القوة في بناء الدولة السياسي» فإن الجيوبوليتيك يعدها كائناً عضوياً في حركة متطورة، وتضع الجغرافيا وحقائقها في خدمة الدولة لتحقيق أغراضها في مجالها الحيوي حتى لو كان ذلك على حساب جيرانها. من هنا كان علم الجيوبوليتيك من العلوم التي تثير الحساسية لارتباطه بمفهوم التوسع والهيمنة ولأنه نشأ في ألمانيا النازية، وكان يمثل دوراً مهماً في توجيه أطماع ألمانيا نحو أوروبا. وقد منع تدريس هذا العلم في الجامعات العالمية؛ فبعد الحرب العالمية الثانية كان الاتحاد السوفييتي واحداً من تلك الدول التي منعت تدريس الجيوبوليتيك في جامعاتها استناداً إلى أن الجيوبوليتيك والجغرافيا السياسية في ألمانيا جلبَا الكوارث على القارة الأوروبية والعالم بأسره، أو ما يسميه تايلور -أشهر باحثي الجغرافيا السياسية في العقدين الأخيرين- بـ «جغرافية السيطرة من دون إمبراطورية»، والسيطرة من دون إمبراطورية هي أفضل تجسيد لتطوير الأفكار الجيوبوليتيكية بعيداً عن الأطر التقليدية للنمو العضوي للدولة، أما الجيواستراتيجية (Geostrategy) فيتكون مصطلحها من مقطعين (Geo) وتعني أرض، و(Strategy) وتعني لغوياً فن استخدام القوة العسكرية لكسب أهداف الحرب، غير أن مفهومها تطور واكتسب قاعدة علمية شمولية، وأصبحت تعني الاستخدام الأمثل للمعطيات السياسية والاقتصادية والعسكرية، ومن ثم يتضح أن مصطلح الجيواستراتيجية أكثر شمولاً من الجيوبوليتيكا.

وتتميز المقاربة الجيواستراتيجية عن الجيوسياسية بأن الأولى تأخذ في الاعتبار العوامل القومية الطاغية كأهمية الموارد المتاحة للدولة، وطموحاتها وأهدافها، واستثمار الجغرافيا السياسية في اللحظة التاريخية، كما لتأثير امتلاك التكنولوجيا على المجالات الاقتصادية والعسكرية، ثم تعيد الاستراتيجية الكلية تشكيل فضاءات التبادل وتنظم علاقات القوة في الإقليم، حيث تتركز ديناميات الحركة والنفوذ حول قطاع ما، لتخلق منها تعبيرات القوة العابرة للحدود الوطنية. والمقصود بالأهمية الجيوسياسية والجيواستراتيجية هنا، تلك الأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي لإيران، وقيمة هذا الموقع كأحد العناصر الرئيسية في التوازن الاستراتيجي الدولي، وأبعاد توظيفه في نطاق الاستراتيجيات الكلية الشاملة للقوى الدولية الكبرى وصراعات القوى الإقليمية.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول إن السياسة الإيرانية تتشكل وفق منظومة متناسقة من المعطيات الجيوسياسية والجيواستراتيجية المترابطة والمتناقضة أحياناً، فإيران جيوسياسياً قومية وينعكس هذا التوجه في رسم السياسة الداخلية، أما على المستوى الاستراتيجي فإيران تتحرك ضمن دائرة أوسع من الدائرة القومية، وكلا النمطين يتسقان في رؤية جيوبوليتيكية تستثمر المعطيات الأيديولوجية وتوظفها على المستويين الديني والسياسي، حيث إن صياغة سياسة بهذا التعقيد لا شك تنبئ عن رؤية ثاقبة واعية لدهاليز السياسة وإمكانات التحكم والتأثير، لكن في الحقيقة بمقدار ما تتعقد السياسة تضعف الحقيقة الأيديولوجية التي يستند إليها المبرر والمقنع الفلسفي والفكري ويصبح براغماتياً سياسياً بعيداً كل البعد عن إقناع المتلقي والمتأثر، مما يقلل إمكانية ديمومته، وهذا أكبر ما تعانيه المنظومة الإيرانية من استنزاف في فلسفتها المبدئية، وتقهقر في مشروعها. لقد فقدت إيران وهج الارتقاء والصعود والنماء مما أضر بمشروعها العالمي الذي تطمح إلى تصديره، وهذا ما بدا واضحاً في التصريحات الإيرانية عقب الثورة المصرية، التي أعلنت أن الثورة هي محاكاة للثورة الإيرانية، والحقيقة أنها محاكاة لعالم معولم لم تعد الثورات القديمة المؤدلجة لتجتذبه، وهذه طبيعة الأشياء تتقادم مع الزمن والتغيير سنة من سنن الكون، إذ إن القيم العالمية الجديدة ستفرض نفسها ولن يقف شيء أمام أحلام الجيل الجديد في الحرية والانفتاح والرفاه الذي تنشده على مائدة الديمقراطية.

إن أول ما يلفت النظر في تأمل السلوك الاستراتيجي الإيراني في الإقليم، هو هذه القدرة على التخطيط لاستراتيجيات متعددة وتنفيذها جميعاً بالتوازي والتزامن وفق نمط من التفاعل والارتباط بينها، من أجل تعزيز قدرات إيران كدولة إقليمية مسيطرة واتباع سياسة الأطراف المتعددة والتي تتعامل إيران من خلالها مع أطراف عدة متناقضة من خلال التبني المزدوج وعدم الوضوح في تبني طرف على حساب آخر، وهذا الغموض إنما يأتي نتيجة لتقديرات إيران لطبيعة القوى التي تتعاون معها، فإن أي وضوح للموقف الإيراني قد يتسبب في مشكلات حقيقية بين هذه القوى، كما يضعف إمكان استفادة إيران من كل القوى في الوقت ذاته لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، ومن هنا تأتي أهمية الجغرافيا بكل مفاهيمها السياسية في فهم السياسة الإيرانية وتداعياتها على العملية السياسية في الداخل والخارج، أي بين المحددات الداخلية التي تواجهها إيران، والضغوط والمحددات الخارجية الإقليمية والدولية، فقواعد لعبة الجغرافيا السياسية تفعل فعلها في رسم استراتيجية الهجوم الدائم، فإيران تمزج بين المواقف السياسية والإعلامية والاستعدادات العسكرية من خلال الاستعراضات المكثفة لعناصر قوتها الردعية أو الهجومية. إننا أمام (استراتيجية إيرانية عامة) تنتظم فيها استراتيجيات متعددة في مناطق ذات ظروف وصراعات متنوعة، ووفق أهداف محددة تصب في المصلحة الاستراتيجية لإيران، وهو ما يشير إلى وجود عقول مخططة على مستوى من الكفاءة للتخطيط والإدارة الاستراتيجية للأزمات لتحقيق أهداف إيران العليا. ولذلك يبدو مهماً الإشارة إلى تصريح أطلقه الرئيس الإيراني مؤخراً إذ قال إن إيران مستعدة للمساهمة في حل مشكلات العالم، وهي بهذا تفرض نفسها قوة إقليمية، لكنها في الوقت نفسه تعاني من مشكلة عدم الاعتراف بثقلها ودورها في الإقليم لسبب بسيط أن الإقليم المحيط بإيران لا ينظر إلى الاستراتيجية الإيرانية بإيجابية، بل على العكس من ذلك استطاعت إيران أن تستفز المنطقة برمتها من خلال الاستقطاب الأيديولوجي وهذا أكبر خطأ تعاني منه السياسة الإيرانية، ولا يمكن لسياسة ناضجة إلا أن تتعامل مع العالم كما هو لا كما تريده أن يكون، وهذه هي حقيقة السياسة الواقعية، وهو ما يعني التداخل الواضح بين التحليل الجيوسياسي في رسم السياسة الإيرانية والاستراتيجية المتبعة، فالسياسة الإقليمية الإيرانية لها محدداتها الداخلية والخارجية كالمشكلة الاقتصادية التي تعاني منها إيران، فقد خرج المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية ليطالب الإيرانيين بـ «الجهاد الاقتصادي لإحباط مخططات الأعداء». لقد كان هذا التصريح بمثابة اعتراف بالوضع المزري لاقتصاد البلاد رغم الأموال غير المسبوقة التي دخلت خزينة الدولة خلال السنوات القليلة الماضية نظراً للارتفاع القياسي في أسعار النفط.

بلغ السخط الملموس للشباب الإيراني أوجه بعد الانتخابات الرئاسية في 2009

ويفيد تقرير اقتصادي إيراني صدر مؤخراً بأن اقتصاد البلاد يعاني من مشكلات عديدة أبرزها وصول معدل التضخم إلى نحو ٤٠

في المائة، ووصول البطالة إلى ١٥ ٢٠ في المائة «التقارير غير الرسمية تشير إلى نسبة أعلى من ذلك». وأشار تقرير أعده ثلاثة باحثين حكوميين (منصور كياني، خليل عطار، وجيلا حبيبي) إلى أن نسبة العوائل التي تعيش تحت خط الفقر في المدن وصلت إلى ما بين ٤٤-٥٥ في المائة، وأن حوالي ٢٣,٣ مليون على الأقل من سكان المدن يعيشون تحت خط الفقر، وتحاول حكومة نجاد الاستفادة من أموال الدعم التي كانت تقدمها لمواجهة العقوبات الدولية المتزايدة؛ لكن من غير المتوقع أن تحل هذه الخطوة المشكلات الحقيقية للاقتصاد الإيراني، كما أن التقارير تشير إلى مشكلة متفاقمة في حجم التضخم ونسبة البطالة، فالحكومة تخلق ٣٠٠ ألف وظيفة سنوياً فقط في الوقت الذي من المفترض أنها تنشئ أكثر من مليون وظيفة لاستيعاب الشباب الذين يدخلون سوق العمل سنوياً. ويشير تقرير اقتصادي لجواد صالحي أصفهاني إلى حصول صدمة عند رفع الدعم، فمقابل تلقي العائلات ٤٠ دولاراً للفرد، تضاعفت أسعار الخبز مرة واحدة كما زادت أسعار الوقود ٤ أضعاف وأسعار الغاز ٨ أضعاف وأسعار الديزل ٩ أضعاف.

الاقتصاد الايراني يعاني من مشكلات عديدة أبرزها وصول معدل التضخم إلى 40٪

ومع هذا فإن إيران تدرك ثقلها الإقليمي، وبالقدر ذاته تسعى إلى جعله أمراً مقراً به من دون الوقوع في حالة الخضوع للقوى الخارجية، وفي ما يتعلق بالموقف والرؤية الإيرانية فإنها محكومة بالبحث عن نسبة في الأمن والمصالح الإقليمية تستجيب لمصالحها القومية، وهي مصالح أخذت ترسخ أكثر فأكثر في الفترة الأخيرة، صوب المحور الروسي-الصيني الآسيوي، وهو توجه تشجعه روسيا وتدعمه من الناحية السياسية والدبلوماسية والعسكرية أيضاً. ويبقى التساؤل هل يمكن الاعتماد على الدعم الروسي واعتباره ضمانة لإيران في مواجهتها للغرب في ملفات شائكة كالملف النووي. لقد أثبتت مواقف روسيا أنه لا يمكن اعتبارها ضمانة أكيدة، حيث إن المرحلة التي تلت نهاية الحرب الباردة كانت حاسمة عبر تغيير استراتيجي في السياسة الروسية تتلخص في ضرب الأطراف بعضها بعضاً من دون استنزاف الاقتصاد الروسي في صراع وهمي، فهي من ناحية تدفع إيران إلى المواجهة مع الولايات المتحدة لإنهاك الطرفين وإشغالهما، ومن ناحية أخرى تحافظ على ديمومة هذا الاستنزاف للأطراف المتصارعة، وتنخدع إيران من هنا بلعبها دوراً إقليمياً أكبر بكثير من قدراتها الاقتصادية، مما يؤدي إلى ضمورها الاقتصادي يوماً بعد يوم على حساب انتعاش الاقتصاد الروسي، وتجلى هذا السلوك في اللحظات الحاسمة التي كانت فيها روسيا مع قرارات الأمم المتحدة في تشديد العقوبات على إيران، وكذلك انتهاك حقوق إيران في بحر الخزر (قزوين) مازال مستمراً على الرغم من أن الاتحاد السوفييتي السابق اعترف رسمياً بمقتضى اتفاقيتي ١٩٢١ -١٩٤٠ بأن بحر الخزر هو بحيرة مشتركة بينه وبين إيران، إلا أنه لم يكن يحترم حقوق إيران في هذا البحر مطلقاً. وفي هذه المعاهدة تم التأكيد ثانية على حق البلدين بالملاحة في هذا البحر بشكل مشترك؛ ومع هذا لم يكن لإيران في تلك الفترة أي نوع من الملاحة في هذا البحر، وتمكن الاتحاد السوفييتي بهذه المعاهدة من وقف المد الإيراني في بحر الخزر، كما سيطر على كل المياه الإيرانية عن طريق قواعده البحرية في هذا البحر المهم، فمن زاوية الجغرافيا السياسية تعد منطقة بحر الخزر منطقة شاسعة تمتد من القوقاز في الغرب حتى آسيا الوسطى أي الشرق، ويقسم بحر الخزر هذه المساحة الشاسعة إلى شطرين، وفي الوقت نفسه يربطهما ببعضهما، بعبارة أخرى من الممكن اعتبار القوقاز والخزر وآسيا الوسطى منطقة جغرافية سياسية خاصة، يطلق عليها اسم «الخزر - آسيا الوسطى»، وهذه المنطقة هي منطقة قلب الأرض «الهارتلاند» الجديدة، وأنه سيكون لها تأثير كبير على الجغرافيا السياسية في القرن الحادي والعشرين، وقد وضع هذا التشخيص الجغرافي السياسي الأمريكي إيران في قلب الهارتلاند الجديدة، وأوجد لإيران أهمية جغرافية سياسية عظمى.

من هذه الرؤية الجيوبوليتيكية نستطيع القول إن توجه إيران في رسم توجهاتها الاستراتيجية نحو المنطقة العربية يعد خطأً استراتيجياً لأن الامتداد الطبيعي بكل عناصره الثقافية والحضارية والتاريخية لإيران إنما هو باتجاه آسيا الوسطى موطن الجنس الآري، فأصل كلمة إيران كلمة (آري) وجمعها آريون يقول ول ديورانت في كتاب قصة الحضارة «يسمي الزرادشتيون وطنهم الأول (إيرانا فيجو) أي موطن الآريين، ويطلق استرابون لفظ إيرانا على البلاد التي يطلق عليها الآن هذا اللفظ وهو إيران» والشعب الآري كان يسكن المناطق الممتدة من آسيا الوسطى حتى شرق أوروبا، ما يحقق لإيران مصالحها القومية ويحافظ على كينونتها الحضارية ويحصن مشروعها القومي بعيداً عن التناقضات الكبيرة التي تضطر إيران لإيجاد توافقات لها وفي كثير من الأحيان تجد نفسها في متاهة كبيرة من المتناقضات التي تضطرها لصياغة أيديولوجيا بعيدة تماماً عن المعطيات الحضارية الطبيعية لبلاد فارس التاريخية. إن العرب كأمة يتفوقون على إيران في هذا الجانب تفوقاً كبيراً بفعل طبيعة الثقافة المنسجمة مع الدين الإسلامي والمنبثقة من رحمه بينما تواجه إيران تناقضاً عنيفاً بين ثقافتها الفارسية وطبيعة الدين الإسلامي الذي يتميز عن كل الأديان بكونه يمتص الحضارات ويغير الهويات القومية في بوتقة من الإسلام والعروبة لا يكاد يمكن الفصل بينهما ضمن حضارة عالمية واحدة. والإسلام في الحقيقة هو من أسس للعولمة ومن

ابتدعها وخط بداياتها بطرحه لمشروعه العالمي وتعميم القيم الأخلاقية الكبرى التي تصلح دستوراً بشرياً يضمن حقوق الإنسان ويرفع عنه العبودية والرق والجاهلية العقائدية والثقافية، وينحو بالمجتمعات نحو المدنية الحقة، ويفتح باب الاجتهاد والعقلنة والإبداع، وبناءً على هذه الرؤية انصهرت أمم وحضارات في الحضارة الإسلامية العالمية.

إن إعادة توجيه الاستراتيجية الإيرانية في ضوء سياسة تصفير المشكلات والتوجه نحو آسيا الوسطى كامتداد طبيعي والابتعاد عن التشويش الحضاري الذي تزج نفسها فيه ستؤدي إلى نشوء دولة إيرانية أكثر تقدمية وديمقراطية، وستمكّن طهران من أن تخرج من العزلة التي أنزلتها بنفسها إلى حدٍ كبير، وأن تدرك قدرتها المهولة في لعبة السياسة بالشرق الأوسط حيث لا غالب ولامغلوب، والحال أنه فيما تظهر إيران أكثر فأكثر على الساحة العالمية، يبدو أن وتيرة ضمورها الداخلي تتسارع؛ لقد بلغ السخط الملموس للشباب الإيراني أوجه بعد الانتخابات الرئاسية المثيرة للجدل في عام ٢٠٠٩، وأجبرت الانشقاقات الداخلية المتعمقة النظام على الاعتماد على استخدام العنف بهدف الحفاظ على السلطة، حيث إن إيران لم ترتق بعد إلى مصاف البحث عن بدائل في التطور تتجاوز حدود وقيمة (جغرافيا الدولة) والمشكلات السياسية، وإن تم الشروع بتصفير المشكلات فإن ذلك يفترض إعادة رسم السياسات الحالية ضمن رؤية عقلانية تضمن للمنطقة أمنها بعيداً عن اللعبة الجيوبوليتيكية، بمعنى انتهاج سياسة تتوهم الإقليم فراغاً يمكن ملؤه واستثماره لخدمة الأهداف الكبيرة في الحلم السياسي، حيث إن البحث عن حلول واقعية وعقلانية مبنية على أساس منظومة المصالح المتبادلة يعزز منظومة الأمن الخليجية ويحقق المصالح المشتركة، وأول هذه الحلول حل الخلافات حول الجزر الإماراتية الثلاث، وتجاوز العقد التاريخية إذ إن التاريخ الحديث محكوم بصعود الفكرة القومية ومصالح الدولة والديمقراطية والجيل الجديد الذي يؤمن بالقيم العالمية في الحرية والمساواة والعدالة وتحقيق الرفاه سيتجاوز كثيراً من المفاهيم المؤدلجة التي لم تعد صالحة لتكون عقداً اجتماعياً أو هدفاً استراتيجياً يرتبط بتاريخ من الأدلجة التي سقطت بقوة مع أول إرهاصة لعالم جديد «عالم ما بعد العولمة»، بمعنى التقاف الثمار الأولى لعولمة صاغت جيلاً جديداً لا يكترث لكثير من المبادئ بقدر ما يكترث لحريته وتحقيق أحلامه في الحياة والاستمتاع بها في ضوء الديمقراطية، وهي مكونات غير متناقضة في حال وضعها ضمن سياقها السليم بما يحقق مصالح الجميع من دون فكرة الهيمنة أو التوسع وفق الحسابات الجيوبوليتيكية التي تستنزف الاقتصاد وتدمر العلاقات الخارجية لإيران في إقليم تحكمه معادلات عالمية معقدة ومرتبط بأمن الطاقة العالمي وطرق الإمداد، كما أن القوة الحقيقية للدولة يجب أن تكون ضمن الدائرة الجيوسياسية فقط بكل تفرعاتها وخصوصاً البشرية، وتعاني إيران في هذا الجانب من مشكلات كبيرة، حيث تشكل فئة الشباب في إيران ممن هم في عمر ٣٠ عاماً فما دون ٦٠ في المائة من مجموع السكان وفقاً لتقرير أعدّه كل من أوميد ميماريان وتارا نيسواداراني. وتعاني هذه الشريحة الواسعة من الشعب الإيراني من الكثير من الأزمات والمشكلات الاجتماعية وهذا ما يفسر في حقيقة الأمر أحد الأهداف الحقيقية من الإصرار الدائم للنظام الإيراني على تحويل الأنظار إلى الخارج بدلاً من الالتفات إلى مشكلات الداخل ومنها المشكلات السكانية والاجتماعية، فإيران تضم عدداً كبيراً من القوميات والإثنيات، فإلى جانب الفارسية التي تشكل ما بين (٤٥-٤٧ في المائة) من إجمالي السكان، تشكل القوميات الأخرى في مجموعها بين (٥٣ - ٥٥ في المائة)، أبرزها التركية (٣٣ -٣٥ في المائة) والكردية (١٠ في المائة) والعربية (٥ في المائة) والبلوش (٢,٥ في المائة) والتركمان (٢,٥ في المائة). أما من الناحية الدينية فهناك السنة أكبر هذه الأقليات على الإطلاق، وهناك اليهود والمسيحيون والزرادشت وغيرهم. ويشكل السنة في إيران قرابة ١٥ في المائة من عدد السكان كحد أدنى، فيما يرفع البعض نسبتهم اعتماداً على نسب القوميات المذكورة إلى ٣٠ في المائة، علماً أن الشيخ عبدالحميد إسماعيل الزهي «بمثابة مرجع السنّة في إيران» يقدّرهم بـ ٢٥ في المائة من نسبة السكان، وهو ما يعني أنهم بحدود ٢٠ مليون نسمة. وهذه الأقليات بدأت تبحث عن حقوقها ولم يعد بالإمكان التغافل عن الحقوق المشروعة للشعوب الإيرانية في ظل التداعيات الكبرى التي تعصف بالمنطقة، ولن تكون إيران بمعزل عنها، فهل تستطيع إيران في ما تبقى من وقت أن تتدارك صياغة وتعديل استراتيجية جديدة تضمن للشعوب الإيرانية رفاهها وطموحاتها؟ كما أنه يتحتم على دول الخليج العربية أن تدرك واجبها التاريخي تجاه الأمتين العربية والإسلامية وذلك من خلال اعتماد مشروع عربي إسلامي قادر على توحيد الجهود العربية وتعزيز الرابطة الإسلامية لتحصين المنطقة من النزعات الجيوبوليتيكية. فلقد آن الأوان لمواجهة المشكلات الكبرى التي تضعف الكيان العربي عموماً، وأكبر هذه المشكلات الخروج من حالة التفرق والنظرة القطرية الضيقة لمواجهة المتغيرات التي يفرضها عالم جديد معولم ●

تواجه إيران تناقضاً عنيفاً بين ثقافتها الفارسية وطبيعة الدين الإسلامي

* باحث أكاديمي في عدد من الجامعات العراقية - تخصص فلسفة أصول الدين

جيرة إيران في ميزان الأمن الخليجي..
خيارات ما بعد الصداقة والعداوة

تطرح قضية علاقة إيران بأمن الخليج العربي على بساط البحث بين حين وآخر، كلما استحضرت قضية سياسية أو أمنية مهمة في منطقة الخليج العربي. وتعيش المنطقة مأزق هذه العلاقة مع تصاعد طموحات إيران للسيطرة على الإقليم. ولم يغفل الخليجيون مسببات هذه القضية، كما بيّن لنا ما نشر من أوراق دبلوماسية وأمنية أمريكية عن نظرة الخليجيين لسياسات إيران الإقليمية.

خضر عباس عطوان *

تعد علاقة إيران بأمن الخليج العربي واحدة من القضايا الخليجية، وكلما استحضر ملف أمن الخليج عامة استحضر معه ثلاثة تيارات، أحدها محلي يرى أن المنطقة مهمة عالمياً وأن قدرات أبنائها غير كافية لحمايتها؛ وهذه الرؤى موجودة في ثنايا تفكير كافة دول مجلس التعاون الخليجي. وآخر عالمي يرى أن المنطقة مهمة له، وأنه لن يترك قوى محلية أو عابرة للحدود الإقليمية متشددة وغير منضبطة تسيطر عليها، ومن ثم تتحكم في المصالح العالمية؛ وهذه هي رؤى الولايات المتحدة. وهناك تيار ثالث رأى أنه لاأمن للخليج إلا بـ «تفاعل» الأطراف الخليجية ذاتها؛ وهذه هي رؤى كل من العراق قبل عام ٢٠٠٣ وإيران، مع اختلاف منهجي في رؤيتهما بشأن مضمون التفاعل الواجب اعتماده لتحقيق الأمن الخليجي.

في هذه المقالة لن نسأل عن صداقة أو عداوة إيران للخليجيين العرب، فالتاريخ يخبرنا بأنها عدو تاريخي دائم، إلا أن السؤال الذي يُطرح هو: هل تشكل إيران عنصر استقرار في المعادلات التي تحكم أمن الخليج؟ أم أنها عنصر عدم استقرار فيه؟ وهل بإمكان الأطراف الخليجية الاتفاق على أساسيات أمن إقليمهم؟ إن الإجابة عن هذا التساؤل مهمة سياسياً وأكاديمياً.

أولاً: مرتكزات الأمن الخليجي

إذا ما أخذنا أياً من الرؤى الثلاث أعلاه، سنجد خطأها، من خلال تماسها مع أهم مرتكزات الأمن الخليجي، كالآتي:

١- عوامل داخلية: وهي محصلة لتفاعلات تعيشها دول الإقليم، متعلقة بمديات التنمية البشرية والاقتصادية التي حققتها، والحريات، وشرعية واستقرار الحكم فيها، وعوامل التوتر اللغوي والديني داخلها، ومبعث قولنا بهذه العوامل أنه لن تعف منها منطقة الخليج العربي، فهذه المنطقة تعيش أزمة العوامل الداخلية، فإذا كانت دول مجلس التعاون الخليجي قد حققت نسبياً وفرة مادية، إلا أنها تبقى تعاني في التعامل مع بقية العوامل الداخلية، وهي يمكن أن تنفجر في أية لحظة. أما العراق فإنه يعيش فوضى عدم الانتظام الداخلي، في حين أن قوة السلطة الحاكمة في إيران وممارستها للقسر جعلتا غليان العوامل الداخلية فيها تحت السيطرة، ومع ذلك لا يمكن التعويل عليها عربياً في الأمد القصير.

٢- العوامل الإقليمية: وهي محصلة فرعية للصراعات الإقليمية، ولعدم وجود الاستقرار، وغياب منظومات للحوار الإقليمي. هذه العوامل الثلاثة خلقت بيئة إقليمية معيقة للأمن الإقليمي. والملاحظ أن منطقة الخليج العربي تعيش صراعاً دائماً منذ نحو ثلاثة عقود، فمن جهة هناك تقاطع واختلاف في الاتجاهات السياسية التي تعتمدها كل من دول مجلس التعاون الخليجي، وإيران (والعراق)، قابلتها تدخلات إيرانية بالشأن الخليجي واستعلائها ثقافياً تجاه العرب، ومما يسمح بتصاعد حدة تلك الصراعات هو وجود أكثر من منطقة وقضية للاختلاف والنزاع، بدءاً من العراق بعد عام ٢٠٠٣، ومروراً بالجزر الإماراتية الثلاث، وانتهاء بتلغيم المنطقة ببؤر تجسس وخلايا نائمة ومناطق توتر يمكن إثارتها كما يدعي المسؤولون الإيرانيون. والذي يساعد على عدم حسم هذه الصراعات هو افتقاد الإقليم أي منظومة لحوار سياسي وأمني جاد، سوى على مبادرات خجولة، منها منتدى «حوار المنامة» الذي يشكل دعوة سنوية متواضعة للقاء وليس للبحث

عن حلول جدية رغم سعة المشاركة فيه، بالإضافة إلى مبادرات منفردة، يسعى أطرافها في كل منها إلى إيجاد حلول لقضية محددة، مثلاً المبادرات المعدلة لجعل المنطقة خالية من الأسلحة النووية، أما ما يتعلق باستقرار الإقليم، فيلحظ أنه يعاني تبايناً حاداً في القدرات، إذ تكاد تكون إيران هي الدولة الوحيدة ذات عناصر القوة الإقليمية الشاملة، وزاد من الخلل في معادلات الاستقرار الإقليمي ما آل إليه وضع العراق بعد عام ٢٠٠٣ من تغير في السلوك الإيراني ونحو إظهار عامل الاستعلاء كون توازن القوى الإقليمي يعطيها مكانة ودوراً مسيطراً في الإقليم، وباتت دول مجلس التعاون الخليجي واقعة بين خيارين إما أن تتلقى تبعات ما تريده إيران، أو أن تتحمل فاتورة الدفع بهذا التوازن نحو التعادل النسبي عبر توطيد مسارات التعاون مع الولايات المتحدة، حتى صارت الولايات المتحدة قوة محلية في منطقة الخليج العربي، وبدخولها باتت للولايات المتحدة مصالح ورؤى في كيفية ضمان استقرار وأمن المنطقة ومن ثم تعقدت عوامل اللااستقرار بدلاً من أن تجد طريقها إلى الحل.

> أي اتفاق بين الغرب وإيران سيجعلها «تستأسد» على منطقة الخليج العربي

٣- العوامل العالمية: وفي عالم اليوم يصعب إنكار التأثير العالمي في النظم الإقليمية، وهذا العامل يتعلق بدوره بتأثير عاملين فرعيين، وهما: مدى وجود رغبة عالمية بالحضور في منطقة الخليج، وكم من الأطراف الخليجية الراغبة في استحضار وجود عالمي في الإقليم، فكلاهما يسهل على القوى الكبرى الحضور إلى الخليج، حتى بات من بين أكثر النظم الإقليمية التي تعيش تبعية في علاقاتها بالنظام الدولي وقواه الفاعلة، وأهم تلك القوى الموجودة هي الولايات المتحدة. وقابل ذلك، عدم وجود تنسيق في مسألة إحضار الوجود الأجنبي، فبعض الدول قبلت بالوجود الأجنبي على أراضيها أو مياهها على نحو منفرد، مما تسبب كنتيجة بمزيد من علاقات التبعية في العلاقات مع هرمية النظام الدولي.

والعوامل في أعلاه، تجعل المنطق الأحادي في التفسير وتحقيق أمن خليجي غير ممكن، لأنه يستثير الشركاء الآخرين في الإطلالة على مياه الخليج ضده، لكن المشكلة في الأمن الخليجي لا تكمن هنا، إنما تكمن في رغبات الإقصاء الإيرانية لوجهات النظر العربية في تحقيق أمن خليجي مقبول من الأطراف كافة.

ثانياً: التحدي الإيراني

طرحت قضية الأمن الخليجي خلال السنوات الأخيرة معضلتين، هما ما استقر عليه وضع العراق وإيران، وإذا ما استثنينا قضية العراق كونها أضحت من الناحية العملية مجرد ورقة مساومة إيرانية في التأثير الإقليمي، فإن وضع إيران يُطرح عبر ثلاث قضايا، وهي: توسع أدوار إيران الإقليمية، ومخاطر برنامج إيران النووي كون مخرجاته العسكرية ستنتهي بالتوازن الإقليمي إلى نقطة اختلال لصالح إيران غير قابلة للمراجعة، وما نشر من ملفات مخاطبات دبلوماسية وعسكرية أمريكية على موقع «ويكيليكس»، والتي بينت خشية خليجية من طموحات وسياسات إيران، كما أن تلك الملفات أفادت بأن بعض سياسات إيران الإقليمية تتجه نحو فرض الهيمنة، وإنها ترتبط بتنظيمات إرهابية وشبكات المخدرات.

إن هذه القضايا لم تأت من فراغ، فأيديولوجية النظام السياسي الإيراني تقوم على فكرة أن منطقة الخليج هي منطقة فارسية استناداً إلى أطروحات تاريخية لما قبل انتشار الإسلام، حيث كانت الدولة الساسانية الفارسية مسيطرة على أجزاء من الخليج العربي، وروايات تتحدث عن كون بعض المؤرخين أفاد بأن اسم الخليج هو «فارسي»، وخرائط لبريطانيا «في فترة احتلالها للمنطقة» سمته في حينه وتحدثت عن كون الخليج فارسياً، أن الرد على هذه الأطروحات هو في استيطان العرب على أغلب شواطئ الخليج من جانبيه العربي والإيراني، وأن عدم احترام إيران واستعلاءها على العرب ظاهران في استحقار العرب الأحوازيين وعرب خراسان وغيرهما، وأن كل المكونات الإيرانية لديها احترامها وأقاليمها «بلوشستان، لورستان، كوردستان».. إلا عرب إيران الذين انخرطوا باستقتال غير مبرر عن النظام السياسي الإيراني وفلسفته.

وقابل ذلك سياسة إيرانية تتضمن تشكيكاً دائماً باستقلال بعض دول الخليج العربية، ويتحدث بعض الساسة والمسؤولين الإيرانيين بخطاب استعلائي عن كون البحرين محافظة إيرانية تتوجب استعادتها، بالإضافة إلى احتلال جزر إماراتية، وهي ترفض حتى مناقشة الموضوع، في حين أن العرب مازالوا بعيدين عن أي سياسة تتعرض إلى وحدة إيران الراهنة لغوياً وقومياً وحتى مذهبياً.

إن كلاً من الفكر والسلوك الإيرانيين اقترن بتحديات باتت تقود نحو اللا أمن الخليجي، وهي تقع في أربعة تحديات:

أ- تحدي القدرات، من قبيل اختلال التوازن عبر السير بخطوات في إنماء القدرات النووية والصاروخية، ورافقها سلوك التخويف الإيراني عبر إقامة أكثر من استعراض عسكري، وإطلاق التهديدات بأن دول المنطقة ستكون هدفاً لإيران في حال مهاجمتها من قبل الولايات المتحدة أو إسرائيل، تحت عنوان أن كل شيء جائز في أوقات الحرب. ولم تبد إيران رغبات في تعزيز عامل الثقة، ولم تفلح محاولات دول الخليج وخطابها كونها لن تسمح بقيام ضربة أمريكية ضد إيران من أراضيها، في كسب ثقة الإيرانيين، إنما قابلت ذلك بمزيد من الاستعلاء، وعدم التعامل مع أطروحات الخليجيين

وأفكارهم بشأن الأمن الخليجي، كون هذا الأمن شاغلاً لكافة الأطراف الخليجية وليس حكراً على إيران أو الولايات المتحدة.

ب- تحدي احتواء العراق، فالأخير صار في وضع لا يتناسب وطبيعة خيارات الأمن الخليجي التي يطمح إليها مجلس التعاون الخليجي رغم أن من بين الخليجيين العرب من سهل حدوث الاحتلال، ويرجع ذلك إما إلى أخطاء في السياسة الأمريكية «كونها أرادت سيطرة يسيرة على العراق بعد عام ٢٠٠٣» أو إلى حسابات أمريكية أخرى «كونها أرادت إيجاد نظام قائم على توازنات طائفية مقصودة في الشرق الأوسط في إطار مرضاة المصالح والسياسات الأمريكية».

ج- تحدي المواجهة الغربية-الإيرانية، حيث تصرح إيران بأن مياه وأراضي دول الخليج العربية «التي تنتشر فوقها المصالح والقواعد الأمريكية» سيكون لها نصيب وافر من عملياتها في حال اندلعت مواجهة غربية-إيرانية.

د- تحدي اختراق دول الخليج العربية، عبر منظومات وخلايا تابعة ومنسقة، وبعضها إيرانية وبعضها الآخر عربية أو خليجية، وإن كانت لا تزال نائمة إلى اليوم. وخلال عام ٢٠١٠ كشفت تفاصيل عن بعضها إلا أن تصريحات المسؤولين الإيرانيين تبين أن الأراضي الخليجية مكشوفة أمام قدرات إيران، مما يعني أن ما زرعته إيران أو حصلت عليه من ولاءات أكبر مما اكتشفته الدول الخليجية من تلك المنظومات.

إن ما تقدم، يجعلنا نتساءل: ما الحل لمعضلة التحدي الإيراني ولأدوار إيران السلبية في قضية الأمن الخليجي؟

ثالثاً: خيارات ضمان الأمن الخليجي

لقد أثار الأمن الخليجي ويثير معضلة فكرية متعلقة بالأولويات والخيارات التي يمكن للخليجيين في مجلس التعاون الخليجي والعراقيين والإيرانيين اعتمادها في سبيل ضمانه، جراء تداخل المصالح والمتغيرات الداخلية والإقليمية والعالمية.

وظهرت خلال العقود الثلاثة الأخيرة أطروحات عدة لضمان أمن منطقة الخليج العربي تعلقت بالتيارات الثلاثة التي أشرنا إليها. واختلاف الأطروحات مرجعه هو اختلاف أولويات الدول المطلة، فالخليجيون العرب معنيون برفاهيتهم الاقتصادية من دون اكتراث للمخاطر التي تستهدفهم، والإيرانيون باحثون وراء أمجاد إقليمية، أما العراق فقد صار مغيب الهوية والاتجاه. ولا ننسى، أن تقدير الأولويات لا يتأثر بدوافع داخلية فحسب، إنما بات العامل الدولي حاضراً فيها بقوة منذ عام ١٩٩٠، بفعل إرادات خليجية وليس بصيغة القسر والفرض، وبات يوازي اللاعب المحلي بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣. والعامل الدولي له حساباته في تقدير استراتيجيات الأمن الخليجي، طالما أنه استحضر قوات ومعدات ووجوداً سياسياً والتزامات، التحلل منها يصيبه بضرر لن يقبل به.

ومما ضاعف من حجم المعضلة، أن الأمن الخليجي يعاني فضلاً عن وجود تحديات تقليدية عدة، كما بينا بعضها أعلاه، من وجود أنواع جديدة من المخاطر، تتمثل في بروز تهديدات غير تقليدية، ما يجمعها أن إمكانية تقدير مخاطرها لا تزال غير متبلورة، وهو ما يسبب حرجاً في قياس تأثيرها، ومثالها:

أ- إمكانية التحكم إقليمياً وعالمياً في عوامل الاستقرار الداخلي لدول خليجية بفعل العامل الطائفي. وقد أذكي هذا التحدي بفعل عوامل عدة، أهمها ضعف العامل الوطني لدى البعض، واستطاعة إيران إيجاد جيوب من التأثير الإقليمي يمكنها استخدامها متى ما أرادت.

زاد من الخلل في معادلات الاستقرار الإقليمي ما آل إليه وضع العراق بعد 2003

ب- الحركة الناشطة لجماعات متشددة عابرة للحدود، تدعو إلى إعادة تشكل علاقات السلطة والشرعية، وهذه الجماعات لها منظور متشدد تجاه نظم الحكم القائمة وتجاه الوجود الأجنبي، ولا ننسى أن إيران كما تفيد المعلومات المتوافرة تستثمر هذه الجماعات أو بعضها وكما تستثمر نشاطها بقصد التأثير في أوضاع إقليمية خدمة لمصالحها.

ج- نشاط تجارة المخدرات، التي باتت تستنزف مقدرات خليجية مهمة، وتوجد مؤشرات أن إيران متورطة في هذه التجارة.

د- احتمالات تفكك العراق وتوسع مجالات نفوذ إيران، وقد حققت إيران امتداداً زائداً في النفوذ في هذا البلد، الذي توجد فيه كافة عوامل التصدع واحتمالات التفكك.

وتوجد متغيرات وتحديات عدة يتباين تأثيرها في دول الإقليم، غير ما ذكرنا. والمهم، أن كافة المبادرات التي حاولت أن تتعامل مع معضلة الأمن الخليجي لم تستطع أن تتوصل إلى شيء، فحجم التناقضات كبير بين الأطراف التي باتت داخل لعبة الأمن الخليجي، وحجم الثقة فيما بينها في أقل مستوياته، وتسبب ذلك بزيادة التوتر الخليجي. وبوصفنا أكاديميين، نقدم حزمة خيارات قابلة للتداول والنقاش لكيفية ضمان الأمن الخليجي، مع اعترافنا المسبق بأن هناك أطرافاً متناقضة في مصالحها وسياساتها ستنظر بدرجات متباينة من حيث الرفض أو القبول لكل خيار من هذه الخيارات. والخيارات القابلة للطرح والتوسع في المناقشة هي:

الخيار الأول: إيجاد صيغة لحوار أمني وسياسي لبلورة نظام أمني إقليمي خليجي، وقد بدأ هكذا حوار بالفعل بشكل أو آخر في سبعينات القرن الماضي بشكل غير رسمي عبر تقديم بعض الأطراف الخليجية (السعودية وإيران والعراق وعُمان) لأطروحات بشأن كيفية ضمان

هذا الأمن. كما ظهر في منتدى المنامة الأمني خلال السنوات الأخيرة، إلا أن أسس الحوار لم تكن صريحة وجادة بقصد الوصول إلى آليات لضمان الأمن الخليجي. وتفعيل هكذا حوار كما نراه، يفترض به أن يقترن بآليات محددة، ومعايير تحكمه، وغايات يفترض أن ينتهي عندها. ولعل أهم تلك الغايات هي بيان سبل دائمة لضمان الأمن الخليجي، ومنها مثلاً تشكيل منتدى إقليمي للحوار تحت أحد المسميات: مثلاً المجلس الخليجي، أو منتدى الحوار، تضم مجلس التعاون الخليجي والعراق وإيران، أو تجمع يضم اليمن لما سبق. وربما ينتهي الحوار إلى تشكيل مؤسسة إقليمية دائمة تضم كافة الدول المتشاطئة، على غرار المجلس الأوروبي، أو مجلس روسيا-الناتو، تسهم بتعزيز الثقة وتحدد كيفية حل المشكلات والأزمات، بيد أنه يفترض قبل تشكيل هكذا حوار أن تكون الأطراف الخليجية جادة في الدخول إليه، مثلاً تسوية الخلافات بطرق عادلة، وتقليل نزعة التجاهل لمصالح الآخرين في السياسات التي تتبعها بعض الدول الخليجية، ومنها مثلاً تجاهل إيران لمصالح الخليجيين العرب في تنفيذ برنامجها النووي.

التصريحات الإيرانية تبين أن الأراضي الخليجية باتت مكشوفة أمام قدرات إيران

الخيار الثاني: طلب حماية نووية دولية، لا تزال دول الخليج العربية مرهقة بالإنفاق العسكري التقليدي بقصد ضمان توازن للقوى مع إيران، لكن تفيد المؤشرات بأن سلاماً قائماً على توازن القوى لا يدوم، فأخطاء سوء التقدير موجودة، وعوامل عدم الثقة موجودة، كما أن التقنيات الحديثة تجعل ضبط التوازن صعباً. يضاف إلى ذلك أن عامل التحالفات قادر على جعل معادلات توازن القوى مختلة، زد على ذلك أن إيران أدخلت العامل النووي في حساباتها، وإن كان خطابها ينصب على كون أن بناء القدرات موجه نحو التهديدات الغربية، إلا أن أي اتفاق بين الغرب وإيران سيجعل إيران تستأسد على منطقة الخليج العربي. وهنا يمكن طرح علاج مرحلي وهو استعانة دول مجلس التعاون الخليجي بمظلة نووية على غرار أوروبا الغربية خلال الحرب الباردة، تكفل الأمن الخليجي ضد أي تهديد تمارسه إيران. بيد أن هكذا طرح له حساباته، فتكاليف إدخال طرف نووي لسلاحه ستكون لها نتائج، في حالة أي مواجهة بين الأطراف الخليجية، تنهي المنطقة برمتها أو تجعل فرص إعادة بنائها مستحيلة، فالحرب ستكون عندئذ شاملة. وفي أفضل الأحوال، سيلجأ الطرف المتحدي إلى إثارة مشكلات غير مباشرة ضد الأطراف العربية في الخليج، مثلاً زعزعة الاستقرار بوساطة مجالات النفوذ التابعة، على نحو يحمل دول مجلس التعاون الخليجي تكاليف لن تستطيع السيطرة عليها أو تحملها.

الخيار الثالث: التحكم في جيوسياسية المنطقة، بمعنى فصل الإقليم إلى مجال إقليمي عربي، ومجال إقليمي فارسي، وتقليل نقاط التصادم، وإحاطة المتبقي منها بحزام آمن مكفول دولياً، ويمكن تحقيق هكذا فصل عبر إنشاء قناة أو ممر مائي يربط الخليج العربي ببحر عمان، عبر دولة الإمارات وحدها أو عبر دولتي الإمارات وعُمان، وبذلك تقل أهمية مضيق هرمز نتيجة للتحول صوب استخدام القناة المائية العربية الجديدة، فتفقد إيران عنصر مساومة وابتزاز تجاه الخليجيين العرب وتجاه اقتصاد العالم بالتهديد بإغلاق مضيق هرمز، حيث ستكون القناة الجديدة تحت سيادة العرب كلياً وضمن مياههم الإقليمية، وأي تورط بتعريض الملاحة في هذه القناة الجديدة للخطر سيؤدي إلى التعرض لسيادة دول عربية، وليس إغلاقها لمياه تسيطر عليها إيران كونها واقعة ضمن مياهها الإقليمية.

الخيار الرابع: حيادية الإقليم، ويتطلب ذلك أن يتفق القادة الخليجيون في مجلس التعاون الخليجي وحدهم على إعلان حيادية مجالاتهم السيادية، والطلب من القوى الدولية والمنظمات الدولية كفالة ذلك الحياد. وبهذا لن يسمح بأن تستغل علاقات الدول المحايدة لغرض إجبارها على خيارات سياسية ضد الإرادة الإقليمية أو ضد إرادة أية دولة أخرى، إنما ستعمل وفقاً لمنطق محدد ألا وهو الحياد، بقصد ضمان المكتسبات التي تحققت خلال السنوات السابقة. أو ربما تتفق الدول المتشاطئة كافة على الخليج على حيادية مياه الخليج في أقل تقدير تحت ضمانات دولية، تتعهد بموجبها الأطراف ذات العلاقة بعدم الإخلال بهذا الحياد.

الخيار الخامس: الاتحاد الخليجي العربي، بمعنى الابتعاد عن التنافس على الأدوار خليجياً، وعن التعاون الشكلي، وطالما أن حقائق الجغرافيا غير قابلة للتغيير، وأن حيادية الإقليم غير ممكنة، فالأجدى أن تعمل دول مجلس التعاون الخليجي على تقديم مصالح المجلس على مصالحها، ولا سبيل لذلك سوى بمزيد من الاندماج وربما وصولاً إلى خيار الدولة الخليجية الواحدة أولاً، ثم التوسع المحسوب باتجاه ضم دول عربية أخرى لها ميزة القدرة السكانية، بمعنى توسيع قدرات مجلس التعاون، مثل التخطيط الجدي لضم اليمن ومصر وسوريا، وربما تدعو الحاجة إلى عدم إسقاط مناقشة خيار توطين ما أمكن من العرب في دول «دولة» مجلس التعاون.

إن أياً من هذه الخيارات قابل للمناقشة والتوسع فيها، ويبقى على المسؤولين النظر بإيجابية إلى كل ما من شأنه أن يسهم في ضمان الأمن الخليجي عامة، وأمن الخليجيين العرب خاصة ●

*أستاذ السياسة الدولية والدراسات المستقبلية المساعد - كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

تحصين سياج البيت الخليجي ضد التدخلات الخارجية

تؤكد المواثيق الدولية على ضرورة احترام إرادة الشعوب وسيادة كياناتها إزاء أي تدخل خارجي في شؤونها الداخلية، وقد حدثنا التاريخ ولا يزال يوثق حقائق مغايرة لذلك، فكثيراً ما كانت الأطماع الاقتصادية والاختلافات الأيديولوجية والاستكبار والاستهانة بالغير والحسد وسياسة الابتلاع والتوسع التي تعشش في عقول بعض القادة، متغيرات أساسية شاهدة على خرق تلك المواثيق وضرب مبادئ الاحترام المتبادل وحسن الجوار وغيرها عرض الحائط.

د. عبدالواحد مشعل *

نتج عن تلك السياسات خلال التاريخ كوارث حقيقية أخرت الكثير من الشعوب عقوداً من الزمن إن لم تكن قد أسهمت في إخراجها من قاموس التاريخ وجعلها تعيش على الهامش، وقيل قديماً «الحق مع القوة»، وفي دخول العالم الألفية الثالثة ارتفعت شعارات الشرعية ومواثيق حقوق الإنسان وقيم الديمقراطية وحماية الإنسان في كل مكان، وقد تصاعد ذلك مع انتشار وسائل الإعلام المتقدمة العابرة للقارات، وذهب زمان التكتم الإعلامي على جرائم المستبدين بحق شعوبهم، وهذا أيضاً بات ينطبق على النطاق الخارجي وعدم السماح لأي قوة ناشطة الاستيلاء على الغير بالقوة، وطبعاً هذا يدخل ضمن استراتيجية تتبعها القوى الكبرى تحت مظلة الشرعية الدولية عن طريق الأمم المتحدة، وإذا تطلب ذلك خارج إطار تلك الشرعية لتحقيق مصالح الطرف الأقوى وتحت ذرائع كثيرة، وتبقى حسابات ذلك مفهومة وغير مفهومة لدى كثير من الأطراف، لكن المسألة التي سيتم التطرق إليها في هذا المقال تأتي من زاوية أخرى تتصل بتحصين سياج البيت الخليجي وبناء منظومة متكاملة تكون عصية على أي محاولة لاختراق الدولة والمجتمع، قبل أن تلقي اللوم على الطرف المتدخل. وحقيقة هذا الأمر تبقى متفاعلة وتزداد أهمية مع حساسية منطقة الخليج وأهمية ثرواتها وموقعها الاستراتيجي، الأمر الذي يتطلب بناء منظومة خليجية ووضع ترتيبات أمنية داخلية متفاعلة مع المواطن الخليجي وسائرة في طريق إرساء قواعد محصنة للبيت الخليجي قبل أي اعتبار آخر بضمنه الاعتماد على القوى الكبرى في حفظ أمن الخليج والعمل على التخلص منه تدريجياً، لأن المتغيرات السياسية التي قد تحكم العالم خلال العقود المقبلة ستتعدى حدود تلك الفكرة ويكون البيت الخليجي هو الخاسر الكبير، لكن عندما يتم تشييد خرسانة سياج البيت الخليجي، عندئذ سيكون هذا السياج الواقي الحقيقي لأمن دول الخليج العربية ومسقطاً لأي متغير سياسي إقليمي أو دولي منفرد أو متحالف ضد أمنها الوطني، وعند ذلك سيكون الخاسر الكبير تلك الأطراف وليس البيت الخليجي.

أولاً: الأمن الوطني والتدخل الخارجي

الاعتماد على الذات في بناء أمن وطني يساهم بفاعلية عالية في درء أي تدخل خارجي في شؤون منطقة الخليج العربية، من خلال إرساء ثقافة وطنية أمنية تعمل على بلورة شعور مجتمعي بأهمية الأمن الوطني، وجعل هذا الإجراء يتفاعل في ثقافة أمنية عند الأفراد صغاراً وكباراً تجعل أمن المجتمع خطاً أحمر، وتجعل الاعتماد على الذات يأخذ مكانه تدريجياً في عقول ونفوس أبناء المجتمع، وتكسر الحاجز النفسي لفكرة الاعتماد على الحلفاء بشكل مطلق لأن ذلك سيولد حالة عجز أو اتكال على الغير، ويأتي ذلك من خلال خطوات عدة أبرزها تأسيس مواطنة حقيقية تجعل المواطن الخليجي يختار طريقه في الحياة، ويعزز خطواته في بناء مجتمعه ويكون قادراً على الدفاع عن نفسه ضد المخاطر الخارجية، ليكون الوطن عصياً على الأجنبي، إذ يجري تأسيس تلك المواطنة وفق معطيات المجتمع المدني الحديث وقيم ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان بعد أن ضعفت أو تلاشت شخصية الفرد القائد أمام تنامي قدرات مؤسسات الدولة، فالقانون والديمقراطية الحقيقية سيكونان قاعدة أساسية في جعل المواطن

يستنهض قدراته الذاتية الخلاقة في الدفاع عن وطنه وتعزيز وحماية دفاعات السياج الوطني، التي ستجعل الطرف الخارجي متردداً بالتدخل في شؤون البلاد، لذا لا بد من تعزيز ثقافة المواطنة القائمة على أساس تساوي الفرص أمام الجميع وتكوين شعور وطني اتجاه البلد بغض النظر عن الدين أو الاعتقاد لأن الانتماء الوطني إذا ما تعزز سيكون كفيلاً بحصانة الإنسان وجعله يشعر بأنه مستهدف بدرجة مساوية مع إخوانه المواطنين، وهذه المسألة تحتاج إلى معالجة منهجية والخروج بمفاهيم عصرية وفق تصورات ورؤى تعكس أهمية الانتماء الوطني قبل أي انتماء جهوي أو قبلي أو ديني أو إثني، فانظر إلى مجتمع الولايات المتحدة الأمريكية الذي يتكون من عشرات الثقافات والألوان والأديان وغيرها إلا أنه في ظل ثقافة الحداثة والتطور الحضري وضع مصلحة الانتماء الوطني فوق كل اعتبار، وأصبح القانون يطبق على الجميع بحيث أصبح شعور المواطن الأمريكي يتجه نحو الوطن والمصلحة العليا للمجتمع القومي الأمريكي بعد تلاشي الثقافات الفردية والعنصرية، وأصبح الإنجاز هو المعيار الذي تقاس به مكانة واحترام الفرد. لذا فإن الوسيلة التي تمكن الإنسان الخليجي من بلوغ مستوى متقدم في الحفاظ على أمنه الوطني هي شعوره وإحساسه الذاتي بأنه قادر على تحمل مسؤولياته الكاملة تجاه أمن مجتمعه وأنه جزء لا يتجزأ من المجتمع الخليجي على امتداد رقعته الجغرافية، وأن أبعاد أي شعور لدى أي مواطن خليجي في أي جزء من منطقة الخليج بأنه ينتمي إلى ثقافة فرعية معينة ينبغي أن تنتهي بطريقة منهجية من خلال إجراء تنمية صناعية تنقل الإنسان الخليجي إلى وضع حضري جديد، وجعل الخطاب الديني والسياسي معتدلاً وتوجيه وسائل الإعلام إلى بث ثقافة المواطنة، والتأكيد على المشتركات والابتعاد عن الماضي والخوض في ظروفه التي أصبحت جزءاً من التاريخ القديم والحقيقي هو ما يصنعه الإنسان اليوم بعقله وأفعاله وأخذ الحذر من أي ترويج لأفكار تريد شق الصف الاجتماعي الخليجي، لأن هنالك حقيقة ينبغي أن يدركها المواطن الخليجي، وأعتقد أنه يدركها، هي أن المجال الذي يتحرك خلاله هذا المواطن هو انتماؤه لهذه الأرض، وأن المحافظة على أمنها وصيانة كرامتها هما الضمانة الأكيدة التي تجعله يصنع التاريخ الحضاري الجديد للمجتمع الخليجي، وأن ذلك لا يمكن أن يأتي إلا بالشعور المشترك بالمساواة والتسابق في تعزيز أمنه وصيانة سياجه بعزيمة البناء الحضاري والديمقراطي القائم على أساس المواطنة الصميمة المبنية على إرادة الانتقال الحضاري للمجتمع الخليجي المتفاعل مع عالم دخل الألفية الثالثة، أي أخذ طريق العلم والمعرفة والتطور الصناعي، وهذا يمكن أن يتشكل بدرجة أكثر فاعلية مع الأجيال الجديدة التي تتميز بقدراتها على كسر حاجز التاريخ القديم وبلورة مفاهيم جديدة تجعل من ذلك التاريخ عبرة لبناء وضع جديد يلامس إشباع حاجات الإنسان الخليجي المتغيرة، أي الابتعاد عن الخطاب الفلسفي البيزنطي والتعامل مع الواقع على أساس الحاجات، وهذا ما ستترجمه الأجيال الجديدة بخطوات إجرائية تكون قادرة على تلبية حاجاتها الآنية، وفي الوقت نفسه تكون قادرة على صيانة التراث الثقافي الخليجي بشكل متجدد يفضي إلى بلورة مفاهيم جديدة في التعامل مع الأطراف الخارجية بوعي سياسي واجتماعي يلبي حاجات أمن المجتمع، ويعمل على علو سياج الوطن وتحصينه بشكل متجدد من خلال بلورة ثقافة سياسية واجتماعية عصرية تدق ناقوس الخطر تجاه أي تدخل، وترد بشكل تلقائي على أي محاولة طامعة في منطقة الخليج، وعندئذ سيكون الحديث عن الخطر الخارجي في طريقه إلى التلاشي طالما بقي سور الوطن عالياً وحصيناً بكل أبعاده وفي مقدمتها البعد الثقافي.

لا بد من تعزيز ثقافة المعنويات واستحضار الدروس التاريخية عند الأجيال الخليجية الجديدة

ثانياً: بناء القدرات الذاتية ودرء التدخلات الخارجية

يعد بناء القدرات الذاتية على صعيد البناء المؤسساتي للدولة الخليجية مسألة أساسية في وضع تصورات حقيقية عن تكوين منظومة الدفاع الذاتي المستند إلى دعم شعبي متفاعل مع مؤسسات الدولة المختلفة وتحقيق قدر مناسب من الحياة المدنية التي تضع المواطن الخليجي في خضم المسؤولية المجتمعية في الحفاظ على كيان المجتمع المدني ليكون هذا المجتمع سداً منيعاً ضد أي تدخل خارجي مهما كان شكله، وأن تحقيق هذا التفاعل هو المفتاح الحقيقي الذي يفسر آلية الدفاع عن النفس، وأن فاعلية ذلك ستفوق أي تنديد أو شكوى من التدخل الأجنبي في الشؤون الخليجية، لأن الفعل المدني الواعي هو الرد الفاعل على أي محاولة للتدخل في شؤون الدولة الخليجية وتحت أي حجة. وفي هذا الإطار ينبغي توجيه الخطاب إلى الساحة الداخلية وصيانة سياجها، فكلما كان بناء هذا السياج منيعاً حال دون المساس بأمن المجتمع وثقافته. أي أن المسألة الأساسية ينبغي أن تتجه نحو بناء حياة مدنية يكون فيها الدستور قائماً على أساس المساواة بين أبناء البلد، ويعطي مساحة واسعة لبناء القدرات الذاتية وجعلها تحتل الأولوية في سلم اهتمام الدولة الخليجية الحديثة، كذلك من شأن ذلك أن يجعل الخليجيين قادرين على بناء قدراتهم العسكرية في شقيها التقني والمعنوي، فبناء القدرات العسكرية سواء قدرات دفاعية أو قتالية أو مهارات فنية فائقة التطور، مسألة ينبغي أن توضع أمام صناع القرار، فليس هناك أفضل من دفاع أهل الدار عن حياض دارهم والذود عنه، والاعتماد على التحالفات الخارجية مسألة إضافية، لأن هذه المساعدة خاضعة للابتزاز من جهة وخاضعة أيضاً للمتغيرات السياسية من جهة أخرى، ولا يقل الجانب المعنوي عن ذلك أهمية، بل

إنه يفوق بكثير الشق الأول لأنه يتيح فرصة التخلص من الاعتماد على الغير، فكثيراً ما نقرأ أو نسمع من بعض الباحثين أو المثقفين وبعض الشخصيات الدعوة إلى ضرورة اعتماد الخليجيين على القوى الكبرى في الدفاع عن منطقتهم ضد أي تهديد وعدوان. وعلى الرغم من قبول بعض مبررات ذلك تحت الظروف الحالية، لكن هذا لا يمكن أن يكون مقبولاً على صعيد المستقبل فإلى أي مدى يبقى أهل الخليج معتمدين على الغير، لذا لابد من تعزيز ثقافة المعنويات والهمم واستحضار الدروس التاريخية عند الأجيال الجديدة والتخلص من الشعور بحالة الحاجة الكاملة للغير، وأن عوامل الخروج من هذا الواقع متوفرة، فإذا تكلمنا عن القدرات العسكرية والتقنية لدولة الإمارات وحدها مثلاً، نجدها أكثر تسليحاً وأكثر قدرة فنية على إدارة الصراع الحديث في الدفاع عن البلاد سواء ما يتصل بالقدرات الجوية فائقة التطور والقدرات البحرية والأرضية، وأن المسألة بحد ذاتها تحتاج إلى سياج معنوي يضع المواطن أمام مسؤولياته تجاه وطنه وإبعاد فكرة الاعتماد على الغير وتخليصه من هذه الفكرة كلياً، وإعطاؤه فرصة البناء الذاتي بدل الاتكال على الآخرين. لذا فإن بناء القدرات الذاتية لدول الخليج العربية هو المخرج الوحيد للحفاظ على مصالحها وأموالها وكيانها، فبناء السياج للبيت الخليجي وتحصينه هما الكفيلان بمنع أي تدخل خارجي بل سيدفعان الطرف الخارجي إلى التفكير ألف مرة قبل الإقدام على أي خطوة أو إجراء ضد أية دولة خليجية ذات سيادة.

كلما كان بناء السياج الوطني الداخلي منيعاً حال ذلك دون المساس بأمن المجتمع

ثالثاً: إجراءات عملية اتجاه أي تدخل خارجي

ينبغي اتخاذ إجراءات عملية تجاه أي تدخل إقليمي أو دولي في منطقة الخليج العربية تحت أية حجج ومبررات، وأول هذه الإجراءات ينبغي أن يوجه نحو الداخل وأهمها الإصلاحات العميقة في الحياة السياسية والثقافية ضمن إطار البيت الخليجي بما يدفع هذا البيت إلى التطور الاقتصادي والسياسي، وكذلك توحيد الخطاب الخليجي بشأن هذه الإصلاحات، وما مبادرة مجلس التعاون الخليجي بتوظيف عشرة مليارات دولار في سلطنة عمان وأخرى مماثلة لها في مملكة البحرين إلا خطوة إجرائية في تحقيق التنمية البشرية في هاتين الدولتين، وكذلك تعبر عن الشعور العالي بالمسؤولية الاجتماعية والسياسية والأمنية لتعزيز سياج المجتمع الخليجي، وينبغي كذلك اتخاذ إجراءات اقتصادية وسياسية لبناء نموذج الدولة المدنية التي تتخذ من تجربة رموز الدولة الخليجية مثالاً متميزاً لها في عملية التحول السياسي الذي يصب في خدمة وحدة دول الخليج العربية وبالطريقة التي تتفق مع معطيات الواقع الاجتماعي والثقافي الخليجي سواء على شكل كونفدرالية أو ولايات خليجية متحدة ونقل وظيفة مجلس التعاون الخليجي من الوظيفة الأمنية إلى وظيفة بناء الدولة المدنية الخليجية، وتحقيق التطور الاقتصادي والثقافي الذي يفسح المجال أمام المواطنين الخليجيين فرصة إرساء منظومة متكاملة على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والعسكرية، بحيث تكون بمثابة سور حصين للمجتمع الخليجي يصعب على أي قوة اختراقه، لأنه بناء ذاتي أساسه الثقة بالنفس، فضلاً عن ذلك يمكن صياغة مقترحات إضافية:

١- على الصعيد السياسي ينبغي التأكيد على الوحدة الخليجية والعمل على صياغة اتحاد أو كونفدرالية تتوحد فيها الإمكانات الخليجية الإعلامية والاقتصادية والعلمية والثقافية وتحقيق خطاب موحد يراعي خصائص المجتمع الخليجي ويبلور مفاهيم جديدة تشد أبناء الخليج إلى الداخل بقوة.

٢- العمل على التوجه نحو نهضة حضارية تحديثية على مستوى الفكر والتطور الحضري والاقتصادي، والمبني على فكرة الدولة المدنية ومستمدة قوتها من إرادة قادة دول مجلس التعاون الخليجي، لأن التغيير قادم، ومسألة بناء نهضة حضارية باتت مسألة مفروضة لتوجيه هذا التغيير بما يخدم الإنسان الخليجي أولاً وأخيراً، بحيث يكون هذا التحول الحضاري قادراً على التصدي للخطر الإسرائيلي الذي يراقب التغيرات في الوطن العربي بدقة متنامية. فمثل هذا التحول سوف يكبح أي تحرك مستقبلي تحت أي مسمى، لأن السياج الخليجي يكون هو الحصن المنيع تجاه ذلك، وإذا كانت الأوضاع السائدة في محيط الخليج الإقليمي قد أشغلت منطقة الخليج بمخاطر حقيقية ينبغي الانتباه إليها بشدة من دون إهمال الخطر الإسرائيلي المستقبلي الذي أخذ يستفيد من بعض الثغرات ومنها انفصال جنوب السودان، وما قد تفضي إليه أحداث اليمن من متغيرات خطيرة قد تؤثر في أمن الخليج العربي، لذا ينبغي تعزيز منظومة الدفاع الداخلية الخليجية وبناء النموذج الحضاري المنتج والقائم على السواعد الخليجية.

٣- العمل على إرساء قيم المواطنة الفاعلة وتعزيز قيم الانتماء الوطني وجعله فوق كل اعتبار، كما ينبغي إرساء أسس الديمقراطية وتنشئة الأجيال الجديدة على ممارستها ونبذ التعصب والتوجه نحو الأخذ بالمنهج العلمي القائم على الموضوعية وعدم التحيز في سلوكنا وأفكارنا، لأن ذلك هو المفتاح الحقيقي القادر على صيانة أمن المجتمع وكرامته وحريته، وهو الأساس الذي يمكن أن يقوم عليه السياج المنيع للمجتمع الخليجي ●

*أستاذ مساعد - قسم الإجتماع - كلية الآداب - جامعة بغداد

الولايات المتحدة والعلاقات الإيرانية - الخليجية

قال وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس في خطابه الذي ألقاه في الأكاديمية العسكرية الأمريكية (WEST POINT) في الخامس والعشرين من فبراير (٢٠١١)، إن أي وزير دفاع في المستقبل ينصح بإرسال قوات عسكرية أمريكية برية إلى آسيا أو الشرق الأوسط أو إفريقيا يجب أن يتم فحص رأسه، بمعنى أنه قد يكون أصابه مس في عقله.

أ. د. أحمد سليم البرصان *

هذه العبارة التي قالها غيتس هي عبارة القائد العسكري للقوات الأمريكية في الحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣)، عندما تورطت واشنطن في كوريا أمام الصين الشعبية، وما قاله غيتس تردد أيضاً بعد هزيمة فيتنام وإعلان نيكسون التدخل العسكري بالوكالة وهو ما عرف بمبدأ نيكسون، وكان الشاه في إيران يقوم بالمهمة العسكرية لصالح الولايات المتحدة عندما جعله هنري كيسنجر شرطي الخليج العربي، وما نريده في هذه المقدمة أن الولايات المتحدة رغم التهديد والحرب الإعلامية بشأن إيران، فإن واشنطن لن تتدخل عسكرياً في قضية المفاعل النووي الإيراني، بل إن وزير الدفاع غيتس نفسه برر سعي إيران للحصول على السلاح النووي بأنها دولة محاطة بقوى نووية، الهند وباكستان وروسيا الاتحادية وإسرائيل، وبمعنى آخر أنها لا تهدد الأمن القومي الأمريكي، وقد شاهدنا بالدليل القاطع والاعتراف من الجانبين بأنهما تعاونا معاً لإسقاط نظام طالبان في أفغانستان والنظام العراقي السابق، حتى إن غاري سيك مسؤول مكتب إيران السابق في مجلس الأمن القومي الأمريكي في عهد كارتر، قال في محاضرة له في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، إن إدارة بوش الابن قدمت كلاً من أفغانستان والعراق لإيران على طبق من ذهب، حيث أسقطت واشنطن ألد أعداء إيران: النظام البعثي في العراق وحركة طالبان. ازدواجية وتخبط في السياسة الأمريكية تريد توريط غيرها وتتفرج لخدمة مصالحها.

كارتر وتوريط العراق

لعل ما يبين سياسة التوريط الأمريكية لغيرها من الدول من أجل خدمة أهداف الولايات المتحدة، فقد كشفت وثيقة كان قد كتبها أول وزير خارجية أمريكي في عهد رونالد ريغان، وهو ألكسندر هيغ، قال في هذه الوثيقة التي هي تقرير عن زيارته إلى الشرق الأوسط بعد تسلم إدارة ريغان للحكم، إنه استشف من خلال اتصالاته في الشرق الأوسط، أن إدارة كارتر أعطت الضوء الأخضر للنظام العراقي بالتورط في إيران وضللته بمعلومات استخباراتية على أن نظام الخميني الجديد ضعيف، وأنه يسهل إسقاطه، وهذا ما تم بالفعل، كان كارتر متورطاً في أزمة الرهائن الأمريكية في إيران، وكان عام ١٩٨٠ عام الانتخابات الرئاسية وجدد كارتر ترشيحه للمرة الثانية، وأمام تعثر المفاوضات والوساطة لحل أزمة الرهائن، فقد أشعل الحرب في سبتمبر ١٩٨٠

أزمة المفاعل النووي الإيراني أصبحت الآن ضمن الملفات التي تم حفظها رغم العقوبات التي فرضت على إيران

وبالفعل حدث انفراج في أزمة الرهائن لأن أولوية إيران أصبحت للحرب والحصول على أسلحة وقطع غيار الجيش الإيراني المسلح بالأسلحة الأمريكية، ونعرف أن الحرب استمرت ثماني سنوات وكلفت الجانبين مئات المليارات من الدولارات وحوالي مليون نسمة من الضحايا، حتى إن هنري كيسنجر علق على هذه الحرب قائلاً ضربنا القومية العربية بالثورة الإسلامية لخدمة المصالح الأمريكية، وحتى بعد نهاية الحرب انقلبت واشنطن على النظام العراقي ونعرف كيف كانت نهاية النظام الذي كانت تدعمه في الحرب مع إيران وزودته بالمعلومات الاستخباراتية وزودت إيران بالسلاح فيما عرفت عام ١٩٨٦ «إيران-غيت».

ونلاحظ أن أزمات التوتر والتهديد في العلاقات الخليجية - الإيرانية تقف خلفها جهات ودوائر في الإدارات الأمريكية المتعاقبة التي تريد أن تبقي المنطقة متوترة من أجل بيع السلاح، وأن تبرر وجودها وقائمة على قاعدة «فرق تسد»، ونلاحظ أيضاً أن سياستها كانت دعم شاه إيران وجعله شرطي المنطقة، وبعد سقوطه جعلت من إيران محور الشرق إعلامياً وفي الأبواب الخلفية تتعامل مع إيران كما أسلفنا ضمن «إيران - غيت» وحتى تقرير الاستخبارات الأمريكية (NIE) عام ٢٠٠٧، أكد أن إيران منذ عام ٢٠٠٠ جمدت نشاطها النووي، ونجد أنه رغم العقوبات التي فرضت على إيران، أن أزمة المفاعل النووي الإيراني أصبحت الآن ضمن الملفات التي تم حفظها، ويتم فتحها عندما تحتاج إليها واشنطن حسب أولوياتها في ظل الثورات الشعبية التي أصبحت ضمن أولويات واشنطن ومصالحها في المنطقة العربية والشرق الأوسط عامة.

ثمة حاجة ماسة لصفقة إيرانية - خليجية استباقاً لصفقة إيرانية - أمريكية

إسرائيل تهدد إيران لكن العلاقات التجارية قائمة

إن الاستراتيجية الإسرائيلية منذ عهد رئيس الوزراء الإسرائيلي مؤسس (إسرائيل)، ديفيد بن غوريون كانت تقوم -ولا تزال- على استراتيجية الأطراف الإسرائيلية بالتحالف مع إيران ضد الدول العربية، وبعد سقوط الشاه وإغلاق السفارة الإسرائيلية في طهران وجعلها سفارة فلسطين تبنت إسرائيل استراتيجية قائمة على جعل إيران خطراً على المنطقة وتهددها، وكانت إسرائيل وراء فضيحة (إيران - غيت) في عهد ريغان من أجل استمرار الحرب العراقية - الإيرانية، بل كانت فضيحة (إيران - غيت) قد تبلورت وتم تخطيطها في مكتب وزير الخارجية الإسرائيلي، شمعون بيريز آنذاك، وكان مدير مكتبه نور ضمن الوفد الأمريكي الذي زار إيران سراً في (إيران - غيت) والذي توفي فيما بعد في المكسيك في حادث غامض.

لقد نجحت إسرائيل في إيجاد ما أطلق عليه «الجبهة الشرقية»، مما أشغل الجيش العراقي والجهود الدبلوماسية العربية وطاقاتها العربية ضد إيران على حساب الجبهة الغربية، جبهة إسرائيل. ونشهد اليوم التهديد الإسرائيلي لإيران وحشد المجتمع الدولي ضد النشاط النووي الإيراني لأن إسرائيل تريد أن تبقى الدولة النووية الوحيدة في الشرق الأوسط، ضمن ما يعرف بمبدأ بيغن، وكانت الغارة الإسرائيلية في يونيو ١٩٨١ على المفاعل النووي العراقي، واغتيال العلماء العراقيين، وهي تكرر سياسة الاغتيالات مع العلماء الإيرانيين، ورغم الضجيج الإعلامي الإسرائيلي وتحريض واشنطن ضد إيران ودفعها للقيام بحملة عسكرية تنهي أزمة المفاعل الإيراني، فإن إسرائيل تعرف تماماً أنها لا تستطيع القيام بالمهمة وتريد توريط غيرها وخاصة الولايات المتحدة التي تعي هدف إسرائيل بل تضغط على حكومة نتنياهو بعدم المغامرة، رغم استبعاد قيام إسرائيل بذلك. ويكرر زعماء إسرائيل أن إيران خطر على المنطقة العربية وتحت مسميات الاعتدال والتطرف والإرهاب تريد توريط الدول العربية مع إيران وهو ما يعيه كثير من ساسة المنطقة في الخليج.

ويؤكد (مائير داغان) مدير الموساد الذي ترك منصبه مؤخراً بعد ثماني سنوات، أن شن هجوم عسكري على إيران سيؤدي إلى حرب إقليمية، لكن إسرائيل مثل واشنطن تريد توريط غيرها في صراع في المنطقة وتتبنى سياسة خلف الأبواب، وهو ما ظهر مؤخراً من أن حوالي ٢٠٠ شركة إسرائيلية تقيم علاقات تجارية مع إيران، حيث كشف عن علاقة شركة مجموعة عوفر إخوان الإسرائيلية في التعامل مع إيران عن طريق فرعها في سنغافورة (Tanker Pacific)، حيث إن سفناً تابعة للشركة رست في موانئ إيرانية ١٣ مرة، على الأقل في العقد الماضي. وتبرر إسرائيل هذا التعامل بأنه ساعدها على التجسس لصالحها، وحسب ما ذكرته صحيفة (هآرتس) عن سنّ الكنيست الإسرائيلي في عام ٢٠٠٨ قانوناً يحظر على الشركات الإسرائيلية التعامل مع إيران، إلا أن الحكومة الإسرائيلية لم تنفذ أي خطوة من ذلك.

إن الحكومة الأمريكية كانت قد وضعت شركة مجموعة عوفر على القائمة السوداء، إلا أن ذلك لا يتعدى ذر الرماد في العيون. وحسب ما قال يهوشع مائيري رئيس ما يسمى جمعية الصداقة - الإسرائيلية-العربية في إسرائيل فإنه «على الرغم مما يظهر على السطح إلا أن العلاقات السرية مع إيران مستمرة بحجم عشرات ملايين الدولارات كل عام، وحتى عندما يتم إطلاق تصريحات قاسية في الهواء من كلا الجانبين، لكن الأعمال التجارية تزدهر

والعلاقات مع النظراء الإيرانيين رائعة في المجال التجاري، يتجاهلون التصريحات السياسية». إن الميكافيلية السياسية الإسرائيلية وحتى الأمريكية تريدان توريط غيرهما لأسباب سياسية واستراتيجية وعدم تورطهما المباشر.

إيران والعمق الاستراتيجي العربي

إن جيوبوليتيكا إيران تدفعها للقيام بعلاقات قوية ومتينة مع العالم العربي وخاصة الخليج العربي، لأن المنطقة العربية والشعوب العربية عمق استراتيجي لإيران، وأن الخلاف وحتى توتر علاقاتها مع الدول العربية يضعف موقفها دولياً ويفقدها الرأي العام العربي الذي يعتبر مهماً لها، ولذلك من مصلحة كل من إيران ودول الخليج التعاون لتحقيق الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في المنطقة، لأن للولايات المتحدة وإسرائيل أهدافاً واضحة في بقاء توتر العلاقات العربية ؟الإيرانية لأنه يجعل ميزان القوى لصالح إسرائيل.

> توتر علاقة إيران مع الدول العربية يضعف موقفها دولياً ويفقدها الرأي العام العربي

الأهداف الأمريكية

إن أهداف الولايات المتحدة في الشرق الأوسط هي النفط وبيع السلاح والقواعد العسكرية الأمريكية وأمن إسرائيل وتفوقها، وحتى تضمن المحافظة على مصالحها النفطية تريد توتر العلاقات العربية -الإيرانية حتى تبرر وجود القواعد العسكرية في الخليج العربي للكونغرس الأمريكي لأن لهذا الوجود تكاليف مادية، قد لا تتحملها موافقة الكونغرس، ويدفع إلى سباق تسلح تستفيد منه شركات السلاح الأمريكية. والمعروف أن السياسة الدولية قائمة على المصالح، ومن مصلحة كل من دول مجلس التعاون الخليجي وإيران التعاون في المجالات الاقتصادية والسياسية لتحقيق الأمن والاستقرار بعيداً عن الأهداف الأمريكية التي لا تتحقق إلا بالتوتر في المنطقة.

الاحتواء وليس المواجهة

إن القيادات الخليجية تعي تماماً خطورة التصعيد مع إيران، ويظهر أن سياسة الاحتواء هي السياسة الرشيدة في ظل التداخل السكاني والمذهبي بين إيران ودول الخليج والعلاقات الاقتصادية المتميزة، وأن قوى دولية لها مصالح في إيران لن توافق على مغامرة عسكرية أمريكية أو حتى إسرائيلية في مغامرتهما بذلك رغم أنه احتمال بعيد المنال يمليه منطق الجيوبوليتيكا الإيرانية لأنها الدولة الثانية عالمياً في الغاز الطبيعي ودولة نفطية ويتزايد الاستهلاك النفطي والغاز في الصين التي تسعى إلى مد خط إكسبرس حديدي من الصين حتى إيران، ثم إن هناك علاقات تصدير من خلال الأنابيب لكل من باكستان والهند، وعلاقات متميزة بين إيران وتركيا تمليها الجغرافيا وحاجة تركيا للطاقة وتغيرات سياسية على السياسة العربية بعد الثورات الشعبية مما يجعل إيران في موقف المطمئن من مغامرات عسكرية رغم الحرب النفسية. لذا تبقى سياسة الاحتواء في العلاقات الخليجية ؟الإيرانية هي الأقرب لمصالح الطرفين بعيداً عن الضغوط الأمريكية التي تريد أن تجعل من «البعبع» الإيراني فزاعة في منطقة الخليج لتحقيق أهدافها في المنطقة وتخفيف الضغط عن إسرائيل أو حتى تشكيل جبهة عربية ضدها لحل الصراع العربي-الإسرائيلي.

ونجد أن تركيا لم ترضخ للضغوط الأمريكية لمقاطعة إيران، بل عززت علاقاتها التجارية واستيراد الطاقة منها وفرضت نفسها وسيطاً بين واشنطن وطهران مع المبادرة البرازيلية -التركية رغم عدم نجاحها.

ولعل من المفيد أن نشير إلى ما ذكره المحلل الاستراتيجي الأمريكي جورج فريدمان في الأول من مارس ٢٠١٠، من أن المؤشرات الجيوبوليتيكية تشير إلى احتمال صفقة أمريكية-إيرانية في المنطقة خاصة لتشابك المصالح بين الطرفين في كل من العراق وأفغانستان، ونشهد حالياً غموضاً في سياسة إدارة أوباما تجاه الشرق الأوسط عامة ومنطقة الخليج خاصة، ويظهر ذلك من موقفها من أحداث البحرين، لأن واشنطن عازمة على الانسحاب من كل من أفغانستان والعراق، وتحتاج إلى ترتيبات أوضاع جديدة مع إيران من خلال الدبلوماسية وليس الخيار العسكري، ومما يزيد التعقيد أمام واشنطن ودفعها لصفقة مع إيران، تطورات الأحداث في الدول العربية وثوراتها المفاجئة التي تحتاج إلى استراتيجية أمريكية جديدة لمواجهتها بعد سقوط أصدقائها والكنز الاستراتيجي لإسرائيل ولها في مصر. ولذلك بالتأكيد أن هناك حاجة ماسة لصفقة إيرانية - خليجية استباقاً لصفقة إيرانية - أمريكية، لأن الجوار الجغرافي والتاريخ والدين والمصالح المشتركة تتطلب ذلك بعيداً عن التصريحات الإعلامية في إيران التي تكون غالباً للاستهلاك المحلي أو التنافس بين أقطاب النظام في إيران، فإيران بحاجة للعالم العربي والإسلامي والخليج يحتاج إلى الاستقرار السياسي والتفاهم الإقليمي بعيداً عن صراع وتنافس الدول الكبرى عليه ●

*رئيس قسم العلوم السياسية - جامعة الشرق الأوسط
- أستاذ العلاقات الدولية - جامعة الحسين بن طلال

احتمالات الربح والخسارة في أية مواجهة خليجية – إيرانية

ثمة تناقض واضح في نوعية الخيارات الاستراتيجية المطروحة حالياً بين إيران وحلفائها من جهة، ودول مجلس التعاون الخليجي من جهة أخرى. وهذا ليس بجديد أبداً، لكنه يعود ليحتل واجهة الطرح العلني متأثراً بما تشهده منطقة الشرق الأوسط من حراك تاريخي حقيقي قد يغيّر معالمها، أو قد يُدخل، في الحد الأدنى، عناصر جديدة إلى معادلات الصراع القائمة على الصعد كافة.

حسن عزالدين *

لا شك في أن السعي الدؤوب لإبراز ذلك التباين بين المعسكرين يجب أن يهدف بالدرجة الأساسية للإشارة إلى خلل معيّن ضمن سياق العلاقات الجوارية التي من المفترض أن تكون سلمية وسليمة، حيث إن ذلك الخلل أخذ يتفاقم منذ حقبة زمنية معيّنة ليبلغ في الوقت الحاضر مدى خطيراً من التنافس، الذي قد يتكامل ربما على شكل مواجهة أكثر حدة مما نتوقع. وهذا يدعو إلى دق ناقوس الخطر حتماً، لأن أي صدام مقبل، أيديولوجي الطابع أم مذهبي الهوى، سيعود بنتائج كارثية على الجميع من دون استثناء. فلا يظنّن أحد بأنه سيكون بمنأى عن تداعياته وآثاره الوخيمة.

لقد برز التناقض بين المعسكرين في أكثر من ملف، كلها مرتبطة بخيارات إقليمية أو ربما محلية مختلفة، لكنها أثّرت، ولاتزال، في استقرار الوضع الجيوسياسي لدول مجلس التعاون الخليجي، واستهدفت تالياً العلاقات الاستراتيجية الدولية التي تطمح دول المجلس للحفاظ عليها، لأنها تشكّل ضمانة رئيسية لأمنها واستقرارها. وقد تجلّى ذلك التناقض بشكل واضح بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران، حيث إن الأهداف التي رسمتها إيران (الجديدة) ومن ضمنها احتمالات تصدير الثورة إلى الدول المجاورة، وأساليبها المختلفة في التعاطي مع مشكلات المنطقة المستعصية وطريقة اقتراح الحلول لها، أسهمت كلها في بناء جدار صعب من عدم الثقة لا يمكن تخطيه بهذه السهولة.

وينبع ذلك حتماً من المنطلقات الأيديولوجية التي يتبناها كل معسكر، والتي ترسخت في الوجدان الفكري لكليهما بشكل بات من الصعب معه إيجاد القواسم المشتركة، لدرجة أن كثيراً من المراقبين والمحللين باتوا يؤمنون بأن المواجهة المباشرة بين المعسكرين ليست سوى مسألة وقت، لأن المواجهة غير المباشرة هي قائمة أصلاً بأشكال مختلفة وفي أكثر من مكان. وإن دلّ ذلك على شيء فإنما يدل على التباعد الواضح في طريقة ملامسة الأمور الإقليمية، والعجز عن إيجاد الحلول الناجعة للمشكلات الثنائية العالقة منذ زمن بعيد، والجزم مجدداً بأن الاختلافات الفكرية «المغلّفة بغطاء مذهبي» بينهما تعمّقت بدلاً من أن يتم جسرها، وأن كليهما بالتالي يستعدّان للمواجهة بدلاً من الاتفاق على قواعد مشتركة تُشيع الطمأنينة وتؤسس لتسوية منطقية ينشدها الجميع.

قضية التسوية السلمية في منطقة الشرق الأوسط تأتي في مقدّمة الملفات المثيرة للخلاف بين المعسكرين الخليجي والإيراني

مكامن الخلل ونقاط الصراع

إذا نظرنا بشكل تحليلي إلى خريطة العلاقات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، سنرى مكامن الخلل القائمة في العلاقات الثنائية، المنعكسة في التناقضات الكثيرة التي تختزنها ملفات النزاع المستعرة في المنطقة، والتي أصبحت صورها تتبلور بشكل تدريجي في الوقت الحاضر:

❖ تأتي قضية التسوية السلمية في منطقة الشرق الأوسط في مقدّمة الملفات المثيرة للخلاف بين المعسكرين. ففي حين يتباهى مجلس التعاون الخليجي ومعه الغالبية العظمى من الدول العربية بالتوجه السلمي التوافقي، المتمثل أصلاً في المبادرة السعودية المطروحة في قمة بيروت، باعتبارها بوصلة التحرك الاستراتيجي المرحلي، تصر إيران على رفض تلك المبادرة انطلاقاً من إيمانها بعقم جهود التسوية بكافة أشكالها، ورغبتها في مواصلة دفع مبادئ الثورة الإيرانية، وعمادها الكفاح المسلّح، حتى تحقيق الهدف المنشود. وما هو مشترك بين الجانبين هنا هو اقتناعهما بضرورة تحقيق الشعب الفلسطيني لتطلعاته، لكن ذلك يبقى ضمن المسلّمات العامة المتداولة في سياق العلاقات الثنائية على الصعيد الدولي ككل، ولا يؤشر بالتالي لأي تقارب أيديولوجي من أي نوع.

❖ التنافس يبقى محتدماً على الساحة اللبنانية المطلّة بدورها على ساحتي فلسطين وسوريا. والتقسيمات والتجاذبات الثنائية القائمة هنا بين المعسكرين ليست خافية على أحد، وكذا الأهداف والتطلعات التي ينشدها الأطراف المعنيون. ولا شك في أن المواجهة غير المباشرة بين المعسكرين في هذه الساحة واضحة وقائمة بأشكال مختلفة، حتى في تلك الأمنية منها.

❖ المواجهة الأكثر خطورة تجلّت على الأرجح في كل من اليمن والبحرين، حيث تطلبت في كلتاهما تحركات عسكرية مساندة وإن بأشكال متفاوتة، وهو ما شكّل تجربة فريدة من نوعها قد تؤشر إلى تطور نوعي في طريقة المواجهة المتوقعة بين المعسكرين من اليوم فصاعداً. وجاءت المواجهة التجسسية في الكويت لتبيّن أن تطور الخلاف وصل إلى مستوى جدي وخطير، بات معه من المفترض الاستعداد لكافة التداعيات المحتملة.

كل هذه التطورات تفرض مجموعة من الأسئلة والاستفسارات حول موازين القوى واستعدادات كل طرف على جبهات المواجهة كلّها، لا سيما العسكرية والاستخباراتية والأمنية والدبلوماسية، لكن أيضاً الاقتصادية والتنموية والفكرية. وهذه كلها مقاييس يفترض توفرها لدى أي طرف من أطراف المعركة، التي يتجرأ البعض على وصفها بمعركة البقاء ربما، انطلاقاً من حقيقة أن مصير الفاشل فيها سيكون التقوقع في كواليس السياسة الدولية، هذا إذا لم ينسحب ربما إلى ما وراء عناوين التاريخ أيضاً.

فأين هي مكامن القوة والضعف في المعسكرين، وهل إن الاعتماد على العلاقات الدولية الوثيقة سيكون كافياً، وفق ما تؤمن به بعض دول مجلس التعاون لتأمين الحصانة والحماية المطلوبتين في هذا الظرف الدقيق؟

> أي صدام إيراني-خليجي مقبل سيعود بنتائج كارثية على الجميع دون استثناء

التطور العلمي حاجة ملحّة

إن الحرص على مستقبل هذه الدول والمنطق الموضوعي المتحرّر من أي انتماءات تحيّزية يدعونا إلى توجيه مجموعة من الملاحظات التي قد تكون مفيدة في رفد المسؤولية المفترض توفرها لدى قادة دول مجلس التعاون في هذا الظرف الحساس الذي نعيش فيه.

وأولى تلك الملاحظات مرتبطة بالفوارق الواضحة بين المجتمعين المتنافسين، لا سيما تلك التي تؤشر إلى مدى استقلالية كل منهما في قطاعات الحياة والتطور، باعتبار أن هذه الاستقلالية باتت تشكّل منذ زمن بعيد مظهراً من مظاهر القوة، لا بل أصبحت من المقاييس التي يُعتمد عليها لتبيان نسبة التقدّم والقدرة على المواجهة.

وفي هذا السياق لا بد أن نلاحظ نسبة الاكتفاء الذاتي في التطور العلمي المنسحب أيضاً على التقدم في الصناعات المختلفة، ومنها العسكرية طبعاً، لنسجّل تفوقاً إيرانياً واضحاً بات يثير الشكوك على أكثر من صعيد. ونقول شكوكاً لأن حالة عدم الثقة لا تزال هي السائدة في سياق العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين الجانبين، في حين أنه كان من الممكن أن يكون ذلك التقدم الصناعي مبعث فخر واعتزاز لجميع أبناء المنطقة لو كانت صورة المصالح والتجاذبات الإقليمية مغايرة تماماً لما هي عليه حالياً.

إن الاحتكام بموضوعية إلى القرائن والأدلة الكثيرة المتوفرة يدعونا للجزم بضرورة إيلاء مسألة التطور العلمي في دول مجلس التعاون أهمية قصوى لكي تكون قادرة على مجاراة تحديات المرحلة، وتقليل اعتمادها حصرياً على اتفاقيات الدفاع المشترك التي تربطها مع دول صديقة كثيرة. ومع الاعتراف بأن تلك الاتفاقيات، أو على الأرجح دائرة الأصدقاء تلك، تشكّل جانباً من جوانب القوة التي يتمتع بها مجلس التعاون في الوقت الحاضر، إلا أنها تبقى عنصراً موضوعياً قد يتغير في أي لحظة، في حين أن المطلوب هو تعزيز الاعتماد على العناصر الذاتية التي تضمن تطوراً حقيقياً وقوة دفع ثابتة. ولا شك في أن رفد الطاقة العلمية للدول العربية الحليفة يبقى أيضاً من الأمور الجوهرية التي يجب عدم

التقليل من شأنها، خصوصاً إذا أخذنا موضوع المواجهة مع إيران من منظار ديموغرافي بحت.

وقد يكون مفيداً الإشارة في هذا السياق إلى أن التطور العلمي المشار إليه يجب بالضرورة ألا ينحصر في الشق العسكري، بل أن يشمل كافة القطاعات الرئيسية التي تكون ضرورية لبناء مجتمع المؤسسات العصري، القادر على التجدد والنمو بشكل خلاّق، ومكافحة كافة أوجه التخلف والانغلاق الفكري.

ثغرات دبلوماسية وأمنية كثيرة

لا شك في أن أبرز عناصر المواجهة في أي مكان من العالم تتمثل عادة في الحقلين الأمني والدبلوماسي، المكمّلين لبعضهما بعضاً على أكثر من صعيد. وفي خضم المواجهة القائمة حالياً بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران لا بد من الإشارة إلى هذين الحقلين أيضاً باعتبارهما يعكسان واقع التطور أو التخلف لكل منهما.

إن المراقبة الموضوعية للأداء الدبلوماسي الخليجي تكشف سلسلة من الثغرات التي لا تميل لصالح دول المجلس بأي شكل من الأشكال، لا سيما في ما يخص النشاطات التي تقوم بها السفارات الكثيرة المنتشرة حول العالم. وكما هو معروف فإن كل دولة في المجلس تتمتع بسيادتها الخاصة وتملك طريقة تفكير وأداء مختلفين على الساحة الدولية، كما لكل منها أسلوبها في تعيين الدبلوماسيين المبتعثين إلى الخارج.

وذلك تحديداً يشكّل واحدة من الثغرات الخطيرة المفترض تداركها على المستوى الدبلوماسي، حيث إن ما يظهر للعلن هو سياسة دبلوماسية غير موحدة وبالتالي غير متناسقة مع توجهات قيادة مجلس التعاون، باستثناء ما يصدر من مواقف إزاء الأحداث الدولية أو الإقليمية المختلفة. وقد نرى ذلك التنسيق حصرياً على الأرجح في نشاطات رؤساء البعثات الدبلوماسية خلال لقاءاتهم الرسمية في الدول المعتمدين فيها، لكننا لا نرى تواصلاً حقيقياً بين تلك السفارات والجهات الشعبية والإعلامية العامة، بعكس ما تحرص عليه إيران على سبيل المثال، والتي يبقى حضور سفاراتها واضحاً من خلال الجهد الذي يبذله دبلوماسيوها على أكثر من صعيد.

ولا شك في أن طريقة تعيين بعض الدبلوماسيين في الخارج تبقى من المشكلات الآنية التي تعاني منها الدول العربية كافة، ومنها بالطبع معظم دول مجلس التعاون الخليجي. فمسألة الواسطات والتنفيعات المختلفة لا تزال قائمة، وهو ما يخلق ثغرات كثيرة على صعيد العملين الدبلوماسي والأمني على حد سواء، باعتبار أن الشخص المعين في هذا المنصب أو ذاك يجب بالضرورة ألا يتمتع بالكفاءة المفترض توفرها، على الأقل في هذا الظرف الدقيق.

وهذا يؤدي بالطبع إلى سلسلة من الأمور الخطيرة التي يمكن اختصارها على الشكل التالي:

- ❖ عدم القدرة على ممارسة العمل الدبلوماسي بشكل منطقي ومقبول وبالتالي عكس صورة سيئة عن الدولة المبتعثة.
- ❖ عدم تمتع الدبلوماسي المذكور بأية قدرة تحليلية لكي يكون قادراً على نقل وجهة نظر بلاده، ولا حتى وجهة نظر مجلس التعاون عن قضايا الصراع الآنية.
- ❖ عدم تمتعه بأي حس أمني، وهذا يجعله وسفارته عرضة للاختراقات الأمنية الكثيرة بشتى أشكالها، لا الإيرانية فقط.
- ❖ عدم تمتّعه بحس المسؤولية، باعتبار أن ولاءه المطلق يبقى للشخص الذي أمّن له الواسطة والقادر أيضاً على حمايته والدفاع عن عجزه إلى ما لا نهاية. وهنا تفتقد السفارات مبدأ المحاسبة الصارمة المفترض توفره لإبعاد أي دبلوماسي مقصّر في عمله، فتتراكم الشوائب والنواقص لتولّد في نهاية الأمر مؤسسة عاجزة، لا تقوم إلا بالعمل الروتيني المتمثّل في ترجمة الصحف المحلية واستقصاء التقارير السياسية منها.

> جاءت المواجهة التجسسية في الكويت لتبيّن أن تطور الخلاف وصل إلى مستوى خطير

إن الظرف هو ظرف المواجهة الحقيقية التي تشمل كافة القطاعات، والتي يجب عدم الاستهانة بها بأي شكل من الأشكال. وكما يبدو من التطورات الكثيرة التي نشهدها في منطقتنا، فإن ساعة القرارات والمواقف الحاسمة قد دقّت، وأن زمن التغييرات التاريخية الحقيقية قد حلّ.

ما هو مطلوب بالطبع يبقى العمل بكل جهد وإخلاص لتأمين العيش المشترك وحسن الجوار بين دول مجلس التعاون والجمهورية الإسلامية الإيرانية استناداً إلى القواسم الإنسانية الكثيرة المشتركة والتي لا بد أنها موجودة. أما إذا لم يكن ذلك ممكناً لأي سبب، فلا بديل أمام دول مجلس التعاون سوى السعي للتكافؤ بشكل حقيقي مع غريمها القوي حتماً، لكن ضمن مشروع علمي شامل يعتمد الحجة والمنطق أساساً له، ويستبعد تماماً، وهذا هو الأهم، الشحن والتجييش المذهبي الذي لن يحقق سوى تقهقر فكري جذري نحو غياهب المجهول ●

*كاتب وصحفي لبناني

مقال araa@araa.net

إيران: القراءة الأيديولوجية المضللة للربيع العربي

عبّر وزير خارجية الإمارات سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، عن أسفه لأن الجارة إيران لا تتعامل مع المنطقة ودول مجلس التعاون بالاحترام والتقدير نفسيهما اللذين تبديهما الدول الخليجية لها، وشدد على أن هناك «عدم اتزان في هذه العلاقة»، متمنياً على القيادة الإيرانية «إعادة النظر في علاقاتها مع دول مجلس التعاون».

د. عبدالحميد الأنصاري *

أتى هذا التصريح في أعقاب الموقف الجماعي الموحّد لوزراء خارجية دول مجلس التعاون في الرياض، حيث أصدروا بياناً قوياً وحازماً إزاء التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون، وأعرب الوزراء الخليجيون عن بالغ قلقهم من استمرار هذه التدخلات من خلال التآمر على الأمن الخليجي الوطني وبث الفرقة والفتنة الطائفية بين مواطنيها في انتهاك لسيادتها واستقلالها ومبادئ حسن الجوار والأعراف والقوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ودان البيان التصريحات الإيرانية ووصفها بالعدائية والمستفزة، وكانت إيران قد صعّدت حملاتها على دول الخليج إثر انكشاف شبكتها التجسسية في الكويت وصدور أحكام قضائية ضدها، بعد فشل خططها في توظيف اضطرابات البحرين الأخيرة لإحداث انقسام طائفي وإثارة الفتنة في مملكة البحرين، وجاء الرد الخليجي القوي بإرسال قوات «درع الجزيرة» إلى البحرين تنفيذاً لاتفاقية الدفاع الخليجي المشترك، فكان هذا العمل الحاسم والبيان الخليجي القوي مربكين لحسابات طهران، وأفقداها التوازن، فراحت تصعّد وتهاجم وتتهم دول مجلس التعاون بالخضوع للضغط الأمريكي، وتكشفت الأحداث الأخيرة أن حسابات طهران كانت تقوم على استغلال أحداث البحرين والتظاهرات الاحتجاجية المطالبة بالإصلاحات السياسية لتحقيق أهدافها في المنطقة عبر المناورات والمراهنة على عاملين:

العامل الأول: الإيحاء بأن الثورات الجماهيرية في عدد من الدول العربية ونجاحها في إسقاط النظامين التونسي والمصري ما هي إلا نجاح للثورة الإسلامية في إيران، لأن هذه الثورات الشعبية ثورات إسلامية تستوحي النموذج الثوري الإيراني، وتهدف إلى إقامة شرق أوسط إسلامي تقوده إيران ضد أمريكا وإسرائيل، وغرّ طهران ما صرح به بعض رموز الإسلام السياسي من إعجابهم بالنموذج الإيراني وإشادتهم بقادته وتوافدهم إليها، وكان أحد المرشحين الإسلاميين للرئاسة المصرية قد زار طهران مؤخراً وامتدح النظام الإيراني، لذلك هللت طهران لانتصار ثورات الربيع العربي، وصرّح خامنئي بأن التحركات الشعبية في مصر وتونس وسائر دول العالم الإسلامي ذات طبيعة إسلامية، ويجب تعزيزها، وخاطب حشداً من الضيوف والمفكرين الإسلاميين المشاركين في المؤتمر الدولي الـ ٢٤ للوحدة الإسلامية في طهران وقال: «إن التجربة الناجحة للثورة الإيرانية المباركة تعتبر تجربة لكافة الدول الإسلامية».

وخططت إيران لاستثمار موجات الاحتجاج في المنطقة لتوجيه المظاهرات والاحتجاجات في البحرين نحو دفعها للمطالبة بتغيير النظام وإسقاطه، ظناً منها أن دول الخليج لن تتدخل وستكتفي بموقف المتفرج أو ستنقسم وتتردد في الدعم والمساندة.

العامل الثاني: اعتقد النظام الإيراني أن الدول العربية الكبرى وعلى رأسها مصر ستكون منشغلة بقضاياها الداخلية، ولن تبادر

اعتقد النظام الإيراني أن الدول العربية الكبرى ستكون منشغلة بقضاياها الداخلية ولن تبادر إلى مساندة البحرين

إلى مساندة البحرين، وغرّ طهران ما كان يردده وزير خارجية الثورة المصرية الجديدة د. نبيل العربي الذي سارع إلى عقد مؤتمر صحفي، وصرح بأن إيران دولة صديقة، وأن القاهرة تريد فتح صفحة جديدة معها وكان مجيء هذا التصريح المجاني في عِزّ التوتر الخليجي- الإيراني، برداً وسلاماً على طهران التي كان لسان حالها يتحدى أهل الخليج، قائلاً: «:ها هو كبيركم الذي كنتم تقولون عليه أصبح معنا ويتودد إلينا.. فإلى متى تناكفون به».

وهكذا ظنت طهران أن الجو خلا لها فأرادت أن تبيض وتصفّر كما يحلو لها، لكن التحرك الخليجي الحاسم كان فعالاً في إجهاض المخطط الإيراني وإفشاله، للمرة الأولى وبعد طول صبر وترو يبادر الخليجيون -الذين اشتهروا بسياسة الأدب الجم وإيثار الحلم والتسامح وعدم التصعيد ومراعاة حسن الجوار وعدم الرد على الاستفزازات الإيرانية المستمرة - إلى اتخاذ إجراء حاسم وسريع ومباغت لمخططات إيران في البحرين، لقد كلّ صبر الخليجيين أمام تدخلات طهران ووجدوا أن التدخل أصبح سافراً ومهدداً لأمن الخليج وعروبته وهويته، فكانت وقفتهم الحاسمة التي أفقدت طهران حجمها ومبرراتها وأوقفتها عند حدها، وأثبتت الوقفة الخليجية أن تهديدات إيران لاجدّية فيها، إيران تهدد كثيراً وتطلق تصريحات استفزازية ضدّ دول الخليج دائماً ، لكنها لا تستطيع أن تعمل شيئاً إذا رأت جدّية الطرف الآخر، فإيران تخشى كثيراً من ردود الفعل، هي نمر من ورق! وسارعت مصر على لسان وزير خارجيتها لتصحيح موقفها ولتدارك ورطتها وليصرح وزير خارجيتها - الذي كان يغازل إيران من غير أية مصلحة وطنية أو قومية أو أي مبرر إلا التملق لتيار الإسلام السياسي المصري المتحالف مع الخط الإيراني المخدوع به والمراهن عليه عوناً في محور المقاومة ضد الغرب وأمريكا وإسرائيل - وليقول «إن منطقة الخليج العربية تمثل عمقاً استراتيجياً أساسياً للأمن القومي المصري، وإن الحفاظ على الاستقرار في الخليج يمثل التزاماً قومياً وضرورة استراتيجية، وهو من أهم ثوابت السياسة المصرية التي تعتبر أمن واستقرار وعروبة دول الخليج العربية خطوطاً حمراً لا تقبل مصر المساس بها». هذا الموقف الخليجي الموحد والقوي وذاك الدعم المصري الصريح أكدا خطأ الحاسات الإيرانية وخطأ قراءتها لأحداث المنطقة عامة ولأحداث البحرين خاصة، كما أكدا خطأ مراهنتها على قطف ثمار الربيع العربي وجني مكاسبه لصالحها، بل العكس هو الصحيح لأن الثورات الشعبية العربية أصبحت تمد حركة المعارضة الإيرانية بمزيد من الأمل في النجاح والتغيير والصمود وتحيي آمالها وتطلعاتها في غد أفضل لشعب إيران، ثم إن هذه الثورات تسعى إلى مزيد من الحريات والمناخ الديمقراطي والخيار الانفتاحي لا الخيار الإيراني الانغلاقي الذي يفرض خطراً معلوماتياً شاملاً على كافة وسائل الاتصال، لكن هذه القراءة الإيرانية الخاطئة للتحركات الشعبية في المنطقة، تبدو أنها سِمة ملازمة لكافة الأنظمة الأيديولوجية - دينية أو علمانية - لأن النظام الأيديولوجي لا يحاول قراءة الواقع بحسب المعطيات الموضوعية، بل يقرأ ما يتمناه ويتصوره واقعاً بحسب منظاره الذي يلوّن الأحداث باللون الذي يريده هو ويسعى إلى فرضه، وهذا ما يجعل النظام الإيراني - أيضاً - يتصوره تجاه مظاهرات واحتجاجات الشارع الإيراني، إذ يراها حركة عملاء ينفذون مخططات الخارج فلا يبادر إلى تبني حركة إصلاحات داخلية في مبادرة استباقية لحماية النظام، فتتراكم الأخطاء وتتضخم ويشيع الفساد وتعم المظالم وتغلي النفوس وتتعمق الكراهية والعداء ضد كافة الأوضاع القائمة إلى أن ينفجر النظام من الداخل، ويتعذر الإصلاح بعد فوات الأوان، هذا على مستوى الداخل الإيراني، أما على المستوى الخارجي فيعتقد النظام - واهماً - أنه حقق مكاسب وانتصارات بسبب قراءته الخاطئة للأحداث وبسبب ترديد أنصاره ووكلائه في المنطقة ما تحب إيران سماعه من أن ثورات الربيع العربي تستلهم تجربة الثورة الإسلامية في إيران، وهذه حكمها من جملة الخرافات والأوهام المسيطرة على البعض، ثم يتبين للنظام بعد ذلك أن ما كان يعتقده انتصاراً وكسباً هو بمثابة خداع للذات، تعتقد إيران أنها تستطيع الاستمرار في سياسة خداع المجتمع الدولي ودول المنطقة وشعبها عبر سياسة المراوغة والتضليل الإعلامي وشراء الوقت والذمم واصطناع الوكلاء وقمع المعارضة والحظر الإعلامي على وسائل الاتصال الحديثة، وأنها بذلك نجحت في إحداث اختراقات في جدار الحصار الدولي لها، وأن بيدها أوراقاً إقليمية: حزب الله، حماس، جماعات الإسلام السياسي، سوريا، تستطيع أن تناور بها المجتمع الدولي لتحقيق طموحاتها وأحلامها، كأنها لا تدرك كما يقول صالح الختلان - أستاذ العلوم السياسية في جامعة الملك سعود - أن هذه مكاسب وقتية سلبية وليست من صنعها، حصلت عليها بسبب أفكار الآخرين، كما أن المجتمع الدولي لن يسمح لها بامتلاك سلاح نووي أو حتى بلعب دور مهيمن في منطقة الخليج الحيوية للعالم، بل إن المجتمع الدولي وبسبب تصرفات إيران المهددة للسلام والاستقرار، يزداد قناعةً وتمسكاً بموقفه تجاه إيران، إنها القراءة الأيديولوجية التي تعمي أصحابها عن قراءة الواقع قراءة صحيحة ●

صعّدت إيران حملاتها على دول الخليج بعد انكشاف شبكتها التجسسية في الكويت

* أكاديمي وكاتب قطري

ازدواجية المواقف الإيرانية من الثورات العربية: دجل سياسي بصبغة طائفية

لا يفتأ النظام الإيراني يمارس سياسة الخداع المتطرفة في سياسته الخارجية وبخاصة تجاه الدول العربية، وفي القلب منها دول الخليج العربية. فما أكثر المواقف المتناقضة والمتضاربة من جانب النظام الإيراني تجاه الأحداث والتفاعلات سواء التي تحدث في الداخل الخليجي أو في العلاقات البينية بين دول الخليج وإيران، والتي تكشف بجلاءٍ عن أمورٍ عدة مهمة من بينها عدم وجود رؤية أو استراتيجية إيرانية واضحة للتعامل مع دول الخليج.

نشأت عنتر أمين *

يتضح للمراقب والمتابع للسياسة الإيرانية أنها - أي السياسة الإيرانية - لا هي مبنيّة على رؤية واضحة قائمة على المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة في إطار التوازن وحق كل دولة في ممارسة سياستها وإدارة علاقاتها مع الدول الأخرى انطلاقاً من رؤيتها وتقديرها لمصلحتها القومية بحرية واستقلال ومن دون تدخلٍ من أحد. ولا هي- من جهةٍ أخرى - سياسة مبنيّة على مبادئ ثابتة وواضحة تكون أساساً للتعامل بين الدول كتلك التي تضمّنها ميثاق الأمم المتحدة وحدّدها كأسس ومبادئ للتعامل بين الأمم والشعوب المُتمدّنة، وفي مقدمتها احترام مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وتكشف متابعة المواقف الإيرانية الأخيرة من تطورات الأحداث في المنطقة العربية العديد من التساؤلات والشكوك حول النوايا الإيرانية في التعامل مع الدول العربية في ظل المواقف الإيرانية المزدوجة والمتضاربة. وذلك إذا ما قُورن الموقف الإيراني من الأحداث التي شهدتها مملكة البحرين بموقفه من الأحداث التي شهدتها دول عربية أخرى وعلى رأسها سوريا والعراق. فالنظام الإيراني الذي انتفَضَ مُدّعياً تأييد حق المعارضة في البحرين في الاحتجاجات، ودعم مطالبهم المشروعة، هو النظام ذاته الذي يجلسُ الآن في مقاعد المتفرجين إزاء مجازر النظام السوري الحليف تجاه المئات والآلاف من أبناء الشعب السوري المطالبين بحقوقهم المشروعة ومطالبهم الأكثر عدالة من غيرهم، وكذلك الحال بالنسبة للموقف الإيراني المُخزي من عمليات سحق وقمع الحكومة العراقية للمتظاهرين من أبناء الشعب العراقي.

ودونما الخروج عن سياق المقال، أو الدخول في تفاصيل قد تبدو غير مهمة في هذا الصدد، فإن هذه المقارنة ضرورية لإبراز هذا الوجه المُخزي الذي يكشف عن تعاملٍ طائفي للسياسة الإيرانية تجاه القضايا العربية يستترُ تحت ستار تأييد الحقوق هنا أو هناك. فالنظام الإيراني لم يكتفِ بدعم حكومة حليفه المالكي في العراق أو النظام السوري، بل إنه لم يتوانَ في إقحام اللون الطائفي الذي صَبَغَ الموقف الإيراني من

الموقف الإيراني المتناقض من الثورات العربية يكشف عن تعاملٍ طائفي للسياسة الإيرانية تجاه القضايا العربية

الأحداث في البلدان الثلاثة على وجه التحديد، ففي حين وصف المعارضة في البحرين بـ «المستضعفين» الذين تجب نصرتهم، فقد سكتَ سكوتاً مُريباً على استخدام العنف المفرط من جانب حكومة المالكي أو النظام السوري ضد أبناء الشعبين العربيين العراقي والسوري، وكأن نظام الآيات العظمى في طهران يرى العراقيين والسوريين (جبارين في الأرض) لا تجب نصرتهم أو تأييد مطالبهم، وليسوا مواطنين عُزّلاً يواجهون آلة البطش الأمنية لحلفاء طهران. هذا فضلاً عن موقف النظام الإيراني من الاحتجاجات الشعبية في الداخل الإيراني والمطالب المشروعة لقطاعات عريضة من أبناء شعبه.

إلاّ أن اللافت للنظر أن الموقف الرسمي للمسؤولين الإيرانيين وعلى رأسهم المرشد الأعلى لا يمكن توصيفها إلاّ على أنها نوعٌ من الدجل السياسي تُشتمُّ منه رائحة الطائفية من مسيرة كذا وكذا. ففي أحد تصريحات المرشد الأعلى في إيران علي خامنئي في شهر مارس ٢٠١١ دان المرشد ما سماها (الازدواجية الأمريكية في التعامل مع الحركات الشعبية في المنطقة). ثم أردف أن إيران (تدعم كل الحركات الثورية والمطالب الشعبية التي تحمل شعار الإسلام والحرية). وبغض النظر - ولو مؤقتاً - عن ذلك التناقض الغريب والدجل المفضوح في ما يتعلق بموقف المرشد من المعارضة الإيرانية ذاتها في الداخل والخارج، فإن ما يهمنا - في هذا المقام - هو التأكيد على أمور عدة أهمها:

١- إن النظام الإيراني ومرشدَهُ قد أدمنا التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية في صورٍ فجّة تتناقض مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة، وأبرزها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول (مادة ٢ فقرة ٧ من الميثاق) ومبدأ حسن الجوار. وذلك باستمرار التصريحات المستفزّة، حيث لا يفتأ المرشد يؤكد أن الاحتجاجات والثورات في المنطقة العربية (تستلهم) أو (تتأثر) بالنموذج الإيراني. كما جاء في أكثر من لقاء خلال شهري فبراير ومارس الماضيين، على الرغم من أن هذه الأحداث هي محض شؤون داخلية تخص دولها فقط دون غيرها.

٢- إن الصِبغة الطائفية تظهر بوضوح في الموقف الإيراني الذي يُصرُّ على إقحام صفة (الإسلامية) على هذه الاحتجاجات والثورات الشعبية في البلدان العربية على الرغم من أنها قامت لأسبابٍ اجتماعية واقتصادية وسياسية بالأساس ولا علاقة لها بالبُعد الديني من قريب أو بعيد، هذا من ناحية.

٣- ومن ناحيةٍ أخرى، إصرار المرشد ونظامه على موقف ازدواجي وطائفي (شيعي) من الأحداث الجارية، ويبدو ذلك جلياً في الموقف المخزي من عمليات القمع والقهر في سوريا والعراق. ففي الوقت الذي صرّح فيه وزير خارجية إيران علي أكبر صالحي تصريحاً طائفياً بخصوص الوضع في البحرين حين قال: «إن بلاده لن تقفَ مكتوفة الأيدي فيما تقوم السعودية بإبادة الشيعة»، وفي الوقت الذي ترى فيه طهران المحتجين في البحرين (مستضعفين) تراهم طهران في سوريا والعراق (قوماً جبّارين) يجب السكوت على قتلهم وتأديبهم من أجل الحفاظ على النظم والحكومات الحليفة لطهران بأي ثمن.

٤ إنّه على ما يبدو، فإن إيران ومرشدها عازمان على تنفيذ مخططهما الذي بدأ أثناء الاحتلال (الأنغلو - أمريكي) للعراق في مارس ٢٠٠٣ لتشارك فيه إيران ليتحول إلى احتلال ثلاثي (أمريكي - بريطاني - إيراني) من خلال تحالف استراتيجية أمريكية أطلقتها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس تتمثّل في «الفوضى الخلاّقة» مع استراتيجية إيرانية تتمثّل في «الفوضى المنضبطة» التي تحقق لإيران مصالحها في المنطقة. وقد وجدت إيران أحد وكلائها في العراق (نوري المالكي) يدافع عن سياستها التدخلية في الشؤون العربية عندما صرّح المالكي لـ «بي.بي.سي» في ٢٦ مارس بأنه «يحذّر من حدوث توتر طائفي في المنطقة إثر دخول قوة من درع الجزيرة إلى البحرين...» وبدأ المالكي الحديث عن سنة في مقابل شيعة.

الحكومة الإيرانية ليست لديها رؤية استراتيجية واضحة للتعامل مع دول الخليج العربية

وأخيراً، فإنه يجب على إيران، إذا ما أرادت إقامة علاقات طبيعية مع الدول العربية أن تتخذَ من المواقف ما يلمسُ منه الجانب العربي حسن النية، وأن تتخذ إيران أيضاً من السلوك ما يؤكّد رغبة حقيقية وصادقة في التعاون مع الدول العربية على أسس موضوعية تقوم على مبادئ القانون الدولي واحترام استقلال كل دولة وشؤونها الداخلية، وأن العلاقات يجب أن تقوم على أساس من المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، وأن تتخلّى عن سياسة الوصاية والاستعلاء التي تتعامل بها طهران في بعض القضايا العربية والقضايا المشتركة. بمعنى أنْ تتخذَ إيران من المواقف والسلوك الفعلي ما يطمئن الأطراف العربية خاصةً أن الخبرة التاريخية القريبة والبعيدة تشير إلى استمرار سياسة الخداع والغموض الإيرانية في التعامل مع القضايا العربية ●

*باحث مصري في العلوم السياسية والقانون الدولي العام

العراق.. بين الاحتلال الأمريكي والتدخل الإيراني

لا شك في أن احتلال العراق في إبريل ٢٠٠٣ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية كان قد حتم عليها صياغة استراتيجية جديدة تتفق مع المصالح والأهداف الجديدة، فضلاً عن الوسائل المستخدمة لتحقيقها في منطقة الخليج العربي والتي لا نبالغ إذا قلنا إنها تعد من أدق المناطق حساسية في العالم.

محمد وائل القيسي *

لقد عُد العراق لمرحلة ما بعد الاحتلال من أهم ركائز الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط عموماً والخليج العربي خصوصاً، فهو قلب العرب لا بل قلب الشرق الأوسط، حتى قال في ذلك الرئيس الأمريكي السابق جورج ووكر بوش «بأن نظاماً جديداً في الشرق الأوسط سوف يحل، بعد أن يتأثر بنظام جديد في العراق الذي سيعمل كمشير وإلهام للحرية للدول الأخرى في المنطقة»، ويستطرد بالقول «إن رؤية العراق الديمقراطي هي خطوة أولى لرؤية تحول كامل في الشرق الأوسط».

وكشف تقرير مشترك لكل من وزارتي الخارجية والدفاع الأمريكيتين صدر بعد الاحتلال الأمريكي للعراق بمدة وجيزة (قدم إلى الرئيس السابق جورج ووكر بوش في ٢٠٠٣/١٢/٢٠) «أن الولايات المتحدة لم تقم بغزو العراق كي تنسحب منه، لكنها ذهبت من أجل مصالح وأهداف يجب أن تحققها». وأوصى التقرير بعدد من الإجراءات لتحقيق هذه المصالح والأهداف وأهمها وفقاً لنص ذلك التقرير «أن تسهم الولايات المتحدة وبشكل مباشر في تحديد معالم النظام السياسي المستقبلي في العراق بما يضمن وجود أصدقاء للولايات المتحدة في مراكز مهمة في النظام السياسي المزمع إقامته، وعدم التسرع في سحب القوات الأمريكية من المدن قبل تأمين الأوضاع السياسية وقبل انتقال هذه القوات إلى قواعد عسكرية دائمة في العراق والتعامل مع هذه القواعد العسكرية باعتبارها من أهم ضمانات النفوذ الأمريكي في العراق والحيلولة دون عودة العراق إلى سابق عهده». وانطلاقاً من ذلك تسعى الولايات المتحدة إلى توظيف مكانة العراق الاستراتيجية للقيام بدور محدد من أجل تحقيق أهداف على صعيد الاستراتيجية الأمريكية تتجاوز السياق العراقي الضيق نحو منطقة الخليج العربي خاصة والشرق الأوسط عامة، إلا أن الاستراتيجية الأمريكية في العراق والخليج العربي ككل تجابه بمعوق لا يمكن إغفاله يتمثل في التقاطع الاستراتيجي الإيراني شبه الكامل مع المصالح الأمريكية هناك.

فبالنسبة إلى إيران كان احتلال العراق في إبريل ٢٠٠٣ عاملاً مهماً بالتأثير في السياسة الإيرانية على الصعيدين الداخلي والخارجي وفي العلاقة التي تربط بين العراق وإيران من جهة، وإيران والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، فعلى الرغم من رفض إيران الحرب على العراق وتنديدها بهذا العمل، إلا أنها على المستوى الرسمي والعلني أبدت ترحيباً واضحاً بالمتغيرات السياسية التي جرت بعد الاحتلال واعتبرتها بداية جيدة لعودة الاستقرار والعلاقات السياسية مع العراق. إذ إن سقوط «العدو العراقي» من وجهة نظر إيران بيد عدو أقوى، الولايات المتحدة، يربك الموقف الإيراني ما بين الوقوف إلى جانب العراق في محنته والتدخل في شؤونه لدعم مصالحها وبين الضغط عليه أو على أرضه لحماية أمنها من خطر تراه السياسة الإيرانية سوف يقدم من أرض العراق بوجود قوات الاحتلال الأمريكية، ويبدو أن إيران اختارت عنصر الضغط على الولايات المتحدة من خلال العراق للمساومة على قضايا أخرى مثل برنامجها النووي ومكانتها في الخليج العربي. لذا فإن القول بوجود إيراني في العراق مرتكز على مؤشرين: الأول: إن أعمال العنف في العراق تتصاعد كلما توترت العلاقة الأمريكية-الإيرانية. والثاني: إن الولايات المتحدة وإيران تحاورتا بشأن وضع العراق ثلاث مرات عام ٢٠٠٧، إذ إن إيران تساند كُتلاً وطوائف وشخصيات عراقية بعينها بكل قوة إلى درجة تمكينها من الهيمنة والسيطرة على العراق، مع الأخذ في الاعتبار أن الهيمنة الإيرانية على بعض الشخصيات والقوى العراقية هي جزء من استراتيجية بعيدة المدى تتعلق بالمواجهة مع الولايات المتحدة من جانب، وممارسة النفوذ على الدول العربية وبخاصةً الخليجية منها انطلاقاً من الأرض العراقية من جانب آخر،

فإيران تتحسب كثيراً للحظة التي ستلي انسحاب معظم القوات الأمريكية من العراق، ويهمها أن تكون حكومة العراق التي سترث هذا الانسحاب، ليست صديقة فحسب، بل شريكة على أقل تقدير. وقد جرت زيارات متبادلة مهمة على مستويات رفيعة بين العراق وإيران، منها زيارة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد إلى العراق في بداية عام ٢٠٠٩، وزيارات لرئيس جمهورية العراق ونوابه ورئيس الوزراء ونوابه وعدد من الوزراء إلى طهران، حيث جرى بحث مجمل العلاقات بين البلدين. وقد نقل بعض المسؤولين العراقيين إلى الجانب الإيراني قلقهم من التدخلات الإيرانية وخشيتهم من تصاعد حدة الصراع الإيراني - الأمريكي في العراق، كما أكدوا رفض العراق لأن يكون ساحة صراع بين الطرفين. ولذلك فإيران هي القوة الأبرز اليوم في العراق بعد الولايات المتحدة، ولها كلمة لابد أن تسمع، ورأي لا بد أن يصغى إليه، ولديها حظوة كبيرة لدى الكثير من القوى السياسية العراقية المؤثرة، كما أنها تمسك بخيوط كثيرة من خيوط اللعبة السياسية، ولديها القدرة على أن تهدئ الوضع السياسي والأمني في العراق أو أن تزيد الأمور توتراً واشتعالاً. فضلاً عن الترابط الاقتصادي إذ تتجه علاقات العراق معها نحو المزيد من التطور ولا سيما الاقتصادية منها، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين حوالي (٨) مليارات دولار حتى نهاية عام ٢٠١٠، فضلاً عن المردود الاقتصادي المتأتي من السياحة الدينية، خاصةً إذا ما علمنا أن أكثر من ١٥٠٠ إيراني يقومون بزيارة الأماكن العراقية المقدسة في محافظتي كربلاء والنجف الأشرف يومياً، ومن المحتمل أن يصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى (١٠) مليارات دولار في نهاية العام الحالي.

الولايات المتحدة وإيران تحاورتا بشأن وضع العراق 3 مرات عام 2007

وإذا كان العراق قد شكل تهديداً حقيقياً للمصالح الأمريكية في الخليج العربي خلال التسعينات من القرن الماضي، فإن الاحتلال الأمريكي للعراق كان قد فتح الباب أمام إيران لتقوية نفوذها في الخليج، لا سيما بعد سعيها الدؤوب لامتلاك السلاح النووي في ضوء برامجها ومنشآتها النووية (انظر الجدول التالي)، على الرغم من استمرار الجهود المبذولة من قبل المجتمع الدولي في محاولة منه لمنعها من امتلاك هذه الأسلحة، تلك الجهود التي تتألف أساساً من سياسة العصا والجزرة ومجموعة الحوافز والضغوط التي تهدف إلى إقناع طهران لوقف حملتها نحو إنتاج أسلحة نووية، مع احتمال عمل عسكري يلوح في الأفق، لذا فقد دأبت إيران على النظر إلى (الشارع العربي) بهدف استخدامه وسائل لمراوغة التيارات الموالية للسياسة الأمريكية وإظهار العداء للنظم العربية التي تلتقي معها، والنظم العربية الخليجية تأتي في مقدمتها، من هنا فقد شكلت إيران ولا تزال تهديداً حقيقياً للمصالح الأمريكية في المنطقة وحلفائها، خاصةً إذا ما علمنا أن هناك خمسة أهداف رئيسية للأمن الوطني الإيراني في الوقت الحالي تتمثل في الآتي:

١- ملء الفراغ الاستراتيجي في الخليج العربي، كما تدعي، وفي آسيا الوسطى والقوقاز.

٢- تحديث قواتها المسلحة وتطويرها بما يحقق لها فرض قوتها الاستراتيجية والعسكرية على المنطقة.

٣- الاستعداد لاحتمالات المواجهة العسكرية مع القوى الدولية أو الإقليمية.

٤- الحفاظ على مبادئ الثورة الإسلامية وقيمها، في الداخل، والعمل على نشرها في الخارج.

٥- بعث الانتعاش الاقتصادي في البلاد.

وبهذا الصدد قال وزير الدفاع الإيراني علي شمخاني «إن الاستراتيجية الدفاعية الإيرانية ترتكز على حماية السلامة الإقليمية لإيران ومصالحها ومنع تشكيل فراغ استراتيجي في المنطقة، والعمل على التكامل الإقليمي وردع التهديدات يأتي جزءاً من القدرة الدفاعية للبلدان الإسلامية التي تستخدم كرادع دفاعاً عن الأمة». وهذا ما يؤكد سعي إيران لملء أي فراغ في منطقة الخليج العربي، لذا فإن ذلك يشكل تهديداً للمصالح الأمريكية في الخليج العربي، خاصةً أن الاهتمام المكثف للقيادة السياسية والعسكرية الأمريكية بهذه المنطقة يرتهن في المقام الأول لكونها تحتوي على احتياطيات هائلة من النفط والتي تقدر بـ ٦٣ (في المائة) من مجمل الاحتياطي النفطي العالمي المؤكد، وكون هذه المنطقة تعد أهم وأكبر قاعدة للوقود ومواد الطاقة ليس بالنسبة لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية فحسب، بل لمجمل الماكنة العسكرية الأمريكية، فبنفط الخليج يجري تزويد الأساطيل الحربية والقواعد العسكرية الأمريكية في البحر الأبيض المتوسط والمحيطين الهندي والهادي، وهذا ما يفسر لنا محاولة الولايات المتحدة الحيلولة دون ظهور أية قوة إقليمية تهدد مصالحها وكذلك تشددها إزاء الملف النووي الإيراني، لأنها تدرك أن حيازة طهران للتكنولوجيا النووية المتقدمة ستكون بمثابة اعتراف رسمي بتفوق إيران الإقليمي، وما يعنيه ذلك من تهديد لمصالحها فضلاً عن مصالح حلفائها في منطقة الخليج، كما أن من مصلحة الولايات المتحدة، أن تعيش المنطقة في حالة من عدم الاستقرار المُتحكم فيه، لأنه لو تحقق الاستقرار فلن تكون هناك حاجة إلى التدخل أو الوجود العسكري الأمريكي أصلاً، ولذلك تريد الولايات المتحدة الأمريكية إبقاء المنطقة في حالة من التأزم لكي تبرر وجودها فيها، باستخدامها ما يسمى «تجارة التهديد والحماية»، فقد استخدمت التهديد الذي كان يشكله العراق تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ودول الجوار كأداة لتسويغ وجودها العسكري ونفوذها السياسي في الخليج

المفاعل	برامج المفاعلات الإيرانية
بوشهر	١- تبلغ قوته ١٠٠٠ ميغاواط. ٢- يعمل بالماء الخفيف. ٣- يستخدم اليورانيوم المخصب المستورد من روسيا بعد أن وصلت الدفعات الثماني التي كان متفقاً عليها مع موسكو كوقود لتوليد الكهرباء. يواجه المفاعل مشكلة، لاسيما أن كل ما تمتلكه إيران من المفاعل النقي، لا يزيد على ٨٢٥ طناً، لا تكفي لسد حاجة (بوشهر) إلا لـ ٧ سنوات.
ناتنز	١- يعد المنشأة الرئيسية لتخصيب اليورانيوم. ٢- بدأ التخصيب فيه منذ عام ٢٠٠٦. ٣- يحتوي على ما يقارب ٤٦٠٠ جهاز طرد مركزي، تغذى باليورانيوم، إضافة الى نحو ٣٧٠٠ أخرى جرى تثبيتها، لكنها لم توضع موضع التشغيل حتى الآن.
أصفهان	١- أول مصنع لإنتاج الوقود النووي في إيران. ٢- ينقى خام اليورانيوم (الكعكة الصفراء) من الشوائب، من أجل تحويله كيميائياً الى غاز (سداسي فلوراید اليورانيوم): المادة التي تضخ في أجهزة الطرد المركزي لإنتاج اليورانيوم. ٣- تبلغ طاقة المصنع عشرة أطنان من الوقود النووي لمفاعل المياه الثقيلة للأبحاث في آراك، (٤٠ ميغاواط) و٣٠ طناً من الوقود النووي بدرجة تخصيب خمسة في المائة كحد أقصى للمفاعلات النووية التي تعمل بالمياه الخفيفة المضغوطة مثل مفاعل دارخوين (٣٦٠ ميغاواط) أو محطة بوشهر.
آراك	١- تبلغ طاقته ٤٠ ميغاواط. ٢- تقول طهران إن التخصيب في المفاعل سيستخدم لإنتاج مواد مشعة للاستخدامات الطبية والصناعية السلمية، لكن مراقبين دوليين يرون أنه يتناسب مع إنتاج البلوتونيوم المنضب الذي يدخل في صنع الأسلحة النووية.
مفاعلات غير مؤكدة	تردد المعارضة الإيرانية في الخارج أحاديث كثيرة عن وجود مفاعلات أخرى سرية يصل عددها إلى أكثر من سبعين مفاعلاً من بينها: ١- مفاعل طهران البحثي. ٢- مفاعل (فرود) ويتسع لنحو ٣٠٠٠ جهاز طرد مركزي. ٣- مصنع أردكان، حيث ينقى اليورانيوم الخام ليصبح مُركزاً، وبإمكان هذا المصنع إنتاج من ٦٠-٧٠ طناً من اليورانيوم سنوياً.

المصدر: من إعداد الكاتب

العربي، وعلى أساس توفير الحماية مقابل الحصول على تنازلات لايستهان بها من دوله، منها ما يتعلق بالتسهيلات المتمثلة في القواعد العسكرية والاتفاقيات الأمنية وصفقات الأسلحة، وبعد انتهاء الخطر العراقي، أصبحت إيران تمثل ذلك الخطر، الذي تسعى الولايات المتحدة إلى تخويف دول المنطقة منه. إن السيناريو نفسه الذي تم تطبيقه مع العراق طيلة عقد التسعينات من القرن الماضي، ربما يتكرر مع إيران في المستقبل وذلك بهدف زيادة دمج أمن الخليج العربي بالضمانة الأمريكية، بوصفها القادرة على مواجهة أي تهديدات إيرانية محتملة من ناحية، ودفع دول مجلس التعاون الخليجي إلى الاستمرار في شراء صفقات الأسلحة الضخمة من ناحية ثانية.

بالمقابل لا شك في أن لدى إيران توجهاً وطموحاً نحو إعادة الهيمنة في المنطقة تسعى إلى ممارسته في الوقت الحاضر، لكن بصور مختلفة عن سابقها، وتجلى ذلك من خلال تبنيها سياسة الحروب بالنيابة أو بصورة غير مباشرة، كما في تدخلها بشؤون البحرين الداخلية، ودعمها للميليشيات في العراق والتدخل بشؤونه الداخلية، وفي أحيان أخرى بصورة مباشرة كما حدث مع تصريح الرئيس الإيراني أحمدي نجاد في ٢٠٠٧/٩/٧ حول الأوضاع الأمنية في العراق إذ أعلن فيه «أن إيران قادرة على ملء الفراغ الأمني الذي سيحدث في حال انسحاب القوات الأمريكية من العراق»، والذي جوبه برد من قبل وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس بقولها «إنه يشكل دليلاً على أطماع إيران تجاه العراق»، الأمر الذي اقتضى عقد مؤتمرات لدول الجوار العراقي والدول العربية الأخرى وتحت ضغوط إقليمية ودولية لضمان

ودعم الاستقرار في الوضع الأمني العراقي، لذا توالت هذه المؤتمرات، إذ خرج مؤتمر القمة العربي الذي عقد في (الخرطوم - مارس ٢٠٠٦) في أحد مقرراته بأهمية العراق الموحد المستقل وحسم ملفه الأمني باتجاه عودة الاستقرار وتحمل الاحتلال مسؤولية ذلك، كما طالب البيان الصادر عن المؤتمر القومي العربي (الدورة السابعة عشرة في الدار البيضاء - مايو ٢٠٠٦) البلدان العربية بتحمل مسؤوليتها تجاه العراق وما يهدد وحدته وعروبته، وحذر من التمادي بتجاهل خطورة الموقف فيه وما ينجم عنه من تبعات على استقرار المنطقة.

من جانبه فإن الاحتلال الأمريكي للعراق سيحقق أهدافاً متنوعة للولايات المتحدة أبرزها محاصرة إيران وسوريا، ومن ثم قد تتفق مخططات الولايات المتحدة لإقامة قواعد عسكرية دائمة في العراق مع استخدامها في المستقبل في إطار استراتيجيتها المعروفة بـ «استراتيجية الضربات الوقائية» والتي تعني استخدامها ضد أية دولة أو جماعة ترى أنها تمثل تهديداً لمصالحها وأمنها القومي. لاسيما أن (الوثيقة الاستراتيجية للأمن القومي) أكدت في ٦إبريل٢٠٠٦/ أن الولايات المتحدة الأمريكية ما زالت على استعداد - على الرغم من وضعها في العراق - لشن هجمات (وقائية) ضد كل من يهددها، وحددت إيران بوصفها (الدولة التي تطرح أكبر تحد) للجوء للقوة ضدها.

أصابع الاتهام الأمريكية والعراقية تشير إلى طهران على أنها أكبر دولة راعية للإرهاب

وهناك رأي تورده هيلينا كوبان المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط في دراستها المنشورة بمجلة (Just world news) بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١٠ حول بعض المقاطع التي تسربت عن بعض الفصول السرية للاتفاق الأمني الأمريكي - العراقي، وقد نشرت هذه المقاطع في الموقع الإلكتروني (Kufiyeh_al_sadris) بالتاريخ نفسه وفي صحيفة (الحياة) اللندنية بتاريخ ٢٣ يونيو ٢٠٠٨ بعد ترجمتها إلى العربية فقد نص أحد محاورها على أن «للقوات الأمريكية الحق في ضرب أية دولة تهدد الأمن والسلم العالمي والإقليمي للعراق وحكومته أو دستوره، ولا شيء يمنع القوات من الانطلاق من الأراضي العراقية والاستفادة من برها ومياهها وجوها». كما أن أصابع الاتهام الأمريكية والعراقية تشير إلى طهران على أنها أكبر دولة راعية للإرهاب في عالم اليوم، وأن الحرس الثوري الإيراني والمؤسسات الأمنية الإيرانية الأخرى متورطة بعمليات إرهابية بصورة مباشرة ضد المدنيين في العراق. وهنا يذكر هنري كيسنجر أن بلاد الرافدين كانت ولا تزال منطقة استراتيجية على جانب كبير من الأهمية في الخليج العربي والشرق الأوسط، وأن مصادر وثروات العراق تؤثر في مصالح دول ومناطق بعيدة عنها، وأن التوازن بين العراق وإيران قبل الغزو كان حقيقة أساسية وجيواستراتيجية معروفة في المنطقة، إلا أن الاحتلال الأمريكي أحدث انحرافاً جذرياً في التوازن الاستراتيجي في المنطقة وهو ما ساهم الأمريكيون في جزء كبير منه. لذا فإن الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة سيعتمد على قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على تحقيق تساوٍ في القوة بين العراق وإيران انطلاقاً من تدعيم مكانة العراق العسكرية. ومن دون تحقيق هذا التوازن فإن المنطقة ستظل تواجه خطر العيش على تلة من المتفجرات القابلة للاشتعال في أي وقت، لاسيما أن المصالح الأمريكية في الخليج عرضة للخطر الإيراني وخصوصاً إذا ما أقدمت حكومة طهران على اتخاذ خطوات جريئة من قبيل غلق مضيق هرمز، وهو المضيق الحيوي الوحيد المؤدي إلى خارج الخليج، ويتعين على كافة الناقلات النفطية المرور عبره لتحميل النفط أو تفريغه في الموانئ المطلة على ساحل الخليج. أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية فإن الوجود العسكري الأمريكي في العراق سيقلل من الاعتماد على هذه الدول ولاسيما السعودية بعد إعلان وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، دونالد رامسفيلد، سحب قواته من السعودية قائلاً «إن قواتنا لن تبقى في دول لا تتمنى وجودنا»، ثمَّ إعلانه المفاجئ نقل القيادة الجوية الأمريكية من قاعدة الأمير سلطان من السعودية إلى قطر. لذا فلا غرابة في أن يضطلع العراق باهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة الجهود الأمنية في المنطقة بعد إقامة الدعامة العسكرية الأمريكية فيه والمتمثلة في وجود (قواعد عسكرية أمريكية دائمة) فيه حتى لو تطلب الأمر اتخاذ العراق منطلقاً للتدخل ضد أية دولة قد تهدد الأمن القومي للولايات المتحدة لاسيما أن الحرب على العراق في مارس ٢٠٠٣ تشكل تذكيراً واضحاً بأن استخدام القوة لا يزال يلعب دوراً في العلاقات الدولية، وبالتحديد العلاقات العربية - الأمريكية.

وبالمحصلة النهائية، فإن أي نزاع أمريكي - إيراني حيال قضايا مهمة في المنطقة مثل قضية العراق وسيادته وقضية البرنامج النووي الإيراني وهي مواضيع على قدر كبير من الأهمية والخطورة لا يمكن تجنب تسريب آثاره الحتمية عن دول الخليج العربية في حالة اندلاعه كونها جزءاً من المنظومة الأمنية الإقليمية، لاسيما إذا ما أقدمت إسرائيل وبضوء أمريكي أخضر على تدمير المفاعلات النووية الإيرانية بطائراتها وبضربات خاطفة كما حدث مع مفاعل (تموز) العراقي في بداية الثمانينات، فمثل هكذا عمل قد يدفع القيادة الإيرانية إلى اتخاذ قرار بشن هجمات على مواقع ومنشآت حيوية بالنسبة للمصالح الأمريكية في دول الخليج العربية فضلاً عن القواعد العسكرية الأمريكية في عموم دول الخليج العربية بما فيها العراق ●

*كاتب عراقي - ماجستير في العلوم السياسية الاستراتيجية - جامعة النهرين - بغداد

مقال araa@araa.net

مدى مشروعية دخول «درع الجزيرة» إلى البحرين وفقاً لأحكام القانون الدولي

تختلف مملكة البحرين عن دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، ويتضح هذا الاختلاف في التركيب الطائفي لها؛ إذ إن أغلبية سكان البحرين من الشيعة، أما السنة فيمثلون الأقلية. ومنذ عقود دخل الشيعة في صراع مع نظام الحكم السُني، وانخرطوا بكثير من أعمال الاحتجاج الجماعي، وفي الحقيقة لقد أثَّر انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩، في شيعة البحرين؛ إذ برز من بينهم تيار ثوري، أخذ يطالب بإطاحة النظام السني، واستبداله بنظام جمهوري إسلامي على غرار النظام في إيران، وقد تمثل هذا التيار في «الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين».

إبراهيم عبدربه إبراهيم *

الجدير بالذكر أن العلاقة بين القوى الشيعية والنظام الحاكم في البحرين شهدت أسوأ مراحلها خلال التسعينات، ووصل التوتر بين الطرفين ذروته في نهاية عام ١٩٩٤م، إثر قيام حركة احتجاج شعبية شيعية مطالبة بالإصلاح والمساواة في الحقوق والعودة إلى دستور عام ١٩٧٣م، وتخللتها مواجهات مع الحكومة، التي استمرت حتى الآن.

وفي العام الحالي زاد التوتر بين الشيعة والسنة؛ حيث شهدت البحرين أسوأ اضطرابات تمر بها منذ التسعينات من القرن الماضي، حيث خرج محتجون إلى الشوارع في ١٥ فبراير ٢٠١١م، مستلهمين الانتفاضتين اللتين أطاحتا برئيسي مصر وتونس، وعلى مدى أسابيع نظمت الشيعة تجمعات حاشدة، مدعية أن أسرة آل خليفة السنية الحاكمة تمارس تمييزاً ضدها.

وكنتيجة لهذه الاضطرابات، طلبت البحرين من مجلس التعاون الخليجي الموافقة على دخول قوات «درع الجزيرة» إلى البحرين من أجل عودة الاستقرار والأمان في البحرين، وبالفعل دخلت قوات «درع الجزيرة» إلى البحرين يوم الاثنين الموافق ١٤ مارس ٢٠١١.

وعلى أثر هذا الدخول تباينت ردود الأفعال وكثرت التساؤلات حول مدى مشروعية دخول قوات «درع الجزيرة» إلى البحرين، وللإجابة عن مدى توافر هذه المشروعية من عدمها، نود الإشارة أولاً إلى تعريف القارئ أولاً بقوات «درع الجزيرة».

قوات «درع الجزيرة»

تم إنشاء قوات «درع الجزيرة» في عام ١٩٨٢م، وذلك بمقتضى القرار الصادر في المنامة عن المجلس الأعلى في دورته السادسة في نوفمبر عام ١٩٨٢م، ويعد تشكيل هذه القوات وسيلة من وسائل تحقيق الدفاع المشترك بين دول المجلس، وإحدى أهم الآليات لبناء منظوماته المختلفة، حيث تشكل قوة «درع الجزيرة» صمام أمان دول مجلس التعاون الخليجي تجاه أي اضطرابات سياسية أو أمنية يتعرض إليها أحد أعضاء المجلس، وذلك انطلاقاً من مبدأ الأمن الجماعي المتكامل والمتكافل لدول المجلس التي تعتمد من خلاله على الإمكانات الذاتية للدول الأعضاء لغرض الدفاع عن كيان ومقومات ومصالح هذه الدول وأراضيها وأجوائها ومياهها الإقليمية.

ومن الجدير بالذكر أن قوات «درع الجزيرة» أنشئت في البداية

تشكل قوة «درع الجزيرة» صمام الأمان لدول مجلس التعاون تجاه أي اضطرابات سياسية أو أمنية محتملة

من ٥ آلاف رجل، معظمهم من الجيش السعودي، وتزايد عدد أفراد تلك القوة بعد ذلك حتى تعدت حاجز الـ ٤٠ ألفاً من كافة دول المجلس.

ويذكر أن أول مهمة لقوات «درع الجزيرة» تحققت على أرض الواقع كانت تحديداً عام ١٩٨٦، بعد اجتياح القوات الإيرانية لمنطقة الفاو العراقية أثناء الحرب العراقية-الإيرانية، هذا فضلاً على تصاعد التهديدات على الحدود اليمنية - السعودية، وفي حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠-١٩٩١، كان لقوات «درع الجزيرة» مواقف مشهودة.

وفي شهر نوفمبر عام ٢٠٠٥ صرح يوسف بن علوي وزير الشؤون الخارجية العماني بأن قوة «درع الجزيرة» لم تعد لها حاجة بعد زوال نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين.

وبعد قرابة شهر من هذا التصريح تقدمت المملكة العربية السعودية باقتراح مفاده تفكيك قوات «درع الجزيرة» وأن تشرف كل دولة على وحداتها المخصصة للقوات التي يمكن استدعاؤها في حال الضرورة.

ولكن في شهر نوفمبر عام ٢٠٠٦ عادت المملكة العربية السعودية لتقترح توسيع قدرات قوات «درع الجزيرة»، وإنشاء نظام مشترك للقيادة والسيطرة. وفي شهر مايو عام ٢٠٠٨ تم بالفعل الاتفاق على تمركز قوات «درع الجزيرة» في بلدانها الأصلية، وذلك حسبما أعلن الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي السابق عبدالرحمن العطية. وجاء عام ٢٠١١ ليتم التأكيد فيه على أهمية قوات «درع الجزيرة»، ففي مارس ٢٠١١ استعانت مملكة البحرين بقوات «درع الجزيرة» لتأمين المنشآت الاستراتيجية في البلاد، وذلك عقب احتجاجات من قبل قوى المعارضة، وبدأت هذه القوات بدخول أراضي البحرين في ١٤ مارس ٢٠١١م.

الأسس القانونية لدخول قوات «درع الجزيرة»

لقد استندت دول مجلس التعاون الخليجي لدخول قوات درع الجزيرة إلى مملكة البحرين إلى العديد من الأسس القانونية، وفيما يلي بيان لهذه الأسس:

أولاً: اتفاقية الدفاع الخليجي المشترك

تنص اتفاقية الدفاع الخليجي المشترك في مادتها الثانية على أنه «تعتبر الدول الأعضاء أن أي اعتداء على أي منها هو اعتداء عليها كلها وأي خطر يتهدد إحداها إنما يتهددها جميعاً». وبمقتضى هذه المادة فإن أي اعتداء أو خطر يهدد مملكة البحرين، فهو بمثابة اعتداء أو خطر يهدد بقية دول المجلس الأخرى. لكن المعارضين لدخول قوات درع الجزيرة يرون أن المقصود بالعدوان والخطر الذي تحدثت عنه المادة السابقة هو العدوان والخطر الخارجي الذي يقع من دولة أخرى على أية دولة من دول الاتفاقية. ولكننا نرى عكس ذلك إذ إن المقصود بالاعتداء أو الخطر في هذه المادة هو أي اعتداء سواء كان خارجياً أم داخلياً، فربما قد تتعرض الدولة إلى اعتداء داخلي يكون أشد خطراً من الاعتداء الخارجي، كما أننا نرى أن ظاهر النص لم يحدد نوع الاعتداء أو الخطر، لذا يجب أن يفسر هذا الاعتداء بما يحقق مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي، وقد رأت دول المجلس أن من مصلحتها تحقيق الاستقرار والأمن في مملكة البحرين.

وإضافة إلى نص المادة الثانية سالفة الذكر فقد أوجبت المادة الثالثة من الاتفاقية ذاتها على الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي مساعدة أية دولة من دول المجلس إذا تعرضت إلى اعتداء، وتتمثل المساعدة في شكل اتخاذ أي إجراء ضروري بما ذلك استخدام القوة العسكرية، وذلك من أجل رد الاعتداء وإعادة الشرعية والأمن والسلام إلى نصابها، ويجب على هذه الدولة أن تخطر على الفور جامعة الدول العربية ومجلس الأمن الدولي بوقوع الاعتداء والإجراءات التي اتخذت.

> دول مجلس التعاون رأت أن من مصلحتها تحقيق الاستقرار والأمن في البحرين

وقد جاء نصها على النحو التالي «عملاً بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي وفقاً للمادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة تلتزم الدول الأعضاء بالمبادرة فوراً إلى مساعدة الدولة أو الدول المعتدى عليها ضمن دول مجلس التعاون باتخاذ أي إجراء ضروري بما في ذلك استخدام القوة العسكرية لرد الاعتداء وإعادة الشرعية والأمن والسلام إلى نصابها وتخطر على الفور جامعة الدول العربية ومجلس الأمن الدولي بوقوع الاعتداء والإجراءات التي اتخذت».

ثانياً: فكرة الأمن الجماعي

استندت دول مجلس التعاون الخليجي لدخول قوات درع الجزيرة إلى مملكة البحرين إلى ما يسمى الأمن الجماعي (Collective Security) الذي يقصد به ذلك النظام الذي تتكتل بموجبه جماعة الدول - في إطار تنظيم دولي عالمي أو إقليمي - من أجل الدفاع عن مصالحها المشروعة أو عن مصلحة إحداها في مواجهة أي اعتداء أو أي خروج على قواعد الشرعية الدولية.

وبناء على ذلك، فإن فكرة الأمن الجماعي - وفقاً لهذا المفهوم - إنما هي تجسيد لمبدأ «التضامن الدولي من أجل مواجهة العدوان» الذي يعتبر أحد المبادئ الأساسية التي باتت تحكم حركة المجتمع الدولي في تطوره المعاصر ومنذ إنشاء منظمة الأمم المتحدة تحديداً.

وإذا ما طبقنا مبدأ الأمن الجماعي على حالة مملكة البحرين، فنرى أن دخول قوات درع الجزيرة جاء انطلاقاً من مبدأ وحدة المصير وترابط أمن دول مجلس التعاون على ضوء المسؤولية المشتركة لدول مجلس التعاون في المحافظة على الأمن والاستقرار التي هي مسؤولية

دخول قوات «درع الجزيرة» إلى البحرين يعد أمراً مشروعاً وفقاً للقانون الدولي

جماعية باعتبار أن أمن دول مجلس التعاون كل لا يتجزأ.

وهذا بالفعل ما تم التأكيد عليه أثناء الاجتماع الأخير لوزراء خارجية دول مجلس التعاون، حيث أكدوا وقوف دول مجلس التعاون صفاً واحداً في مواجهة أي خطر تتعرض إليه أي من دوله، واعتبار أمن واستقرار دول المجلس كلاً لا يتجزأ، بمقتضى اتفاقيات التعاون الدفاعية المشتركة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي تثبت وتؤكد أهمية حفظ الأمن والاستقرار لدول مجلس التعاون الخليجي من أجل ازدهار المنطقة والمحافظة على مكتسباتها وأمنها واستقرارها وردع كل من تسول له نفسه الإخلال بأمنها وزعزعة استقرارها وبث الفرقة بين مواطنيها، والذي يعد انتهاكاً خطيراً لسلامة واستقرار دول مجلس التعاون وإضراراً بأمنها الجماعي.

ثالثاً: فكرة العدوان غير المسلح

نرى من وجهة نظرنا، وبالإضافة إلى ما سبق أن قوات درع الجزيرة استندت في دخولها إلى مملكة البحرين إلى فكرة العدوان غير المسلح؛ حيث يعتبر من قبيل العدوان غير المسلح وغير المباشر التدخل في سياسة الدول الداخلية أو الخارجية، ويعتبر أيضاً من العدوان غير المباشر أيضاً العدوان الأيديولوجي كتشجيع الدعاية المضادة والدعاية للأفكار السياسية كالفاشية والنازية، أو الدعاية إلى التمييز العنصري أو القومي.. إلخ.

ووفقاً لأحكام وقواعد القانون الدولي العام فإن التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى من دون سند شرعي ومن دون موافقة الدولة صاحبة الشأن في التدخل يعد أمراً محظوراً.

وقد اعتبرت البحرين واتفقت معها دول مجلس التعاون الخليجي أن ما يحدث في مملكة البحرين تقف وراءه إيران، وبالتالي فهو يعد عدواناً غير مسلح، وقد اعتبرت دول المجلس أن تدخل إيران في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي يعد أمراً خطيراً، كما أن استعانة البحرين بقوات درع الجزيرة شأن داخلي، إذ إن مملكة البحرين جزء لا يتجزأ من دول مجلس التعاون، وأن استمرار التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء بالمجلس يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة.

لذا فإن دخول قوات درع الجزيرة إلى البحرين يعد أمراً مشروعاً وفقاً للقانون الدولي، وذلك من أجل إخماد النيران التي لا تهدد أمن البحرين فحسب، وإنما تهدد أيضاً أمن المنطقة بأسرها، وتهدد استقرارها.

وبعد استعراضنا للأسس القانونية التي استندت إليها البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي لتبرير دخول قوات درع الجزيرة، فإننا نخلص في النهاية إلى مشروعية دخول هذه القوات، وأن دول المجلس لم تنتهك قواعد القانون الدولي كما ادعى البعض ●

*باحث مصري في القانون والسياسة والبيئة

الثورات العربية

ومقتل ابن لادن ونهاية «القاعدة»

أظهر مقتل أسامة بن لادن، الذي جاء غداة الربيع العربي، ضعف وعدم جدوى مبدأ (القاعدة) في عين الكثير من العرب والمسلمين. وسيسرع موت ابن لادن عملية تقهقر القاعدة في السنوات المقبلة.

خالد الحروب *

قضت الثورات العربية الأخيرة على الصورة التقليدية التي التصقت بالعرب حول عجزهم عن القيام بأي تغيير في المنطقة

في الواقع، قضت الثورات العربية التي حققت مرادها في تونس ومصر والتي لا تزال مستمرة في دول عربية أخرى على أنظمة سياسية وعلى التفكير التقليدي والصورة التي التصقت بالعرب حول عجزهم عن القيام بأي تغيير في المنطقة. وأثبتت هذه الثورات أن الأغلبية الصامتة التي لم يكن يُحسب لها أي حساب بسبب لامبالاتها وانعدام فاعليتها قفزت إلى الصف الأول في الساحة السياسية. ويتولى قيادتها «الأغلبيات الصامتة» التي باتت لاعباً أساسياً الآن، شباب مندفع على قدر من التعليم ويعتمد بشكل أساسي على التواصل. أما فيما مضى، فكان أي تحليل لحجم اللاعبين الأساسيين في الدول العربية يدور حول الأنظمة وعصاباتها والقوى الغربية وحلفائها والحركات الإسلامية والمعتدلة والمتطرفة بالإضافة إلى الأحزاب الليبرالية واليسارية التي كانت تعتبر ضعيفة ومهمشة وحول منظمات المجتمع الأهلي التي لا تزال هشة جداً لتحقيق أي تغيير سياسي واجتماعي. ومن مفاجآت الربيع العربي اكتشاف حقيقة مناقضة للأفكار السائدة تعكس شباباً عربيّاً مدركاً للواقع السياسي وغير خاضع للأيديولوجيات، والأهم من ذلك هو أنه فعال جداً ويتقن فن التواصل. ويتوق هذا الشباب العربي إلى الحرية والكرامة والتحكم في مستقبله. ولم يتمكن بالتالي أي ممن كان يعتبر من اللاعبين الأساسيين من مواجهة الانتفاضة الشبابية، ولم يفلحوا في قمع ثوراتهم. وبقيت بالتالي الثورتان النموذجيتان التونسية والمصرية حقيقية وشعبية ومستقلة.

وتُعد «القاعدة» وغيرها من المنظمات الجهادية العنيفة من اللاعبين الأساسيين الذين تهددت أدوارهم ومساراتهم وتأثيراتهم وأساليبهم. وقد أطاحت الثورات العربية على وجه الخصوص بأربع أفكار أساسية ترتكز إليها استراتيجية القاعدة منذ أكثر من عقد.

أولى هذه الأفكار هي أن العنف أو الجهاد هو الوسيلة الوحيدة للتخلص من الأنظمة الفاسدة الداعمة للغرب في الدول العربية والإسلامية. وفي الواقع لم تفشل استراتيجية العنف فحسب بل جلبت للعرب كوارث عدة بما في ذلك الاحتلال العسكري للعراق وأفغانستان. وقد ضربت الثورات العربية الأخيرة التي اعتمدت على التظاهرات السلمية الحاشدة نظرية القاعدة بعرض الحائط. فقد نجحت استراتيجية الحشد الشعبي غير العنيف في إسقاط نظامي الحكم في تونس ومصر على الرغم من القوة الهائلة التي لجأ إليها النظامان لقمع الشعب. بتعبير آخر، إن الفاعلية هي العنصر الأساسي في الإطاحة باستراتيجية العنف والإرهاب التي تعتمدها القاعدة. وعلى خلاف الثورات العربية، أخفقت القاعدة في تشكيل تهديد حقيقي للحكم في أية دولة عربية أو إسلامية، كما أنها لم تنجح في تحقيق طموحات الشعوب في تلك الدول.

أما الفكرة الثانية التي أطاحت بها هذه الثورات العربية فهي استخدام الإعلام العالمي؛ فهوس القاعدة بالإعلام لا شك فيه، وهجماتها الإرهابية صُممت لتشكل مادة إعلامية دسمة تستقطب تغطية إعلامية مكثفة. وأمل قادة «القاعدة» أن يسلّط الإعلام الضوء على المنظمة وأيديولوجيتها ومنطقها وتبريراتها لقتل المدنيين. وكان من المفترض أن تسهل هذه التغطية الإعلامية جذب الشباب المسلم الغاضب لضمه إلى صفوفها. ومن خلال جلبة خطابات قادة القاعدة ورسائلهم التي تتربص بها وسائل الإعلام، توقعت المنظمة أو تتوسع وتنتشر، إلا أن الثورات العربية أحبطت هذه الفكرة أيضاً مثبتةً أن التحركات الاحتجاجية السلمية تستطيع جذب الإعلام العالمي أيضاً. فالبث الحي من الشوارع الرئيسية في تونس ومن ميدان التحرير في مصر لعب دوراً أساسياً في الحد من قوة قوى الأمن. وتتبع العالم تطورات التظاهرات السلمية في كل دقيقة. وعلى عكس الصورة الدموية البشعة التي عكستها «القاعدة» عن العرب والمسلمين قدم الشباب العربي صورة مختلفة إيجابية جذبت تعاطف الغرب والشرق في آن ودعمهما.

وسقطت في الأشهر الأخيرة أيضاً ادعاءات القاعدة بأنها تتحدث باسم العرب والمسلمين وعن مأساتهم ومطالبهم. وسقطت هذه الادعاءات على صعيدين: أولاً مطالب العرب تتمحور حول الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية ولا تردد شعارات القاعدة أي من هذه الطموحات، بل تركز على الحرب ضد الغرب وتطبيق أحكام الشريعة والمطالبة بدولة إسلامية. وثانياً، على خلاف الأيديولوجية الانعزالية الخاصة بالقاعدة، أسهمت المشاركة الواسعة في هذه الثورات بتخطي حواجز سياسية واجتماعية ودينية، واجتمع الناس من خلفيات ثقافية مختلفة أو حتى متناقضة: مسلمون ومسيحيون، غربيو الميل أو تقليديون، علمانيون وغير علمانيين، يساريون ولا أيديولوجيون، ونساء محجبات وأخريات ببنطال الجينز. وتفوقت هذه الشمولية على مقاربة القاعدة حيث يشمل المسلمون الصالحون بحسب معتقداتها السلفية شريحة صغيرة فقط من العالم الإسلامي.

والفكرة الرابعة التي حطمتها الثورات العربية هي هذا الانقسام الذي أحدثته القاعدة بين «الصالحين/المسلمين» و«السيئين/غير المسلمين»، وهي فكرة شبيهة جداً بإعلان جورج بوش «إما أن تكونوا معنا وإما أن تكونوا مع الإرهابيين». وتعتمد نظرة القاعدة الانقسامية هذه على الحرب، إلا أن هذه النظرة الضيقة باتت مهددةً مع نشوء الثورات الشعبية العربية، فالإعلام ومعظم الرأي العام دعم هذه الثورات العفوية. وحتى الغرب شعر بحاجة إلى تغيير سياساته الممقوتة في المنطقة والمرتكزة على مصالحه فقط بالوقوف إلى جانب الدكتاتوريين العرب. أما المواقف الغربية فأتت مختلفة ومتنوعة، لكن خير مثال على هذه المواقف كان تغير الموقف بشأن هذا الشرخ الذي حاولت القاعدة ترسيخه والذي انتفى بشكل واضح مع الثورة الليبية. فتدخل القوات حلف شمالي الأطلسي لم يكن مرحباً به من قبل الشعب الليبي فحسب، بل حتى من قبل الإسلاميين الليبيين. وفي مسألة إسقاط نظام القذافي ونظامه القمعي، أتت ضربات قوات الحلف لتكمل ما بدأه على الأرض أعضاء الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا التي كانت فيما مضى مقربة جداً من القاعدة.

> مع انتفاء ذرائع «القاعدة» بات من البديهي أن علة وجودها انتفت وأن نهايتها بدأت

مع انتفاء هذه الذرائع الأربع للقاعدة بات من البديهي أن علة وجودها انتفت، وأن نهايتها بدأت، وستتسارع وتيرتها مع مقتل ابن لادن. وفي السنوات الأخيرة كانت قد تحولت القاعدة إلى فكرة غير مجدية وإلى هوس بالعنف والإرهاب من دون أي سبب سياسي واقعي أو أجندة تستحق القتال من أجلها. وهكذا باتت لعبة التخفي التي لعبها ابن لادن هي القضية، وتحول إلى أسطورة بفضل الكاريزما التي تمتع بها والتي أثرت في أتباعه. وبالتالي، مع غياب الشخصية الأسطورية وتوفر البديل الذي قدمته الثورات العربية للشباب العربي المستاء وعلى الرغم من الهجمات الإرهابية المحتملة، باتت القاعدة من التاريخ لا محال ●

*مدير البرنامج الإعلامي - مركز الخليج للأبحاث - كامبريدج- المملكة المتحدة

التطورات السياسية العربية الأخيرة: هائلة وغير مسبوقة (3 - 3)

كل المراقبين المعنيين كانوا على اطلاع بما كان يحصل في كل من تونس ومصر في ظل الاستبداد السياسي، وما يحصل في بلدان عربية أخرى تعاني الداء نفسه، وتتجرع المرارة والبلاء ذاتهما، لكن أغلبهم لم يتوقع تلك الثورات الفريدة. لقد نجم عن هذا الاستبداد، الذي لا يوجد الآن إلا في قلة من البلاد، انقسام البلد المعني إلى فريقين: الدكتاتور وأعوانه وزبانيته من ناحية، والشعب المقهور المغلوب على أمره من ناحية أخرى.

د. صدقة يحيى فاضل *

كانت العلاقة بين الجانبين - ولا تزال في البلاد التي تظل رازحة تحت تسلط رؤساء دكتاتوريين - هي علاقة صراع كما نوهنا آنفاً، يكون سافراً أحياناً، ومستتراً في أكثر الأحايين. وذلك الصراع ناشئ عن تضارب مصالح الدكتاتور وأعوانه من جهة وغالبية الشعب من جهة أخرى. فما يريده النظام ليس في صالح غالبية الشعب، وما تريده غالبية الشعب يرفضه النظام ويحظره، لأنه ببساطة يزعزع تسلطه.

إن المعركة التي تدور رحاها ؟ علناً وخفية - بين الجانبين هي أشد المعارك السياسية إيلاماً ومأساوية. فهي تدور بين الشعب والمتسلطين، أو هي - كما يقول علماء السياسة - معركة شرسة بين حقوق الشعب من جانب، وباطل الطغاة والمتسلطين من الجانب الآخر.

ولا يستمر باطل المتسلطين إلا بالقمع وبالحديد والنار، وبدعم المستفيدين في الداخل والخارج. بينما الشعوب تتسلح بالحقوق، وبدعم القوى المحبة للحرية والعدالة والمساواة والديمقراطية وحقوق الإنسان. وكلما كانت الشعوب أكثر وعياً وتدعيماً، كان النصر لها في أقرب الفرص. والعكس صحيح.

وذلك، رغم أن التحول الديمقراطي أصبح حتمية سياسية تاريخية تقرها كل شعوب الأرض باستثناءات قليلة ومعزولة، وغارقة في الجهل وسوء الفهم.

لقد أصبح تسلم الشعوب لزمام أمورها، وتسيير شؤونها العامة عبر ممثلين حقيقيين لها تقبلهم وتؤيدهم، من مسلمات العصر، فلم يعد الاستبداد مقبولاً. وما رفض الشعوب له إلا لما يسببه من شرور وظلم وحروب.

في تونس «استولى» زين العابدين بن علي على السلطة، وبأسلوب غير مشروع - كما يقول من ثاروا - ونصّب نفسه رئيساً للجمهورية في عام ١٩٨٧م، ثم بدأ حكمه بتكوين حلف كبير من حوله من الأنصار والأعوان، مغدقاً عليهم العطايا من المال العام التونسي، وأهمل تنمية البلاد بشكل صحيح، فاستحكمت في الشعب التونسي حلقه «الفقر - الجهل- المرض» وساد الفقر «أب كل الرزايا والمشكلات» وضاقت سبل العيش بالشباب بعد تفشي البطالة بينهم.

وقام نظام ابن علي - كما هي عادة أغلب رؤساء الجمهوريات الدكتاتوريين - بإنفاق جزء كبير نسبياً من المال

على خلاف الأنظمة الجمهورية تظهر الأنظمة الملكية العربية تجاوباً مع مطالب شعوبها وتحقق بعض الإنجازات التنموية الملحة

العام التونسي على حراسته وحماية نظامه، وقمع كل من تسول له نفسه معارضة حكمه، وأخضع شعبه لإرهاب دولة ترى المواطن الشريف الداعي للحرية والمساواة فيها عدوها الأول. كما عملت حكومة ابن علي على التلاعب بكثير من قيم وعقائد المجتمع التونسي، وكان ذلك التلاعب يصب في خانة تكريس نظام ابن علي، وكسب الدعم الخارجي «الاستعماري» له.

وقدم نظام ابن علي مثالاً جديداً على سياسة الغرب الاستعماري تجاه العالم العربي، وقيام ذلك الغرب الاستعماري بالهيمنة على بلاد عربية، وتسيير الأمور فيها بما يخدم مصالح الغرب الاستعماري أولاً عبر نظام عميل. ويسهم الغرب الاستعماري في تنصيبه وتمكينه، ثم يؤيده، ويدعم سيطرته، خفية وعلناً، من دون اكتراث بمصالح الشعب الضحية لهذا النوع من الاستعمار الجديد، ثم يتخلى الغرب عنه عندما ينبذه شعبه.

أما نظام حسني مبارك، فكان شبيهاً بنظام ابن علي في كل شيء تقريباً، بل إن خطيئة مبارك كانت مضاعفة باعتبار كبر حجم مصر، وكبر دورها العربي الإقليمي، وكونها الدولة العربية المركزية الأكبر. زعم أنه «بطل حرب أكتوبر»، لكنه لم يكن كذلك، بل إنه نكل بأبطال حرب أكتوبر الحقيقيين وهمشهم، ثم عمل كل ما بوسعه لإخراج مصر من الصراع العربي-الإسرائيلي، بل ضمن انحيازها لمواقف إسرائيل، وتدعيمها للهيمنة الإسرائيلية على كل المنطقة - بما فيها مصر.

وهمش مبارك دور مصر العربي والإقليمي، وحول هذه الدولة المحورية إلى دولة هامشية لا تأثير إقليمياً أو عالمياً لها، دولة تدعم - خفية وعلناً- سياسات العدو الأول للأمة العربية، بما فيها مصر. التي تعتبر - أو كانت تعتبر- زعيمة هذه الأمة، حيث كان منفذاً مخلصاً لتعليمات السياسة الصهيونية الاستعمارية في المنطقة، حتى اكتسب صفه «مقاول سياسي» لتلك السياسات، ضارباً بعرض الحائط مصالح مصر والأمتين العربية والإسلامية، محاولاً دائماً إرضاء واشنطن وتل أبيب أولاً وذلك ليضمن البقاء على كرسي الرئاسة في مصر. وكان الهم الأول لمبارك كما هو الحال بالنسبة لأغلب الرؤساء المستبدين هو تثبيت حكمه، وبقاؤه أطول فترة ممكنة، وحتى الممات. بل «توريث» ذلك الحكم لأحد أبنائه من بعده.

وأدت سياسات مبارك «بقصد ومن دون قصد» إلى إفقار الشعب المصري، وتحويل حياته إلى بؤس وشقاء وذل في عقر داره، وكبل الشعب المصري بقيود «نظامية / قانونية» لا حصر لها. وكادت تنعدم مبادئ الحرية والعدالة والمساواة تماماً، الأمر الذي جعل الكيل يفيض، فتزايد الاستياء الشعبي، وتصاعد الرفض والاستنكار، ثم أقدمت حشود من الشعب على الفعل، فتظاهرت مطالبة بالتغيير. ونجحت - بعد سبعة عشر يوماً - في إزاحة رأس ذلك النظام.

وما حصل في كل من تونس ومصر، حصل (وسيحصل) في دول عربية عدة أخرى، أتى في مقدمتها: اليمن، ليبيا، الجزائر، سوريا، وغيرها. تشابهت الأوضاع السياسية في هذه الدول، فتشابه رد الفعل الشعبي. صحيح أن لكل دولة عربية خصوصيتها وظروفها المختلفة عن شقيقاتها الأخريات. لكن أغلب هذه الدول مصابة بالداء نفسه. وبالتالي، فإن الأعراض والنتائج متشابهة، وإن تفاوتت حدة المسبب من بلد إلى آخر، واختلفت تبعات الأحداث فيه.

التحول الديمقراطي أصبح حتمية سياسية تاريخية تقرها كل شعوب الأرض

لقد أصبح من المستحيل على الأنظمة المستبدة أن تقمع ردود الفعل هذه، طالما ظلت المسببات كما هي. كما أن الالتفاف على هذه الردود وارد لفترات، وإن كان مستحيلاً «هو أيضاً» في المدى الطويل، وأن نجاح ثورتي تونس ومصر «حتى الآن» يعتبر دافعاً لشعوب أخرى «عربية وغير عربية» أن تحذو حذو التونسيين والمصريين، إن واجهت الظروف والمسببات نفسها. وتلك هي أبرز تداعيات هذه الأحداث.

ولن يوقف هذا المد في البلاد التي تعاني من داء الاستبداد، إلا الإصلاح الحقيقي الذي يتعامل مع المسببات الفعلية، بما يضمن بالفعل إزالة تلك المسببات / المظالم.

وهذا التحليل ينطبق على الأنظمة الجمهورية العربية فقط، أما الأنظمة الملكية العربية فإنها تظهر تجاوباً مع مطالب شعوبها، وتحقق بعض الإنجازات التنموية الملحة، الأمر الذي يجعل هذه الأنظمة، في الوقت الحاضر «على الأقل» في منأى عن الاضطرابات الحادة. وحتى الآن، لا توجد مطالب شعبية تطالب بإزاحة أي من هذه الأنظمة الملكية العربية. لكن، توجد بعض المطالب بإجراء إصلاحات دستورية فقط في أغلبها. ويبدو أن الأنظمة الملكية العربية أكثر حرصاً على إجراء الإصلاحات السياسية اللازمة. ولذلك، تظل بعيدة عن مرض الاستبداد السافر، وما يترتب على وجوده من شقاء ومظالم، وفساد وإفساد، ومن ثم تخلف ومعاناة ●

*عضو مجلس الشورى - قسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة الملك عبدالعزيز

التغيير العربي ودفع الأداء الاستراتيجي العراقي: دراسة مستقبلية

يعيش العالم العربي في لحظة القوة الناعمة وكيف أثرت في مسارات مطالب الشعوب لتؤسس فضاءات كبيرة تقارع الدكتاتوريات السياسية في العالم العربي، فيبدو أن اللحظة التاريخية للعالم العربي ما بعد ١٠ إبريل ٢٠٠٣ لم تدفع رؤى التغيير بل زادت من الكبت نتيجة للترويض للأنظمة الشمولية التي تدير شعوب المنطقة.

حسين علاوي خليفة *

أولاً: خطى التغيير الانعكاسية

ما كان من حالة العراق إلا الخوف وإطلاق العديد من السياسات والاستراتيجيات للحد من التجربة العراقية، فما كان من إشكالية الجذب التاريخي للمكاسب التي تحققت شكل دافعاً كبيراً لتفكير شعوب المنطقة العربية بالتغيير، ويبدو أن السنوات السبع الماضية وإقرار الدستور العراقي الذي كتب لمستقبل مشرق وليس لتحديات الحاضر العراقية، وانتخابات نيابية لمرتين دفعت شعوب المنطقة إلى التفكير بخطى التغيير والعمل على صناعة حادث التغيير، وهكذا كانت محاولات حركة كفاية في مصر ومن ثم الحركات السياسية ودور الشباب الذي كان محورياً في عملية التغيير دافعاً أساسياً بالإضافة إلى إشعال شرارة الثورة من تونس، ناهيك عن أن البطالة والفقر المدقع في البلدان العربية يعدان أيضاً دافعاً أساسياً لبدء مسيرة التغيير في العالم العربي التي بدأت من تونس المحطة الأولى، ثم مصر المحطة الثانية وليبيا القادمة، واليمن المتأهب، ويبدو أن البيئة العربية تأثرت بالحالة العراقية، لكن دائرة الالتقاء لا بد أن يكون لها انعكاس على منبر التغيير ألا وهو العراق ومستقبله السياسي، فما كان من إشكالية الخدمات والبطالة والفقر المدقع إلا أن يكون دافعاً أساسياً لدعوة المجتمع العراقي نحو الإصلاح الحكومي وبناء دولة المستقبل. ومن هنا كانت حركة التغيير العربي تتماثل في المطالب مع مطالب قوى المجتمع المدني في العراق من حيث بناء كرامة الإنسان العربي وتطوير جهود التنمية واستيعاب الطاقات العربية الخلاقة في صناعة دولة المستقبل بعد أن خرج العرب من التاريخ منذ ثمانينات القرن الماضي، ويبدو أن نظرية الانعكاس الانتشاري لعملية الديمقراطية والتحول نحو الدولة العصرية أخذت من العراق منطلقاً ودافعاً بعد أن اتضحت التجربة السياسية العراقية خلال الدورة الانتخابية الثانية ٢٠١٠.

ثانياً: الواقع السياسي وحركة التغيير والإصلاح

لقد كانت رياح التغيير الأخيرة في معظم الدول العربية منذ مطلع شباط ٢٠١١، دافعاً لإعادة التفكير بخطى البناء في الواقع السياسي العراقي، فبعد تخلص العراق من موجة الإرهاب الموجه لحصد المدنيين الأبرياء ومحاولة النيل من مؤسسات الدولة العراقية الجديدة، حاول الأداء السياسي العراقي التخلص من مشكلة المحاصصة والتوازنات المجتمعية التي تولدت نتيجة لجدل الهويات الفرعية وتصارعها مع الهوية الوطنية بسبب عدم وجود قدرة حقيقية لجسد الدولة منذ ٢٠٠٣-٢٠٠٧ (قبل خطة فرض القانون) والتحول نحو نمط جديد في الأداء يتمثل في ضرورة إشراك كل القوى السياسية العراقية المشاركة في الانتخابات لتشكيل حكومة الشراكة الوطنية برئاسة رئيس الوزراء نوري المالكي، وبلغ عدد الوزارات أكثر من ٤٠حقيبة وزارية. وهذا الترهل في الكم على حساب النوع دفع بالأداء إلى عدم الوضوح،

الواقع السياسي الحالي في العراق يفرض ضرورة استيعاب قوى التغيير ومحاولة إدماجها في أداء السلطة التنفيذية

طبيعة التأثير الذي يمارسه الفعل السياسي الضاغط والإطار العام للتحدي ومجال الاستجابة

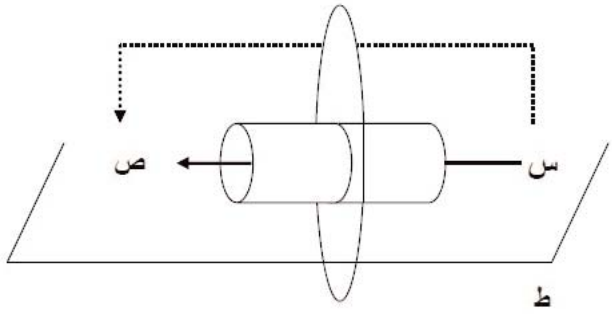

ط: الإطار العام التحدي
س: الفاعل السياسي الممارس للفعل
ص: الفاعل السياسي المستهدف بالفعل
: التأثير الدستوري
: التأثير فوق الدستوري
: مجال التأثير الدستوري لـ «ص»
: الاستجابة «ص»

المصدر: من إعداد الكاتب

ناهيك عن أن جدل السياسة مازال عائقاً أمام اكتمال حكومة الشراكة الوطنية وخصوصاً الوزارات الأمنية التي من المتوقع أن تكتمل خلال الربعين الثالث والرابع من عام ٢٠١١.

وهذا ما دفع رئيس الوزراء بعد المطالبات المجتمعية ومظاهرات المواطنين العراقيين إلى المطالبة بضرورة معالجة ملف الخدمات والبطالة والمعتقلين والبطاقة التموينية، وفعلاً كانت هنالك استجابة سريعة لمطلب رئاسة الوزراء العراقية بتحديد ١٠٠ يوم لرفع نشاط الأداء للوزارات العراقية، كما أنها أصدرت وثيقة الإصلاح الوطني في ١٠ مارس ٢٠١١.

وهذا ما يدفع الواقع السياسي العراقي إلى الاستجابة لتحديات الأداء السياسي والقدرة على استيعاب المطالب المجتمعية والعمل على بناء حكومة الخدمة الوطنية التي لا بد أن تعبر عما يجب أن يكون عليه العراق، وليس ما هو كائن من حيث الأداء الآن، ولذلك يمكن تمثيل الاستجابة بالآتي بيانياً.

فالإطار العام (ط) هو القدرة على دفع الأداء السياسي لتحقيق حزمة من المطالب المجتمعية، وهذا ما يدفع الفاعل السياسي الممارس لإدارة السلطة (س) أي (الحكومة العراقية) كمدخلات لترشيد الأداء من خدمة تقليدية إلى خدمة ذكية ودافعة للأداء، ومن خلال ما تقدم ستكون استجابة الفاعل السياسي (ص) المستهدف مخرجاً للأداء من قبل (س) والمتمثل في المجتمع العراقي، نتيجة لإدراك التأثير الدستوري من قبل (ص) والمتمثل في الحكومة مسؤولة أمام الشعب وعبر قبة البرلمان، بالإضافة إلى ضرورة احترام والتماس التأثير فوق الدستوري والمتمثل (في الشريعة الدينية، المراجع الدينية، الاتفاقيات السياسية وتحقيق أهدافها) وخصوصاً اتفاقية أربيل ٢٠١٠ لبناء رؤية من أجل إنتاج شكل جديد للدولة العصرية.

يضاف إلى ذلك أن المطالب لا بد أن تقترن بمجال التأثير الدستوري كمقاصة للتحول من مطلب إلى نقطة أداء ومن ثم التحول إلى هدف يتعزز بموازنة ووسيلة وجهة تنفيذ، وهذا ما يتمثل في قدرة (ص) أي المجتمع العراقي والإنسان العراقي على التماس عائد الأداء الاستراتيجي للحكومة العراقية خلال الفترة المقبلة، وقياس عائد التحول والتأثير بدلالة المطالب والتماسها من خلال عائد الفعل الاستراتيجي بدلالة توافر الخدمة القطاعية والمجتمعية وحلول عملية للمشكلات والتحديات، وهنا ستتكامل القدرة الاستراتيجية التي ترتكز على قوى المجتمع العراقي وأداء السلطة السياسية «الحكومة العراقية».

ثالثاً: مستقبل الأداء للحكومة العراقية

تسعفنا الدراسات المستقبلية في استشراف اتجاهات منحنى الأداء الاستراتيجي في الاستجابة لمطالب التغيير والإصلاح في الأداء نحو حزمة مكثفة من القرارات والأفعال التي تهدف إلى جعل المواطن العراقي يعيش حياة كريمة تتوافر فيها كل متطلبات الحياة الأساسية.

١- اتجاه اللامنجز

وهو أن الواقع السياسي العراقي استأثر بخطى التغيير في العالم العربي، ووجد الفرصة المؤاتية لبث بذور التغيير عبر رؤية مفادها «أن الفوضى الخلاقة ستنشئ وضعاً جديداً لإدارة وشكل السلطة في العراق»، وبالتالي ستعمل أغلب القوى السياسية على الاتجاه نحو اللامنجز كعنوان للأداء الاستراتيجي، وبالتالي العمل

جدل السياسة في العراق مازال عائقاً أمام اكتمال حكومة الشراكة الوطنية

على إخفاق الأداء للحكومة العراقية الحالية خلال الـ ١٠٠ يوم وعدم القدرة عند القياس على إنجاز (٣٠ - ٤٠ في المائة) من وثيقة الإصلاح الوطني، وهذا ما سيجعل العملية السياسية محط سخط حقيقي من قبل المواطن العراقي الذي تأمل في رفع فاعلية أداء قارب النجاة من مؤشرات الفقر وقلة الخدمات.

٢- اتجاه الإنجاز الكلي

وهو أن الواقع السياسي أوجد ضرورة لاستيعاب قوى التغيير ومحاولة إدماجها في أداء السلطة التنفيذية من خلال توفير فرص عمل للكفاءات العلمية، ومحاولة مزجها بالكفاءات العراقية العاملة، وبالتالي تعزيز وتعضيد الأداء الكلي، وهذا ما سيدفع بأداء السلطة السياسية بعد اتفاق القوى السياسية المشكلة لحكومة الشراكة الوطنية إلى إنتاج الخدمة الوطنية وهو ما سيحقق نجاح الحكومة خلال الـ ١٠٠ يوم لرفع كفاءة الأداء والتماس الموطن للخدمة المقدمة وفي كل القطاعات، وبالتالي تحقيق منجز يقدر بـ «٨٠-٩٠ في المائة» من وثيقة الإصلاح الوطني.

٣- اتجاه قدرة الأداء الاستراتيجي

هذا الاتجاه يبنى على فرضية الاحتمال الحقيقي لقياس قدرة الأداء للمؤسسة الحكومة العراقية من خلال الجمع بين رؤى الاتجاه الأول ومحاولة تحجيمها ورؤى الاتجاه الثاني ومحاولة تعزيزها، والذي سينقل الأداء الحكومي العراقي نحو فضاء أوسع في تعزيز ملف الخدمات والحد من الفقر ومعالجة مشكلة البطالة وتحريك مشاريع الإعمار، وبالتالي سيصل قياس الأداء نحو معدل (٦٠ - ٧٥ في المائة) كقياس حقيقي للأداء وفق ظروف العراق المتحولة والمتغيرة، وسيحقق ما يصل إلى ٨٠ في المائة من استراتيجية الإصلاح الوطني، وسيعمل بعد فترة الـ ١٠٠ يوم على ترشيق عمل الأداء وبناء تشكيلة حكومية قائمة على إدارة الملفات الاستراتيجية في الأداء وتخصصية من حيث الشكل والنوع، وهذا ما سيدفع خطى التنمية والاستقرار الاقتصادي الذي سيعزز خطى الإصلاح السياسي نحو بناء دولة عصرية.

إذاً نتوقع خلال الفترة المقبلة أن يكون الاتجاه الثالث «قدرة الأداء الاستراتيجي» هو المشهد المقبل خلال الربعين الثاني والثالث من عام ٢٠١١ نتيجة توافر الأداء الحكومي على بيئة حاضنة ودافعة لتعزيز الأداء سواء من قبل القوى السياسية أو مطالب المجتمع العراقي، لكن لابد أن تصل القوى السياسية العراقية للدفع برؤى هذا السيناريو، وإذا كانت الإرادة السياسية مفقودة فإن مستقبل المرحلة المقبلة سيكون حرجاً وحبيساً للسيناريو الأول وهو اللامنجز والتنصل من الوعود نتيجة للتنافس السياسي الذي فضل المصلحة السياسية على المصلحة العامة وهذا ما لا نأمله للعراق اليوم ●

* مدرس مساعد أستاذ الدراسات المستقبلية - جامعة النهرين - بغداد

احتلال العراق والتحديات الجيواستراتيجية لأمن الخليج العربي (2-2)

هناك نوع من التحدي الأمني الداخلي المتصاعد، الذي جاء كإحدى نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق، والمتمثل في التصعيد الطائفي العدائي «الكراهية الطائفية» مع أنها متباينة في دول المنطقة، إلا أنها تركت تأثيراً واضحاً على السلوك السياسي للنظم العربية ومنها الخليجية والقائم على التمييز إلى حد ما، وبخاصة ضد الأحزاب والحركات ذات الاتجاه الديني، ويمكن ملاحظة صوره في (العراق ولبنان والبحرين) أخيراً، وصورة أخرى للعداء في مصر والجزائر وفلسطين والسعودية.

د. محمود سالم السامرائي *

إشكاليات وتحديات دول الخليج العربية

أما صور التعبير في دول الخليج العربية فيمكن ملاحظة ما جرى في البحرين والكويت والسعودية وصولاً إلى اليمن، بعد أن ارتبط هذا التصعيد بدولة إقليمية لها مشروعها التوسعي المهيمن تجاه أمن الخليج، الأمر الذي تم من أجله طرح مشروع (أمن الخليج) من قبل إيران باعتباره مسؤولية دول المنطقة، وما طرح موضوع (ملء الفراغ) من قبل إيران بعد الانسحاب الأمريكي من العراق إلا فصل من الهيمنة والتوسع الجيواستراتيجي.

القصد هنا التهديد الداخلي في ظل وجود بعض القوى في المجتمعات الخليجية التي أصبحت لا تجد ضرراً في الاستعانة بقوى أجنبية وإقليمية لخدمة مصالحها ومن حسابات سياسية وأخرى دينية طائفية. إن ما جرى في العراق من احتقانات وتوترات طائفية قادته إلى طرح مشاريع التقسيم والولاءات العرقية والطائفية، تلك التي باتت تطرق دول المنطقة العربية بشكل عام والدول الخليجية بشكل خاص بسبب البنية الاجتماعية التي أخذت بعدها الطائفي، لاسيما أن بعض القوى الاجتماعية في الدول الخليجية باتت تتلقى التأييد والدعم المادي والإعلامي من خارج حدودها على أساس طائفي، كما أن مواقف وسياسات دول مجلس التعاون الخليجي في ما يتعلق بقضايا الأمن في الخليج، هي مجرد رد فعل لسياسات ومواقف للقوى المؤثرة في المنطقة، وخصوصاً للإدارة الأمريكية وإيران، والخوف هنا هو من التطورات الخطيرة التي يمكن أن تنفجر في لحظة زمنية وتزيد من التوترات الطائفية، ومن الممكن أن تشهد المنطقة صراعات طائفية مفتوحة بما يعنيه ذلك من تهديد خطير لتفتيت دول المنطقة وتقسيمها إلى دويلات قائمة على أسس طائفية متناحرة، بفضل القوى التي تقدم الدعم المادي والمالي والترويج الفكري الطائفي. واليوم توضحت صورة المشهد في البحرين وقبلها في اليمن وشرق السعودية والكويت، أما العراق فقد بات صورة مجسدة للتدخل الإيراني ومشروعها التوسعي الطائفي. ولذلك لابد من العمل على (نبذ الفكر الطائفي والكراهية الطائفية) لكي تردع مخططات التفتيت، فالتصدي للفكر الطائفي الذي لم يعد خياراً بل مطلب غير قابل للتأجيل.. لماذا؟ لأن الطائفية في أحد جذورها هي تعبير عن انتعاش الفكر الديني المنفصل عن الحالة الوطنية، وهي بذلك الاتجاه الذي يرمي إلى الافتراق والانقسام عن المجموع العام للشعب أو الأمة أو الوطن. ومن هنا فالمشكلات الدينية والطائفية بكل أبعادها ومضامينها ما هي إلا مشكلات سياسية مصطنعة لقوى داخلية أو خارجية لها مصلحتها الحيوية بإثارتها. لذا فالطائفية هي إحدى أبرز الأدوات التي يمكن استغلالها من قبل الدوائر ذات الأهداف المجتزئة من المواطنة الحقة فضلاً عن الدوائر والقوى الدولية المعادية التي تجد في الطائفية تحقيقاً لأهدافها أو جزء منها. إن احتواء صور ومظاهر أي احتقان طائفي، وتأكيد ضرورة التماسك الوطني والوحدة الوطنية هما الضمان الأساسي وهذه مسؤولية الدولة أولاً النابعة من فلسفتها السياسية، القائمة على المشروع الوطني المتمثل في المواطنة الحقة والمشاركة السياسية للجميع وعدم الإقصاء والاندماج القائم على الشرعية والمشروعية.

أمن الخليج مسؤولية جيوسياسية عربية

هناك قوى رئيسية معنية مباشرة بأمن الخليج العربي هي، دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية وإيران وتركيا، وكل من هذه القوى تضع وتحدد مفهومها لأمن الخليج العربي بحسب رؤيتها الاستراتيجية الشاملة، والقصد منها مصالحها التي تريد تحقيقها في المنطقة.

إن أمن الخليج العربي مسؤولية دول الإقليم أولاً والدول العربية ثانياً ودول العالم ذات المصالح الحيوية ثالثاً، لأسباب باتت معروفة في مقدمتها الطاقة والرساميل الضخمة التي تحويها المنطقة، تلك التي تدفع دول المنطقة في سعيها المتواصل إلى إقامة المؤتمرات الإقليمية والدولية والتواصل العالمي بشأن الحفاظ على أمن الخليج العربي ومواجهة التحديات الأمنية.

إن تباين المواقف العربية بين المصطفين إلى جانب إيران والآخرين إلى جانب الولايات المتحدة والآخرين المغيبة رؤيتهم، يمثل إشكالية كبيرة في الواقع العربي، الأمر الذي أصبحت فيه الرؤية العربية مشتتة، مما يدفع ممثلي مجلس الجامعة إلى تقديم الاستشارة ومحاولات جمع الإرادات العربية في ظل واقع تعيشه المنطقة منذ عقود في حالة من التوتر، التي شهدت أكثر من حرب، ويمكن تأشير واقع التحديات والإشكاليات التي تواجه دول الخليج العربية أكثر وضوحاً بعد احتلال العراق.

ويؤشر الواقع إلى أن هناك تهديداً جدياً لأمن الخليج العربي، وهو انعكاس للاحتلال والتطورات التي عصفت بالعراق من جانب، وتطورات الصراع الأمريكي - الإيراني من جانب آخر، ففي العراق قاد الاحتلال الأمريكي إلى تطورات تشكل تهديداً كبيراً ومباشراً لكل دول الخليج العربية، وأخطر هذه التأثيرات الصراع الطائفي الذي يشهده العراق واحتمالات تقسيمه على أسس طائفية أو قومية (التقسيم السلس) ، ذلك المشهد الذي يفجر الخلافات والصراعات الطائفية في دول المنطقة، وقد شهدنا مظاهره في دول المنطقة، حيث أصبح العراق عملياً مركز قوة لإيران، وأصبح أيضاً قاعدة انطلاق نحو نفوذ إيراني أكبر تجاه دول الخليج والمنطقة العربية. والدول العربية عاجزة تماماً عن تقديم ما من شأنه وحدة الموقف العربي بالحد الأدنى، الأمر الذي يسهل مهمة النفوذ والهيمنة للقوى الإقليمية والدولية بالدخول بشكل واسع بمشاريعها إزاء دول المنطقة.

إيران ومنظّرو الفكر الاستراتيجي

في ظل الاستراتيجية السياسية والإقليمية الإيرانية، فإن أمن الخليج ينبغي ألا يشكل قاعدة لقوى تهدد إيران، وأن يكون لإيران الدور الإقليمي باعتبارها القوة الإقليمية الرئيسية في المنطقة بعد غياب القوة العراقية، وهذا ما يعطيها نفوذاً إقليمياً أكبر وفق رؤيتها. وبدا كأن الزمن يعمل لصالحها كما يراها بعض منظّرو الفكر الاستراتيجي الإيراني، مما دفعها إلى الاستفراد بالجوار الإقليمي العربي، وأخذت تطلق العنان لتستعرض قوتها العسكرية والإعلامية، وإطلاق مشاريعها في أمن الخليج، وسعت من موقع القوة إلى مد جسور العلاقة مع دول الخليج العربية بعد أن قدمت شكلاً وصوراً للتدخل المباشر في العراق، في وقت عجزت فيها الإدارة الأمريكية عن التشبث في مسك الأرض بعد الاحتلال، كل ذلك كان يعطي إيران قوة في التعبير عن مفرداتها وسلوكها سواء في المحافل الدولية أو الإعلامية وتحديها في الاستمرار في بناء برنامجها النووي، مرتكزة في ذلك على قوى دولية لها مصالحها الحيوية في النفط الإيراني، وفي مقدمتها الصين والهند وألمانيا وروسيا الاتحادية ترى في إيران أكبر الشركاء في المنطقة، كل ذلك كان يعطي إيران وما زال قوة في التعبير والتحدي عن مفردات القرار السياسي الإيراني، وأمام ذلك لم تجد الإدارة الأمريكية أمامها إلا شكلاً للصراع الأمريكي - الإيراني، الذي انصب حول البرنامج النووي، مما شكل أزمة سياسية تلقي بظلالها بل تنذر باندلاع أخطار جسيمة على كل دول المنطقة سواءً انتهى بالطرق السلمية أم غير السلمية. وبات من الواضح أن الظرف الزمني يلعب لصالح إيران واستراتيجيتها العسكرية والسياسية، وهناك اعتقاد عند بعض القوى السياسية المؤثرة داخل المؤسسة الإيرانية باستغلال الفرصة التاريخية لفرض الهيمنة على القوى المؤثرة والمنافسة في المنطقة العربية لصالح استراتيجية إيران الشاملة المتمثلة في الهيمنة والنفوذ، حتى باتت تمثل أكبر خطر يواجه الإدارة الأمريكية للأسباب الآتية:

الحـــــوار الاستراتيـجي مـع تركيا يعتـبر نـقلة نوعية في العمـل الدبلوماسي الخليجي

- ❖ العلاقة الوثيقة بين إيران وتنظيم القاعدة باعتراف (رامسفيلد وإيران) التي تعود إلى زمن طالبان في أفغانستان، أي إلى تلك الفترة التي كانت فيها إيران تقدم الدعم للحركة ضد الوجود السوفييتي في أفغانستان في الثمانينات.
- ❖ دعم إيران للحركات والجماعات الإسلامية المنظمة في أفغانستان ضد الوجود الأمريكي.
- ❖ استمرار إيران في تطوير السلاح النووي.
- ❖ النفوذ الإيراني الواسع في العراق.

ومن هنا يمكن الإشارة إلى نوع النفوذ والسلوك الإيراني تجاه العراق الذي يعتبر عند رواد وأصحاب الفكر الاستراتيجي (التصديري التوسعي) الإيراني القاعدة المتقدمة لنفوذ أوسع وأكبر، ونعني في ذلك إزاء دول الخليج العربية، وأن ما يطلقه بعض مسؤولي إيران علناً عن موضوع (ملء الفراغ) بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق يثبت حقيقة النوايا. كما يشير الإيرانيون بين الحين والآخر إلى قدرتهم على

زعزعة الاستقرار الداخلي في دول مجلس التعاون الخليجي، منطلقين من ذلك التصور القائم على ضعف الأداء السياسي الأمريكي في التجاذب السياسي والاضطراب الأمني على الساحة العراقية، وهذا يشكل الظرف المناسب الأكبر في التاريخ المعاصر لممارسة النفوذ الإيراني الأوسع في المنطقة. وعلى هذا يأتي موضوع أو فكرة إنشاء منظمة إقليمية للأمن في الخليج تكون إيران والعراق طرفين فيها مع دول مجلس التعاون، ومن هنا تصبح إيران هي التي تتولى القيادة والقرار باعتبارها القوة الإقليمية الرئيسية.

البعد الجيواستراتيجي لتركيا وأمن الخليج العربي

تقوم تركيا انطلاقاً من البعد الجيواستراتيجي باعتبارها جزءاً من الامتداد الإقليمي للمنطقة بتبني استراتيجية أمنية، تكون إحدى أهم حلقاتها في الحوار الاستراتيجي مع دول الخليج العربية، وخاصة بعد أن بدأت خطواتها مع سوريا ولبنان والأردن والعراق. ومع مصر خاصة توجد رغبة تركية في إقامة نوع من التحالف الاستراتيجي، وإزاء منطقة الخليج العربي يمكن أن نؤشر مساعي تركيا والقبول الإيجابي لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال ما تم في الكويت في ١٧-١٨ أكتوبر ٢٠١٠، بعقد الاجتماع الوزاري المشترك الثالث للحوار الاستراتيجي بينهما، والذي تمخض عنه البدء بوضع آليات لتنفيذ التعاون الاستراتيجي الخليجي - التركي من خلال إقامة لجان مشتركة عدة تغطي أوجه التعاون التسعة التي تشمل التجارة والاستثمار والزراعة والأمن الغذائي والنقل والاتصالات والطاقة والبيئة والسياحة والصحة والثقافة والتعليم.

> العراق أصبح قاعدة انطلاق نحو نفوذ إيراني أكبر تجاه دول الخليج والمنطقة العربية

تركيا والتوازن من الناحية الجيواستراتيجية

إن الحوار الاستراتيجي مع تركيا هو نقلة نوعية في العلاقات والعمل الدبلوماسي الخليجي، وتركيا العدالة والتنمية اتسمت سياستها بالتوازن والاعتدال، وتنطلق من قاعدة الوقوف على مسافة واحدة من كافة دول الشرق الأوسط، وهذا ما يضمن لها القبول وعدم الريبة. ومع ذلك يبقى التمدد الإقليمي مع دول الجوار قدراً جيواستراتيجياً مع تركيا خاصة. وجاء هذا التطور الإيجابي نتيجة لما اتسمت به العلاقات الخليجية-التركية، حين وقعت المملكة العربية السعودية في عام ١٩٨٤ اتفاقية دفاعية وصناعة عسكرية مشتركة برأسمال سعودي وخبرة تركية، وفي ١٩٨٥ سمح ببيع العقارات للرعايا الخليجيين، وقامت السعودية والكويت والإمارات بتمويل مشروع للكهرباء على مضيق البوسفور. ويبدو أن هذه الخطوات تسير في الاتجاه الصحيح، فالصادرات التركية إلى دولة الإمارات كمثال تأتي على قمة الصادرات الخارجية، وتعد أكبر من الصادرات التركية إلى ألمانيا الشريك التجاري التاريخي. والشراكة التركية - الخليجية تأتي بسبب حاجة تركيا إلى النفط وإلى رؤوس الأموال اللازمة لنمو اقتصادها.

أما موضوع التوازن، فقد بات واضحاً تزاحم القوى الإقليمية على موقع الأقوى والمهيمن في الخريطة التي نشأت جراء خروج العراق من معادلة الأمن في الخليج العربي وجاء الطموح التركي مترافقاً مع الرغبة الخليجية في تحقيق التوازن في المنطقة بعد احتلال العراق من جهة، واستمرار طموح إيران النووي من جهة أخرى. فالصيغة الأمثل لأمن الخليج في الرؤية التركية هي تحقيق توازن إقليمي إلى جانب الغرب ومصالحه الحيوية في المنطقة وهو يتوافق مع الرؤية الخليجية جراء ضعف منظومة الأمن الجماعي الخليجي. ولعل ما شكل المنظور التركي هو وجود تحفظ أمريكي على توسع دور أنقرة في منطقة الخليج لأنه يعني التعارض مع مصالح واشنطن في الخليج، وموقف تركيا الرافض للعمل العسكري ضد إيران فضلاً عن دعم إيران بشأن برنامجها النووي السلمي.

وتظل تركيا في تعاونها مع دول الخليج العربية مكسباً استراتيجياً من الناحية الأمنية، لأن لتركيا أكبر جيش في حلف «الناتو» بعد الولايات المتحدة، يقدر بنصف مليون جندي و٩٠٠ ألف من الاحتياط، وتتمتع بخبرات عسكرية عالية، ولها صناعاتها العسكرية، وهي في أمسّ الحاجة للإسهام المالي لدول الخليج في صندوق الصناعات العسكرية. إن دول مجلس التعاون الخليجي ترى أن أمن الخليج العربي يعني الاستقرار السياسي في المنطقة وتنفيذ المشاريع الاقتصادية والتنموية بعيداً عن اندلاع الأزمات الاجتماعية الطائفية والصراعات الإقليمية، التي تهدد الاستقرار الداخلي في المجتمعات الخليجية العربية. لكن دول الخليج ومع وجود قوات «درع الجزيرة» التي مضى على قيامها ثلاثة عقود لم تتبن عقيدة عسكرية موحدة، بسبب التباين السياسي بينها، مما جعلها تندفع إلى التسلح بسبب قوة إيران العسكرية والسلوك السياسي المريب لها في المنطقة وتدخلها ومساندتها لقوى داخل المؤسسات السياسية في العراق وفي بعض دول الخليج العربية، الأمر الذي دفع دول الخليج العربية إلى إبرام عقود تسلح تزيد قيمتها على ٦٣ مليار دولار كما ذكرنا للفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٧). وينبغي عدم إغفال حقيقة المشروع الشيعي الإيراني الذي كما نرى يقابله المد السني التركي الذي يلقى قبولاً من دول الخليج العربية بعامة بهدف التوازن الإقليمي في المنطقة.

آثار واحتمالات الصراع الأمريكي - الإيراني

على دول مجلس التعاون ألا تستبعد احتمال نشوب الحرب واندلاعها، وأن تضع نصب عينها أنها أمام مشهد سياسي رهيب، حيث

إن اندلاع الحرب يعني عدم إمكانية التصور لما تؤول إليه من نتائج، بل كيف يمكن أن تنتهي، لكن من المؤكد وفي كل الأحوال أن تأثيرها المباشر سيكون مدمراً لإيران ولكل دول منطقة الخليج العربي والدول العربية بشكل عام ومن هنا يمكن أن نؤشر الآتي:

❖ كرد فعل انتقامي قد تقدم إيران على مهاجمة المصالح الحيوية الأمريكية في دول المنطقة المرتبطة بعلاقات وثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية، وهذه النقطة باتت تشكل إحدى أبرز نقاط المساومة مع الإدارة الأمريكية، ولعلنا نشهد عنفوان التصريحات الإيرانية العلنية حتى في المحافل الدولية تجاه الولايات المتحدة وحلفائها في منطقة الخليج العربي.

❖ إن اندلاع الصراع المسلح يعني أن تشهد دول الخليج نوعاً من الاضطراب الداخلي بسبب تسخير إيران لكل الأدوات التي من شأنها ألا تكون الخاسر الوحيد، بل لتدفع فيه دول المنطقة ثمنها بعدم الاستقرار والاستنزاف للموارد المالية الباهظة وتقود إلى تراجع التنمية التي تمتد إلى سنوات من الزمن.

❖ إقدام إيران على إغلاق مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية، بخاصة التجارية والنفطية ذات الارتباط العالمي مما يحدث أزمة ليس من اليسير تأمينها وضبطها، إلا بتوافق القوى الدولية الفاعلة في المجتمع الدولي.

❖ أما في حالة التسوية السلمية للأزمة مع إيران، فإن النتيجة تكون قد حسمت لصالح إيران، وهي المنتصرة فعلاً، وينبغي عليها أن تتحمل مسؤولية أمن الخليج والمنطقة من منطق كونها القوة المهيمنة التي لها القول الفصل في كل الامتداد الإقليمي. تلك هي مصادر التهديد المحتملة بشكل عام وباختصار هي صورة الوضع الأمني في الخليج.

وفي الختام نقول لقد ترك احتلال العراق دول الخليج العربية في مواجهة مزدوجة من الإشكاليات والتحديات بعد أن شكّل غياب العراق فراغاً سياسياً، أمام قوة إقليمية مربية متمثلة في إيران التي تشكل خصماً إلى حد ما، وقوة دولية متمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تحسب حليفاً وصديقاً للدول الخليجية العربية غير موثوق به، والتي لها مصالحها الحيوية في المنطقة وهي الأخرى التي تثير سلوكاً مريباً لأصدقائها وحلفائها في المنطقة بفعل مساوماتها السياسية مع إيران، إلا أن هناك نوعاً من التحدي الأمني الداخلي المتصاعد، الذي جاء كإحدى نتائج الاحتلال، المتمثل في التصعيد الطائفي والقومي بل (الكراهية الطائفية) مع أنها متباينة في دول المنطقة، إلا أنها تركت تأثيراً واضحاً في السلوك السياسي للنظم العربية ومنها الخليجية، والقائم على التمييز إلى حد ما، وخاصة ضد الأحزاب ذات الاتجاه الديني، بعد أن ارتبط هذا التصعيد بدولة إقليمية لها مشروعها التوسعي المهيمن تجاه أمن الخليج، الأمر الذي تم من خلاله طرح مشروع (أمن الخليج) من قبل إيران باعتباره مسؤولية دول المنطقة الجيواستراتيجية. ومن هنا يمكن ملاحظة أن كل دولة في الخليج العربي باتت تواجه تحديات وإشكاليات، وبشكل عام تريد دول الخليج العربية أن تكون بمنأى عن النزاعات التي تعصف بالمنطقة إلا أنها في واقع الحال في خضم عملية الصراعات لما للمنطقة من أهمية استراتيجية عالمية ولذلك:

❖ نجد في نبذ الفكر الطائفي والتهميش والإقصاء والعمل على إعطاء اهتمام كبير وأولوية لاحتواء كل صور ومظاهر أي احتقان الطريق القويم والسليم.

❖ تأكيد المواطنة فعلاً بالمشاركة والاندماج والشرعية، وهذه مسؤولية دول المنطقة وكل مؤسسات المجتمع المدني وأجهزة الإعلام على اختلافها في تعميق مفهوم المواطنة، ولا بد من الاعتراف بأن كافة النظم السياسية العربية باتت تحت وقع الشارع العربي الذي سيعصف بثورات وانتفاضات شعبية لكون أن هذه النظم تمارس الكراهية الطائفية والإقصاء والقمع وحرمان الشعوب من ثرواتها.

التصدي للفكر الطائفي في العراق ودول الخليج لم يعد خياراً بل مطلب غير قابل للتأجيل

❖ التنوع في خيارات الاصطفاف إلى جانب القوى الكبرى، ونرى من المفيد أن توزع علاقاتها مع أكثر من حليف قوي وليس بالضرورة نوعاً من التحالف العسكري، بل إقامة شبكة من العلاقات الاقتصادية الاستراتيجية والمشاريع التنموية عالية التكلفة والتي ليس من السهولة التنازل عنها في حالة الاضطراب السياسي في المنطقة.

❖ بناء قوة عسكرية ذاتية بنوعية رادعة لقوى طامعة، والعمق الاستراتيجي لها الأمة العربية، بدلاً من القوى الخارجية المساومة والضاغطة في لحظة زمنية.

❖ إمكانية التعامل مع الخصوم والأصدقاء بفاعلية سياسية لاتغيظ الخصوم ولا تغضب الأصدقاء، ولا بد من إدراك حقيقة أن تكون دول المنطقة تقف على مسافة واحدة من إيران وتركيا، فكلاهما يجد في المنطقة نفوذه ومصالحة ومشاريعه.

❖ أن تبذل دول مجلس التعاون جهوداً للحيلولة دون نشوب حرب جديدة في المنطقة، والعمل على التسوية السلمية، التي ينبغي ألا تأتي على حساب مصالحها.

❖ تقع مسؤولية كبرى على الدول العربية في تجنيد كل إمكاناتها بهدف الحيلولة دون تفاقم الصراع الطائفي في العراق ودول الخليج العربية والتصدي لكل المشاريع الهادفة إلى تفتيت مقومات الأمة وتضامنها ووحدة مصيرها ●

*أستاذ مساعد - كلية العلوم السياسية - جامعة الموصل

صناعة الإرهاب وتجارة الأمن

أصبحت صناعة الإرهاب رائجة اليوم لتبرير تجارة الأمن والمرتزقة، وما تطلق عليه الشركات الأمريكية «تجارة الأمن»، وتعد من الصفقات التجارية المربحة للغاية، وتفوق إيراداتها المالية حالياً مداخل النفط والذهب في العالم، خصوصاً بعدما ارتبطت هذه التجارة بمبررات وهمية صنعتها دوائر المخابرات والشركات الكبرى، السلاح، المرتزقة، المعدات، المعلومات، والفضاء.. إلخ.

د. مهند العزاوي *

جاءت هذه المبررات على شكل تهديد عالمي أطلق عليه (الحرب العالمية على الإرهاب) تذكيها نظريات راديكالية متشددة تتسق بمفاهيم المحافظين الجدد في أمريكا، وبدوافع اقتصادية تقودها فلسفة (مدرسة شيكاغو) لمنظرها ميلتون فريدمان بذراعيها الصدمة والعنف المطلق والتي يعتنقها عدد كبير من المحافظين، خصوصاً أن الشركات الكبرى باتت تسيطر وبشكل تام على مجريات ومقدرات صنع السياسة العالمية، وتتحكم في مصير الدول والأنظمة والشعوب، وسعت إلى فتح أبواب دول العالم على مصاريعها، واخترقت شعوبها وأنظمتها ومؤسساتها، وإعادة تشكيلها بشكل تعسفي يخدم مخططاتها، وألغت بذلك مفاهيم الوطن والأمة والمنظومة القيمية والجيوش المهنية، وفق مفاهيم خصخصة الحرب والاستحواذ على الرقع الدولية، وباستخدام (فوبيا) التنظيمات المسلحة التي أسهمت بنشرها وبشكل هلامي في العالم، والتي لا يمكن حصر وجودها وتنظيماتها والحدس بأفعالها، وكذلك صعوبة التأكد من أنها تقف خلف ما تروج له وسائل الإعلام المرتبطة بأجندة صناعة الإرهاب العالمي، وفي الغالب يجري تضخيم التهديد (صناعة العدو)، وخصوصاً أننا نعيش اليوم عالم الاتصالات المتطور، والتقنيات الرقمية الحديثة، وتسوده حمى الدعاية السياسية الإعلامية والمأجورة منها، وبذلك تم اغتيال النظام الرسمي العالمي ومنظوماته الوطنية التي تضع مفاهيم العقيدة الأمنية مبهمة على الدوام، وبذلك اخترقت كافة الحدود السياسية للدول، وأصبح العالم ميداناً حراً وسوقا مفتوحة لشركات المرتزقة والمعلومات والإلكترونيات والسلاح، وبذلك تحافظ على البيئة الأمنية الاستراتيجية الدولية والإقليمية مضطربة ومتقدة لغرض ديمومة تجارتها وما تسميه صناعة الإرهاب وتجارة الأمن.

«عقيدة رامسفيلد» تحطم بيروقراطية الجيش

يعتبر رامسفيلد وتشيني عرابي الانهيار العالمي، واندثار القيم العسكرية ومهنيتها وخصائصها، وذلك من خلال تبنيهما فلسفة خصخصة الحرب والإرهاب، وإشراك المرتزقة في الأعمال الحربية وصناعة الأعمال الإرهابية ذات التقنية الحديثة، خصوصاً في ما يتعلق بالعمليات الخاصة والاستخبارات والتحقيق والأسلحة المتطورة والقدرات اللوجستية الإدارية والاتصالات وغيرها، مع اقتصار الجندي على القتال فقط، وتعد هذه الفلسفة مدمرة للجيوش ونهجها المهني ومنظومتها التكاملية، وأضحت الجيوش بهذه الشاكلة تفكر بأن تقاتل من أجل المال لا من أجل العقيدة أو الدفاع عن تراب الوطن، وحصر الولاء للمالك والراعي المالي والمتعهد السياسي بدلاً من الشعب والدولة، وقد جرى بالفعل إخضاع المؤسسة العسكرية الأمريكية لهذه الصفقات، خصوصاً بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وقد تمخض عنها إبرام صفقتي

تحتفظ «بلاك ووتر» بسجل بياني لـ 21 ألف عنصر سابق في القوات الخاصة والجنود وعملاء تطبيق النظام المتقاعدين

حرب أفغانستان والعراق من قبل المحافظين الجدد في أكبر عملية نهب عرفها العالم، وفي حرب العراق جاء رامسفيلد بأكبر جيش للمقاولين من المرتزقة لم يسبق له مثيل، وقدر بما يقارب الـ ١٠٠ ألف مرتزق، وأصبحت النسبة العاملة جندياً نظامياً واحداً يقابله مرتزق، وقد اعتبر رامسفيلد رسمياً أن المقاولين جزء من الآلة الحربية الأمريكية، وبذلك أعلن الحرب على (البنتاغون) لتمهيد الطريق أمام استخدام القطاع الخاص في شن حروب أمريكا وكصفقة تجارية مربحة، واعتمدت سياسة (البنتاغون) الجديدة على القطاع الخاص، وتوسيع نطاق الأعمال السرية، وأنظمة الأسلحة المتطورة، واستخدام أكبر للقوات الخاصة والمقاولين والطائرات من دون طيار، وتعد تجارة مربحة للغاية، وأصبحت ما يعرف بـ «عقيدة رامسفيلد» تحطم بيروقراطية الجيش المهنية التقليدية والضرورية والقيم الإنسانية والأخلاقية في العالم، وهذا فتح المجال الواسع لاستخدام المرتزقة في كل مظهر من مظاهر الحرب بما في ذلك القتل باسم الدولة والجيش والنظام الرسمي الدولي.

وتولى ديك تشيني حليف رامسفيلد منصب وزير الدفاع إبان حرب الخليج ١٩٩١، وقد أعد دراسة عند ترؤسه شركة (هاليبرتون) حول كيفية خصخصة سريعة للعسكرية الأمريكية، علماً أن رامسفيلد وتشيني كانا أعضاء أساسيين في (مشروع القرن الأمريكي الجديد) الذي طرحه اليمين المتشدد في أمريكا كتوصيف للحرب الأيديولوجية المقبلة، وقد نشر مشروع القرن الأمريكي الجديد تقريراً سماه (إعادة بناء دفاعات أمريكا ؟القوى والموارد للقرن الجديد)، واعترف التقرير بوضعه رؤية لإصلاح آلة الحرب الأمريكية إصلاحاً شاملاً كما يزعم، وهذا يتطلب حدثاً كارثياً أو محفزاً حربياً مثل (بيرل هاربر جديدة)، وبالفعل بعد سنة شهد العالم أحداث ١١ سبتمبر التي استثمرت بشكل وحشي لغزو العالم، وجاءت كمحفز حربي لهيكلة عقول الرأي العام وحشده حول صفقة (الحرب العالمية على الإرهاب)، ويعد تبريراً غير مسبوق للمضي قدماً في الأجندة الراديكالية التي وضعها العملاء السريين من المحافظين الجدد وممن تسلقوا السلطة في ظل إدارة بوش لعسكرة العالم وتسويق (فوبيا) الأمن المكلفة عبر العالم.

حروب تغير الأنظمة السياسية والنهب الاستعماري

تميزت إدارة الرئيس السابق جورج بوش بتوزيع الأدوار والمناصب على المحافظين دعاة الحروب التجارية، وقد تكدس في (البنتاغون) عدد منهم ومن المؤدلجين بمفاهيم راديكالية متشددة كمعبر لخلفياتهم المالية والمرتبطة بالشركات الكبرى، أمثال بول وولفويتز، ودوغلاس فيث، وزلماي خليل زاد، وستيفن كامبون، ومديرين تنفيذيين قدماء في الشركات المدمجة، وكثيرون منهم في شركات كبرى لصناعة الأسلحة أمثال نائب وزير الدفاع بيت الدريدغ- شركة أيرو سبيس، ووزير الجيش توماس وايت-شركة أنرون، ووزير البحرية غوردون انغلند-شركة جنرال داينميكس، ووزير سلاح الجو جيمس روش- شركة نورثروب غرامان وجاءت القيادة المدنية الجديدة إلى (البنتاغون) بأهداف أساسية ذات منحى استراتيجي، مما يؤكد حقيقة صناعة السياسة والحرب من قبل الشركات وبطابع تجاري بحت ولعل أبرز مرتكزاتها:

أصبح العالم ميداناً حراً وسوقاً مفتوحة لشركات المرتزقة والمعلومات والإلكترونيات

١- ديمومة حرب تغير الأنظمة السياسية في الدول الاستراتيجية المستهدفة.

٢- ديمومة النهب الاستعماري بمرحلتين الأولى، تجريد الأرض من ثروتها والثانية، تجريد البلد من أراضيه.

٣- تطبيق عملية الخصخصة وفق عقيدة فريدمان بالصدمة والعنف.

٤- فتح سوق الشركات والاستثمار داخل المؤسسة الأمريكية كأسبقية أولى.

٥- إلغاء فلسفة الدولة والنظام الرسمي الدولي وقيود القانون الدولي.

٦- غزو دول الاهتمام الاستراتيجي وإلحاق بيئتها السياسية ومناخها الاجتماعي لتصبح دولاً شركاتية تابعة بعد تحطيم قدراتها واقتلاع مرتكزاتها الثقافية والفكرية والمؤسساتية.

٧- ديمومة الحرب العالمية على الإرهاب كمبرر أساسي لصناعة الإرهاب وتجارة الأمن.

٨- قرصنة رؤوس الأموال الأمريكية على محاور السياسة الخارجية الأمريكية وتطويع القوة لتنفيذها ضد الدول المستهدفة.

٩- تعميم فلسفة تجزئة الحرب وخصخصة الموارد خارج مسارح الحركات.

حروب القسم الخامس في القوة الأمريكية الشاملة

تعد مجموعة شركات «بلاك ووتر» جيشاً خاصاً مخيفاً وخطيراً، يسيطر عليه شخص واحد يخوض حروباً غير شرعية متعددة، وهذه الشركة إحدى الشركات المتعهدة بتطبيق الحرب العالمية على الإرهاب كمبرر ومعالجة، وقد اتسعت مهامها وفعالياتها، وتغلغلت في المؤسسات الأمريكية، وخصوصاً دوائر صنع واتخاذ القرار في واشنطن، وتصنفها العقيدة العسكرية الأمريكية

على أنها (القسم الخامس في القدرة الأمريكية الشاملة) بعد الجيش، البحرية، سلاح الجو، المارينز، بلاك ووتر.

وتحتفظ «بلاك ووتر» بسجل بياني لواحد وعشرين ألف عنصر سابق في القوات الخاصة، والجنود، وعملاء تطبيق النظام المتقاعدين، اللذين يمكن أن تستدعيهم في أي لحظة كجيش احتياط، وتمتلك «بلاك ووتر» أسطولاً خاصاً من الطائرات، وكذلك الهليكوبتر الهجومية، وحوامات، وفرقة من مناطيد الرصد الصغيرة، والطائرات المسيرة، وتدير الشركة فرقة استخبارات خاصة بها، وتعتمد الشركة في تعيين مديريها من كبار المسؤولين السابقين في الجيش والاستخبارات حصراً، وأن بعض مديريها التنفيذيين يتباهون بانتمائهم إلى «فرسان مالطة» ذات السيادة، ولديها صندوق العمليات الأسود السري، والذي لا تكشف عن حقيقة وأسعار عقودها مع الحكومة الأمريكية، وكالة الاستخبارات الأمريكية، والشركات أو الأفراد والحكومات الأجنبية المتعاملة معها، وتستطيع مجموعة «بلاك ووتر» أن تزعزع أنظمة وحكومات كثيرة في العالم وفق نظرية صناعة العدو، وتذكي صراعات ونزاعات عرقية وطائفية لتنفيذ مخططات التفكيك السياسي وخصوصاً في العالم العربي والإسلامي، وكذلك تنفذ عمليات قذرة وسط حشود المدنيين للتأثير في المسرح السياسي عبر ما يسمى «الحركة» ضمن حرب الصدمة النفسية، وذلك لاحتكامها إلى مفاعيل القوة والحصانة والقدرة المكتسبة، مع قدرتها على التأثير في ميدان السياسة الدولية وعبر لوبي «بلاك ووتر» المتخندق في مركز صنع القرار الأمريكي في واشنطن.

وتوسعت شركة بلاك ووتر في العراق كثيراً، وفي عهد بريمر أتاح لها العمل وبحصانة قانونية، وقد أصدر بريمر السيئ الصيت القرار ١٧ في ٢٠٠٤/٦/٢٨، ويعطي بذلك حصانة من الملاحقة القانونية في العراق، في حين يخضع الجيش الأمريكي لمساءلة قانونية عسكرية تتعلق بقواعد الاشتباك، وهذا شجع على رواج سوق العراق للمرتزقة كأحد العوامل المغذية للعنف والإرهاب ضمن فلسفة الصدمة، وأضحت تلك الشركات قوة خفية خطيرة تتحكم في مقدرات العراق السياسية والاقتصادية والأمنية وكذلك العسكرية، حيث كلف العقيد توماس إكس ببناء الجيش الجديد بعد غزو العراق، ويلاحظ أن سلوك عمليات الجيش الحالي يتسق تماماً مع الفلسفة العملياتية لدوائر الـ «إف بي آي» وشركات المرتزقة الأمريكية وتبدو كقوات شرطية فقط.

وأصبح عدد شركات المرتزقة الأجنبية في العراق ما يقارب الـ ٦٠ شركة، وقد أسست (اتحاد الشركات الأمنية في العراق-PSC)، ناهيك عن توسيع قدرتها المكتسبة وأذرعها، وتشكيل شركات بواجهات عراقية لتقوم بتجنيد الشعب البائس الجائع للعمل في مجال الأمن السياسي لقوات الاحتلال الأمريكي في العراق، وبرواتب زهيدة تتراوح بين (٦٠٠- ٨٠٠) دولار في الشهر، بينما يتقاضى المجند الأمريكي أو البريطاني ١٢٠٠ دولار في اليوم. وهنا نقف أمام حقيقة تشير إلى أن تدمير وتجريف مؤسسات الدولة العراقية كان مخططاً له بعناية ولم يكن ذا طابع استراتيجي وعقائدي راديكالي فحسب، بل ذو منحى اقتصادي وفق فلسفة (مدرسة شيكاغو) - فريدمان، وجرت بالفعل خصخصة مؤسسات ومرافق الدولة العراقية بالكامل منذ أيام الصدمة الأولى في ظل نيران الحرب والإرهاب الدولي، وبلغت تكاليف تشكيل القوات المسلحة الحالية أرقاماً فلكية وبما يزيد على تريليون دولار، وتعد تلك الترتيبات من أبجديات الأمن السلبي لديمومة حمى الإرهاب، التي لم تكن موجودة أصلاً في العراق قبل غزوه، وقد أصبحت صناعة الإرهاب أمراً ضرورياً لهذه التجارة الرائجة والتي تستنزف الشعوب والمجتمعات والدول، وتستنزف ثوراتها، وفق فلسفة الخوف وصناعة التخويف، خصوصاً إذا علمنا أن مرتكزات الاستراتيجيات الأمريكية الثلاث (العسكرية - النووية - الأمن القومي) عاملها المشترك محاربة ما تسميه (الفاعلين غير الحكوميين) كالقاعدة والتنظيمات المسلحة الأخرى، مما يؤكد هيمنة هذه الشركات على مقدرات السياسة الداخلية والخارجية الأمريكية، وكان آخر مقترح لـ «البنتاغون» مطالبة بتشكيل جيش صغير في العراق لحماية الوجود السياسي الأمريكي بعد (ترقيق) القطعات أو انسحاب جزء منها وفق رقع محسوبة ضمن (المهارشة) الاستراتيجية في المنطقة.

تميزت إدارة بوش بتوزيع الأدوار والمناصب على المحافظين دعاة الحروب التجارية

وأخيراً نقول إن العراق والعالم العربي يتجهان إلى منحدر خطير تقوده هذه الشركات بشكل متداخل، وهي متغلغلة في مرافق الحياة كافة، وتصنع الحدث لتعرض المعالجة، وقد أصبح هاجس الدول اليوم هو الحرب على الإرهاب من دون الالتفات إلى خطورة عسكرة المجتمعات والانكشاف الحربي والتفكيك السياسي والحرب الديموغرافية والإرهاب الفكري، وكل تلك المخاطر تعد منظومة متكاملة لتكون عوامل مغذية لصناعة الإرهاب وتجارة الأمن التي تسوقها (كارتل) الشركات ●

*رئيس مركز صقر للدراسات الاستراتيجية

الإرهاب من وجهة نظر جورج تينيت

أكد مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية السابق جورج تينيت في مذكراته أنه وإدارته كانوا يتوقعون أعمالاً إرهابية ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وقال إن تَعرُضنا إلى هجمات إرهابية قبل ٢٠٠١/٩/١١م كان أمراً محتملاً، فعناوين ومانشيتات الصحف والمجلات كانت تعبر عن ذلك باستمرار، حيث إن ظهور قضية الإرهاب على الساحة بدأ بتفجير ثكنات مشاة البحرية في بيروت في أوائل الثمانينات من القرن الماضي.

برهان إبراهيم كريم *

بهذا التحديد فكأنما أراد تينيت أن يبرئ بلاده وإسرائيل وقوى الاستعمار والنازية والفاشية من صفة الإرهاب ومن تصرفاتهم الإرهابية، ويتطوع ليمنحهم شهادة براءة على أنهم أبرياء لم يسبق لهم أن مارسوا الإرهاب والإجرام والعدوان، وأن ضحايا الحربين العالميتين ليسوا أبرياء. وهذا الخلط قصد منه أن يتوافق مع خلط ومكر ونفاق إدارته بخصوص موضوع الإرهاب، ثم يتابع قائلاً:

❖ أعلنت وكالة المخابرات في عام ١٩٩٣م أن أسامة بن لادن أحد كبار ممولي الحركات الإرهابية الإسلامية في البوسنة وكشمير والأردن وتونس والجزائر واليمن.

❖ كانت تنافس أسامة بن لادن (يو.بي.إل. وهو رمز ابن لادن لدى الوكالة) عشرات الجماعات الأخرى، لكي تحظى هي الأخرى بالاهتمام، كحركة حماس والجهاد المصرية. ومرة أخرى ينافق ويدلس تينيت حين يقزم المقاومة لتحرير الأوطان على أنها نوع من لفت الانتباه.

❖ أدركنا جميعاً في الوكالة والإدارة عام ١٩٩٦م، أن أسامة بن لادن أصبح زعيم منظمة إرهابية عالمية، وأنه يريد ضرب الولايات المتحدة الأمريكية في عقر دارها، وأن «القاعدة» تحاول الحصول على مواد لتصنيع أسلحة كيماوية وبيولوجية وإشعاعية ونووية، وأن ابن لادن قام بشراء خدمات فيزيائي مصري للعمل في هذه المشاريع، وأن تجاربه تركزت حول إنتاج غازات سامة لاستخدامها ضد القوات الأمريكية المنتشرة في المنطقة. وأبلغنا أحد المنشقين عنه أن ابن لادن أرسل قبل ثلاث سنوات بعض رجاله للعمل كمستشارين لدى محمد فارح عيديد في الصومال، وأن انسحاب قواتنا من الصومال ألهب حماسته حين قال: إن الولايات المتحدة الأمريكية نمر من ورق، يمكن هزيمته على نحو أسهل مما كان عليه الحال مع الروس في أفغانستان. ونقلت صحيفة (الاندبندنت) البريطانية في يوليو ١٩٩٦م تصريحاً منسوباً إليه يعتبر أن هجمات (الخبر) هي بداية الحرب بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية.

❖ رحل أسامة بن لادن إلى باكستان في ١٩٩٦/٥/١٩م بعد أن شعر بالخطر من وجوده في السودان، ثم اتجه إلى أفغانستان ليتحالف مع الملا عمر زعيم طالبان.

❖ أقامت الوكالة محطة واحدة أعطيناها اسم محطة الفضيلة، ثم اسماً كودياً آخر هو محطة (أليس). وهذه المحطة عهد إليها بتولي حلقات تمويل الإرهاب، واستطاعت هذه المحطة في عام ١٩٩٩م تجميع كل ملامح الصورة عن أسامة بن لادن لتقدمه للوكالة كآلة للشر، وليس مجرد شخص أحمق تكتظ جيوبه بالمال. «وهذا الكلام معناه أن ابن لادن بريء من الإرهاب».

❖ أثناء حرب أسامة بن لادن على الروس أو المغامرة السوفييتية الفاشلة في أفغانستان، لم تكن لوكالة المخابرات المركزية أي اتصالات مع أسامة بن لادن. والمضحك في كلام جورج تينيت أنه

تينيت: استنتجت من أسماء ركاب الطائرات أنه ما من شك بأن تنظيم القاعدة وراء هجمات الحادي عشر من سبتمبر

يصف حرب الروس في أفغانستان على أسامة بن لادن الذي يعتبره زعيم الإرهاب بالمغامرة الفاشلة وليست بحرب على الإرهاب. «وهذا هو المكر والكذب والنفاق والخداع».

❖ حين عاد أسامة بن لادن إلى المملكة العربية السعودية في أوائل التسعينات من القرن الماضي لم يرحب به، ولم يكن مرغوباً وجوده في السعودية من قبل السلطة هناك، التي نزعت عنه الجنسية السعودية عام ١٩٩٤م. فذهب إلى السودان حيث لاقى ترحيباً أكثر حرارة، ودعاه حسن الترابي لكي يتولى تدريب المقاومين الشماليين للتصدي للانفصاليين المسيحيين في الجنوب، وإقامة شركات اقتصادية وتجارية ومشاريع زراعية وصناعية في السودان.

❖ طرحت عملية اغتيال ابن لادن من قبل الوكالة في عهد كلينتون، لكن المعضلة هي صعوبة تحديد مكانه، ولذلك كانت وجهة نظري هي هجوم كاسح على مراكز تدريب «القاعدة» ومعاقلها لتدمير التنظيم برمته كإجراء وقائي، واستمت من أجل ذلك، لكن لم يستمع إلي أحد من كلتا إدارتي بيل كلينتون وجورج بوش الابن.

ويستغرب جورج تينيت لجوء بعض أفراد إدارة الرئيس السابق جورج بوش إلى التعبير عن صدمتهم إزاء حجم وطبيعة هجمات الحادي عشر من سبتمبر، حيث يسهب في فضحهم وتعريتهم بسرده للحقائق الدامغة. قائلاً:

حاول تينيت أن ينسب لنفسه النجاح في أفغانستان والفشل إلى غيره بالعراق

١- حذرتهم تكراراً ومراراً وفي كل مناسبة، وحتى قبل سنوات من وقوعها، من خطر تنظيم القاعدة، وبذلت كل ما بوسعي لكي ألفت انتباههم إلى هذا التنظيم وتهديداته.

٢- في عام ١٩٩٥م نشرت الوكالة تقديرات المخابرات القومية، بعنوان «التهديد الإرهابي الخارجي داخل الولايات المتحدة». وحذرنا من تنامي خطر الراديكاليين الإسلاميين، وقدرتهم على شن هجمات داخل أمريكا. وحددنا الأهداف المحتملة للهجوم وهي: الرموز الوطنية كالبيت الأبيض، والكونغرس، والرموز الرأسمالية كحي المال وول ستريت. وحددنا أيضاً الأدوات التي ستستخدم، وأنها ستكون الطائرات المدنية كهدف مغر لهذه الهجمات. وأكدنا ذلك التقرير بتقرير آخر عام ١٩٩٧م، وبجلستي الاستماع بنفسي أمام الكونغرس عامي ١٩٩٧-١٩٩٨م، ومن قبل أن يصدر أسامة بن لادن فتواه بقتل الأمريكيين وحلفائهم في شتى بقاع العالم سواء أكانوا من العسكريين أم المدنيين.

٣- قدمت للرئيس كلينتون في ديسمبر عام ١٩٩٨م ملخصاً استخباراتياً بأن ابن لادن يستعد لخطف طائرات ركاب وشن هجمات.

٤- أرسلت لكبار المسؤولين عن شركات الطيران ما بين الأول من إبريل وحتى ١١ سبتمبر ٢٠٠١م ما يصل إلى ١٠٥ موجزات استخباراتية تحمل التحذيرات نفسها.

٥- بح صوتي من كثرة نداءاتي لإدارة كلينتون لكي تستمع إلي بعد تفجيرات سفارتينا في نيروبي ودار السلام، وتفجير المدمرة كول (U.S.S) في اليمن بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/١٢م، وأنا أطالب بضرورة الذهاب إلى معاقل القاعدة في أفغانستان لتدميرها، وبينت لهم أن الانتظار والتأخر ليس في صالحنا، وأكدت للجنة التحقيق في هجمات سبتمبر حرفياً: أن الولايات المتحدة الأمريكية تقاعست عن الرد على الهجوم على المدمرة (كول).

٦- قرأت وكالة المخابرات (C.I.A) هجمات ٢٠٠١/٩/١١م قراءة صحيحة ودقيقة قبل وقوعها. وفي أول جلسة لي مع مستشارة الأمن القومي كوندليزا رايس في ٢٠٠١/١/٢٩م عرضت لها تهديدات «القاعدة»، وقدمت لها الحل لدرء الخطر، وهو ضرب معاقل القاعدة في أفغانستان بالصواريخ، مع تحييد باكستان أولاً، ثم الدفع ببرويز مشرف للتعاون معنا ثانياً، مع دعم تحالف الشمال بزعامة أحمد شاه مسعود لمواجهة باكستان وإسقاط طالبان. وبقيت منذ تلك اللحظة أدق ناقوس الخطر باستمرار في كل اجتماع وبشكل متكرر، وقدمت لها تحذيرات عديدة مرات عدة بأن الهجمات باتت وشيكة، وأهمها وأخطرها وآخرها قبل وقوعها، ولولا بيروقراطية إدارة بوش لكان من الممكن تفاديها.

٧- حذر رايس مساعدها ديك كلارك مسؤول مكافحة الإرهاب في مجلس الأمن القومي التي تتولى رئاسته، والذي انزعج هو الآخر مثلي من عدم اهتمام إدارة بوش بقضية الإرهاب، وقدم كلارك مذكرة عاجلة أوصى فيها باتخاذ إجراءات فورية ضد تنظيم القاعدة وهي بعنوان «استراتيجية الحد من تهديد الشبكات الجهادية للقاعدة.. الوضع الراهن وسبل المواجهة»، وأوصى بنفس ما كنت أوصي به، وأبدى مخاوفه من احتمال وجود عناصر نشطة للقاعدة داخل الولايات المتحدة الأمريكية، ثم أرسل كلارك مذكرة أخرى إلى رايس بتاريخ ٢٠٠١/١/٢٥م، يبلغها بالحاجة الماسة لعقد اجتماع عاجل لقيادات مجلس الأمن القومي لبحث استراتيجية مواجهة القاعدة، لكن لم يعقد الاجتماع.

٨- في مارس ٢٠٠١م سلمت ستيفن هادلي نائب رايس في مجلس الأمن القومي قائمة بصلاحيات تريد الوكالة الحصول عليها لمطاردة ابن لادن، لكنه بعد يومين طُلب مني سحب الطلب، وأخبرني بأن الإدارة ستعيد النظر في سياستنا تجاه القضية برمتها. لكن لم ينفذ منها شيء.

٩- في ٢٠٠١/٥/٣٠م اصطحبت معي إلى اجتماعي الأسبوعي مع رايس نائبي جون ماغلوكين وكوفر بلاك رئيس مكافحة الإرهاب في الوكالة ومساعده ريتش بي. وعرض ريتش في الاجتماع المؤشرات

والأدلة على أن هناك هجوماً وشيكاً وقادماً ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وكان ما عرضه مرعباً حقاً، وحضر مع رايس ديك كلارك وماري ماكارثي، وأبلغنا رايس بأن أحد كبار نشطاء «القاعدة» ويدعى «أبو زبيدة» يخطط لمهاجمة طائرات ركاب، وقدم كوفر قائمة بمخططات للقاعدة تمكنت الوكالة من رصدها، وهجمات ستنفذها القاعدة على أهداف داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

١٠- في ٢٠٠١/٧/١٠م وبفعل تلال التقارير المرعبة التي لا تقبل الدحض، والتي يشيب لهولها شعر الرأس، اتصلت هاتفياً برايس طالباً عقد لقاء معها لاطلاعها على تهديدات «القاعدة»، وبدأت الاجتماع بجملة استهلالية هي: هناك هجوم إرهابي كبير سيقع في الأسابيع أو الشهور المقبلة. وعرض ريتش بي الذي اصطحبته معي هو وكوفر رسماً توضيحياً لتجمع سبع معلومات استخباراتية خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية، وكلها تتنبأ بهذا الهجوم. وقال ريتش بي: إن الاستعدادات للهجوم قد تمت بالفعل، وأن الهجمات يمكن أن تكون متعددة ومتزامنة ومن دون تحذير مسبق أو محدد، وأن «القاعدة» تنتظر وتبحث عن نقطة ضعف لاستغلالها. وهنا طرحت رايس السؤال المتوقع: ماذا يتعين علينا أن نفعل؟ فرد كوفر على الفور: هذا البلد بحاجة الآن إلى الانتقال إلى وضع الحرب. وعادت رايس لتسأل: وما الذي يمكننا عمله للانتقال إلى وضعية الحرب؟ ولا أدري ما إذا كان الرد جاء على لساني أم على لسان كوفر: علينا أن نحصل على الصلاحيات التي سبق وتقدمنا للمطالبة بها في شهر مارس الماضي، لكن قبل ذلك يتعين على الرئيس بوش تعديل سياسته بما يتوافق مع الوضع الجديد. وهو ما أكدت رايس أنه سيحدث، لكن بيروقراطية إدارة بوش حالت دون منحنا الصلاحيات وذهبت آمالنا أدراج الرياح. وذلك رغم توالي التقارير والمعلومات الاستخباراتية على التوالي حتى تاريخ ٢٠٠١/٩/١٠م والتي تؤكد أن هجوماً كبيراً سيقع.

١١- سعت «القاعدة» ما بين عامي (٢٠٠٢-٢٠٠٣ م) إلى شراء أسلحة نووية من روسيا، إلا أننا تمكنا من إحباط العملية. ورغم ذلك فالقاعدة لا تزال تبحث عن سلاح نووي، وهذا هو التهديد الرئيسي، لأنهم يدركون أنه في حال نجاحهم في ذلك سيغيرون التاريخ.

١٢- لقد حاول كبار المسؤولين في إدارتين خدمت فيهما «بيل كلينتون + جورج بوش» أن يفعلوا ما يرونه الأفضل للولايات المتحدة الأمريكية، ويتعين أن يدور النقاش حول نتائج عملهم، والوسائل التي اتبعوها، وينبغي ألا يكون النقاش حول دوافعهم.

وقال جورج تينيت عن أحداث ٢٠٠١/٩/١١م «:في صبيحة ذلك اليوم الذي غيّر كل شيء بما فيه حياتنا ووجه أمريكا، كنت أتناول فطوري مع السيناتور الأنيق ديفيد بورين في فندق سانت ريغس بواشنطن حوالي الساعة ٨:٣٠، وكان الرئيس بوش في فلوريدا حيث لا تقرير يومياً لأقدمه له بسبب سفره، وكان ديفيد هو من انتقاني من العدم عام ١٩٨٧م لأخدم كرئيس أركان لجنة الاستخبارات التابعة لمجلس الشيوخ التي كان يترأسها. وما كدت ألتقيه، حتى هرع إلي تيم وورد مرافقي والمسؤول عن حراستي، وملامح القلق بادية على محياه، فانتحيت بجانبه، وأبلغني بأن طائرة اقتحمت البرج الجنوبي لمركز التجارة العالمي، فأبلغت بورين بهذا الخبر، وتساءل عما إذا كان زكريا موسوي متورطاً في هذه الهجمات، وهرعت بسيارتي إلى مكتبي، واتصلت وأنا في الطريق برئيس أركاني جون موسيمان، وطلبت منه جمع كبار ضباط الأركان لعقد اجتماع فوري. وفي الساعة العاشرة طلبنا من موظفينا بالوكالة العودة إلى منازلهم، وحاولت الاتصال بمايك موريل الذي كان مسؤولاً عن استقبال موجزي الاستخباراتي للرئيس عندما لا يكون الرئيس في واشنطن. لكنه لم يكن موجوداً، حيث كان برفقة الرئيس. وأبلغني مايك موريل فيما بعد بأنه ومستشار الرئيس بوش كارل روف والمتحدث باسم البيت الأبيض آري فليتشر كانوا يركبون سيارة الغولف الصغيرة، عندما تلقى آري مكالمة تسأله عما إذا كان يعرف أي شيء عن أن طائرة ضربت مركز التجارة. وعلى الفور طلب مايك مركز عمليات الوكالة، فردوا عليه بأن الطائرة لم تكن صغيرة. بينما كان مايك الذي شاهد الهجوم على البرج الثاني ينتظر انتهاء بوش من لقائه مع تلاميذ وأساتذة المدارس الابتدائية. وعلى متن طائرة الرئاسة، سأل الرئيس بوش مايك: عما إذا كانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين هي فعلاً مدبرة الهجمات. فرد عليه مايك: ليس محتملاً، فالجبهة الشعبية ليست لديها الإمكانات لعمل هذا». ويتابع تينيت كلامه فيقول في مذكراته:

حاول تينيت التدليس في مذكراته والخلط بين الإرهاب والمقاومة الوطنية المشروعة

١- استنسخت أسماء ركاب الطائرات فوجدت أنه ما من شك في أن تنظيم القاعدة وراء هذه الهجمات.

٢- اتصل معي نائب الرئيس ديك تشيني ليسألني عما إذا كنت أتوقع المزيد من الهجمات؟ فأجبته بالنفي، لأن تجربتنا مع القاعدة تثبت أنها ستكتفي بهذا القدر في هذا اليوم.

٣- وبعد عودة الرئيس بوش سألني عمن نفذ هذه الهجمات، فأجبته كما أجبت تشيني «:القاعدة».

٤- عندما أبلغت الرئيس عن المحضار والحازمي، صرخ في وجه مايك موريل قائلاً: كان من المفترض أن أكون أول من يعلم. وكان الرئيس رابط الجأش ومحتفظاً بتركيزه، وألقى خطابه للأمة الساعة ٨,٣٠ من اليوم نفسه، ضمنه ما أصبح يعرف بمبدأ بوش. وهذا المبدأ يعني بالنسبة لنا أن القيود التي طالما فرضت علينا، وغلّت أيدينا، قد

رفعت أخيراً. والحادث صقل رأس بوش، وحوله بطريقة لم يكن أحد ليتنبأ بها، حيث شهدت قيادته التالية اختلافاً هائلاً.

٥- فوجئ جورج بوش عند إقرار الحرب على أفغانستان بأن وزارة الدفاع «البنتاغون» لم تكن لديها خطة جاهزة لمهاجمة القاعدة وطالبان في أفغانستان متى حانت أو سنحت اللحظة المناسبة، وشعر بخيبة أمل. وهنا ركزت كمدير للوكالة على أن المخابرات هي التي ستقود هذه الحرب، وليست القوة العسكرية المطلقة فقط. «وهنا على ما يبدو يريد تينيت أن ينسب إلى نفسه النجاح في أفغانستان، بينما ينسب الفشل إلى غيره في العراق. ولا ندري ما هو حاله الآن ونجاحه يتآكل في أفغانستان وباكستان».

٦- بلورنا خطة من جديد يوم الجمعة بتاريخ ٢٠٠١/٩/١٤م. وعرضتها في ٢٠٠١/٩/١٥م في اجتماع كامب ديفيد حضره الرئيس ونائبه تشيني ووزير الخارجية باول ومعاونه ريتشارد أرميتاج ووزير الدفاع رامسفيلد ونائبه بول وولفويتز ورايس وستيفن هادلي وجون أشكروفت المدعي العام وروبرت موللر المدير الجديد لمكتب التحقيقات الفيدرالي. وكان عنوان الخطة «تدمير الإرهاب الدولي»، أما عنوان الصفحة الأولى فكان «الهدف الأول المطلوب اصطياده: تدمير القاعدة وإغلاق الملاذ الآمن». وقد عرضنا على الرئيس جزءاً من الخطة التي تتضمن:

❖ استغلال علاقاتنا مع الدول المجاورة لأفغانستان لإغلاق حدودها لمنع أعضاء «القاعدة» من الهرب والنجاة.

❖ الحصول على تسهيلات عسكرية من الدول المجاورة كأوزبكستان وباكستان.

❖ استخدام صلاتنا بدول العالم لاقتفاء أثر مصادر تمويل «القاعدة».

❖ رصد المنظمات غير الحكومية وكذلك الأفراد الذين يمولون العمليات الإرهابية.

❖ إغلاق قواعد التنظيم الإرهابي في ٩٢ دولة.

٧- انصاع الرئيس برويز مشرف لإملاءاتنا، وعرضت دول كثيرة تقديم المساعدة لنا في حربنا.

٨- في ٢٠٠١/٩/١٦م قمت بتوزيع مذكرة داخلية على العاملين في الوكالة عنوانها «نحن في حالة حرب»، وأن عليهم تحمل مسؤولياتهم، فالقواعد قد تغيرت، وعهد البيروقراطية قد مضى.

٩- في ٢٠٠١/٩/٢٠م ألقى الرئيس بوش خطاباً أمام جلسة مشتركة لمجلسي الكونغرس والنواب، قال فيه: حربنا على الإرهاب ستبدأ بالقاعدة، لكنها لن تنتهي عند هذا الحد، لن تنتهي إلا بالوصول إلى كل الجماعات الإرهابية وفي أي مكان بالعالم وتوقيفها وتدميرها.

تينيت: لولا بيروقراطية إدارة بوش لكان من الممكن تفادي وقوع أحداث سبتمبر

١٠- يخطئ من يتصور أن الحرب على الإرهاب اقتصرت على المخابرات والجيش والطيران والبحرية فقط، أي على المؤسسة العسكرية والمؤسسات ذات الصلة الوثيقة بها. فقد أشرفت الوكالة على اجتماعات تضم العناصر القيادية في مجالات لا تخطر على بال أحد. فحول موائد الاجتماعات، وفي قلب اجتماعات الوكالة التي دارت حول كيف يمكن استهداف العدو في شتى أنحاء العالم، كانت هناك رموز الفن والثقافة الأمريكية، والقيادات المسؤولة عن استوديوهات السينما، وحدائق الترفيه، والمراكز الرياضية، والمرافق الكبرى كالمطارات والموانئ والجسور، والمسؤولون عن المقار الرئيسية للمؤسسات الاقتصادية الكبرى، والعناصر المكونة للنظام الاقتصادي الأمريكي، بما في ذلك قطاع الطاقة، والمسؤولون عن الرموز الأمريكية الشهيرة، بما في ذلك تمثال الحرية، وجبل راشمور، ومتحف واشنطن، والمسؤولون عن شبكات الاتصالات العالمية، وفي مقدمتها الإنترنت، والتعاملات المصرفية الإلكترونية، وجاك فالنتي رئيس رابطة السينما الأمريكية، ومايكل أيزنر من شركة ديزني، وغاري بينمان المفوض الوطني للرابطة الوطنية لرياضة الهوكي، وديفيد شتبرن مفوض الاتحاد الوطني لكرة السلة. وكنت أهيب بهم أن يتأكدوا من سلامة إجراءات الأمن في مواقعهم، وأن يشاركوا من خلال أنشطتهم في الجهود المبذولة لدعم حربنا على الإرهاب على أوسع نطاق كل في مجال عمله وتخصصه.

١١- في الحرب على الإرهاب، فإن الحكومة الأمريكية ضلّت طريقها وهي تسير نحو بغداد، بعد أن أظهرت أداءً رائعاً عندما اجتاحت معاقل «القاعدة» في أفغانستان بعد ٢٠٠١/٩/١١م، وقد اضطلعت وكالة المخابرات المركزية بمهمة ضخمة وشجاعة عظيمة وتصميم لا يصدق.

١٢- في صباح ٢٠٠١/٩/١٢م وأثناء اجتماعنا مع الرئيس بوش فوجئت بريتشارد بيرل الملقب بالأب الروحي لحركة المحافظين الجدد، ويشغل منصب رئيس هيئة سياسات الدفاع، وهي مجموعة استشارية مستقلة تتبع وزارة الدفاع، يقول في الاجتماع: على العراق أن يدفع ثمن ما حدث بالأمس، العراق يتحمل المسؤولية. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يطرح فيها اسم العراق. وبعد فترة فوجئت بأن قرار الحرب على العراق قرار قديم، ومعد سلفاً من جانب صقور ومحافظي إدارة الرئيس جورج بوش حتى قبل وصولهم إلى البيت الأبيض، لكن الموعد الذي أصبح فيه غزو العراق أمراً محتماً سيظل أحد أكبر الألغاز بالنسبة لي وللكثيرين مثلي.

١٣- بعد ٢٠٠١/٩/١١م، حاول معظم مسؤولي الرئيس جورج بوش إخفاء ومداراة فشلهم في التعامل مع التحذيرات التي أطلقتها

وكالة المخابرات المركزية من تنظيم القاعدة، باختلاق صلة تربط العراق وأسلحة دماره بتنظيم القادة، وتلاعبوا بعواطف الأمريكيين، واستغلالها عاطفياً من خلال رسالة ركزوا عليها، وفحواها: «نحن لن نسمح أبداً بأن يفاجئنا أحد كما حدث في ٢٠٠١/٩/١١م، وأننا في حالة العراق إذا ما تآكلت العقوبات، واستمر صبر المجتمع الدولي على صدام، فسوف نستيقظ ذات يوم لنجد بحوزته سلاحاً نووياً، وحينها لن نكون في وضع يسمح لنا باحتواء تهديداته».

١٤- أبلغني ضابط عسكري كبير كان برفقة دوغلاس فيث في أوروبا وقت هجمات ٢٠٠١/٩/١١م، بأنه أثناء عودتهم السريعة على متن طائرة عسكرية في اليوم التالي للهجمات بأن الضابط قال لدوغلاس فيث: إن «القاعدة» هي المسؤولة عن هجمات اليوم السابق، وأنه لابد من القيام بحملة عسكرية كبرى ضد معاقلها في أفغانستان. وكم كانت صدمة الضابط كبيرة عند سماعه فيث وهو يرد عليه قائلاً: الحملة يجب أن تتجه على الفور إلى بغداد.

تينيت: الحكومة الأمريكية ضلت طريقها في حربها على الإرهاب وهي تسير نحو بغداد

١٥- في اجتماعاتنا مع الرئيس جورج بوش في كامب ديفيد فور وقوع هجمات ٢٠٠١/٩/١١م، كان لدى بول وولفويتز وريتشارد بيرل إصرار غريب على إدراج صدام حسين في لائحة من تشملهم عملية الرد على هذه الهجمات. بينما لم يظهر في هذا الاجتماع على رامسفيلد تأييده لهذا الربط، على عكس نائبيه المتحمسين مع كونداليزا رايس.

١٦- الأعمال الإرهابية التي نفذتها «القاعدة» أطلعت عليها الجميع بمن فيهم تشيني ووولفويتز ورايس.

١٧- في الوقت الذي كنا منشغلين فيه بالمتطرفين حول العالم وحربهم ضدنا، كان أفراد إدارة الرئيس جورج بوش منشغلين بربط صدام حسين بالإرهاب وبتنظيم القاعدة.

١٨- نشرت مجلة (ويكلي ستاندرد) في عددها الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/١١/٢٤م افتتاحية بعنوان «القضية حسمت». تركز على مذكرة بالغة السرية كشفت عنها المجلة، وكان قد بعث بها دوغلاس فيث أحد أقطاب المحافظين الجدد وبات روبرتس رئيس لجنة استخبارات مجلس الشيوخ قبل أسابيع من نشرها للموضوع، يؤكد فيها أن جميع التقارير المخابراتية الموثوق بها، والشاملة والمفصلة، والتي تم جمعها من مصادر مختلفة، تؤكد وجود صلة عملياتية بين أسامة بن لادن وصدام حسين تعود إلى أوائل التسعينات من القرن الماضي. والمعلومات الواردة في المذكرة، قام فيث وليبي بتحريفها وتوجيهها بحيث تخدم في النهاية الهدف المطلوب، الذي يسعى إليه تشيني وشلته منذ البداية، وهو تبرير الحرب على العراق من خلال إدانة نظام صدام حسين بتهمة الإرهاب، والربط بينه وبين تنظيم القاعدة.

وأعرب جورج تينيت في مذكراته عن فخره بالكثير من الأشياء التي عملها أثناء أداء مهامه الوظيفية، وأشياء كان يتمنى عملها، وأخطاء ارتكبها، ولقد كانت لديه الفرصة ليخدم بلاده وبذل ما بوسعه لكي يحافظ عليها آمنة وقت الشدائد، ويخلص إلى النتائج التالية:

❖ إنني من موقعي كنت أرى موجة المد الإرهابي، وأرى أيضاً وكالة المخابرات حيث يعمل مجموعة صغيرة من المحاربين في عزلة من دون تمويل، ويسبحون جميعاً وحدهم ضد هذا المد الإرهابي، ويدقون ناقوس الخطر، يحذرون، يردعون، يَقُضون مضاجع حركة إرهاب عالمية ويحاولون تدميرها. والحركة الإرهابية تعمل في سبع دول تقريباً، وتصر على تدمير بلادي.

❖ إنني ووكالتي تمكنا من تجريد دولة مارقة من أسلحة دمار شامل من دون أن نطلق رصاصة، وأتينا بأخطر دولة تنشر أسلحة دمار شامل إلى حيث العدالة.

❖ كان لدى الوكالة من الموارد ما يجعلها تضطلع بمهامها الخاصة بمواجهة حمى الإرهاب.

❖ رغم حاجة الوكالة لمزيد من التمويل لمواجهة تهديدات «القاعدة» المتزايدة، وزرع الجواسيس داخل التنظيم، إلا أن المحصلة كانت مخيبة للآمال.

❖ لدى تركي منصبي في يوليو ٢٠٠٤م أصبحت بلادي بفعل جهود الوكالة أكثر أمناً مما كانت عليه قبل أحداث ٢٠٠١٩١١م.

❖ إن لجنة التحقيق التابعة للكونغرس بأحداث ٢٠٠١/٩/١١م، خلصت إلى نتيجة مفادها أن منع حدوث الهجمات أمر مستبعد.

❖ حرب بلادي على الإرهاب لن يكتب له النجاح ما لم:

١- تقتحم مشكلات البيئة التي يتربى فيها هؤلاء الإرهابيون.

٢- أن تكون في هذه البيئات حكومات أمينة، وتجارة حرة، وتنمية اقتصادية، وإصلاح في التعليم، وحرية سياسية، واعتدال ديني.

٣- تشجيع العالم الإسلامي على إجراء حوار داخلي لحل مشكلاته وقضاياه.

٤- على الغرب وبلاده تحمل مسؤولياتهم بمساعدة هذه البيئات مالياً لحل مشكلاتها.

ونسأل بدهشة واستغراب: ما سر صمت السلطة التشريعية والقضاء الأمريكي والصحافة عن هذه الفضائح في حرب بلادهم على الإرهاب، خاصة بعد أن ذكر وحدد جورج تينيت الأسباب بالتفصيل بمذكراته، أم أن قيم الحرية والديمقراطية وحرية الصحافة والقضاء التي يتبجح بها في المجتمع الأمريكي ليس لها من وجود؟ ●

*عميد متقاعد

الاستشراق والمستشرقون: نحو رؤية منهجية

يمثل الاستشراق أحد جوانب الغزو الفكري للأمة العربية والإسلامية من جهة أنه يسعى إلى إعادة تمثيل وصياغة القيم والمفاهيم والأفكار المرتبطة بكل جوانب الماضي والحاضر العربي الإسلامي وفق منظور غربي، ومحاولة ترسيخ الرؤى الغربية هذه لجعلها التمثيل الحقيقي وتجاهل أية رؤى داخلية عربية وما يتبعه من نتائج جراء ذلك.

د. مفيد الزيدي *

لقد اختلف المؤرخون حول جذور الاستشراق هل بدأ على أيدي طلاب العلم الذين جاءوا إلى الأندلس ونهلوا من معرفته ونقلوها إلى أوروبا منذ القرن الثامن الميلادي، أم أن البداية منذ عهد بيزنطة التي قهرها العرب والمسلمون وانتزعوا منها الأراضي الواسعة في بلاد الشام ومصر والمغرب العربي، أم وليدة الحروب الصليبية والاحتكاك المباشر بين شعوب غرب أوروبا والعرب عبر البحر المتوسط، أو أنها نتيجة البعثات التبشيرية التي نقلها الدومنيكان والفرنسسكان واليسوعيون إلى بلاد الشرق.

إلا أن الحقيقة أن الاستشراق وهو مظهر من مظاهر صلة الغرب بالشرق وهو بدوره نتاج لهذه الصلة وبقدر اختلاف الصلات وتنوعها اختلف اهتمام المستشرقين بالشرق سواء باختيار الموضوعات المدروسة أو طبيعة معالجتها.

أولاً: الاستشراق: المفهوم والمصطلح

لا يمكن في الحقيقة تحديد تعريف دقيق للاستشراق لأنه في واقع الحال ليس بالمفهوم العلمي الاصطلاحي، بل هو مصطلح ثقافي فهو لم يلد في الشرق أو بلاد العرب والمسلمين، بل إنه رغم تحدثه عن المشرق وأحواله كمادة أساسية إلا أنه بزغ نجمه وتعافى في الغرب. ويمكننا تعريف الاستشراق بأنه علم الشرق أو علم العالم الشرقي، وكلمة «مستشرق» تطلق بالمعنى العام على كل عالم غربي يشتغل بدراسة الشرق لغاته وآدابه ودياناته وحضاراته.

وعند الخوض في المدلول الاصطلاحي للاستشراق فيعتبر إدوارد سعيد في كتابه الشهير «الاستشراق» أنه عرى البنية العسكرية والفكرية للأنجلو سكسون في القرنين التاسع عشر والعشرين، وفضح عملية سيطرته على الشرق وامتلاك السيادة عليه وإعادة بنائه وإنتاجه سياسياً واجتماعياً وعقائدياً وعلمياً من خلال نصوص تستمد سلطتها المرجعية من التمثيلات النصية من دون تفحص لمدى تطابق تلك النصوص مع الحقيقة التاريخية.

وقد ضبط إدوارد سعيد تعريف «المستشرق» على أنه كل من يقوم بتدريس الشرق أو الكتابة عنه أو البحث فيه، ويسري ذلك سواء أكان المرء مختصاً في علم الإنسان أم علم الاجتماع أم مؤرخاً أم فقيه لغة في جوانبه المحددة والعامة على حد سواء فهو إذن مستشرق وما يقوم به هو استشراق.

ثانياً: الاستشراق والمدارس الاستشراقية

إن التطور التاريخي لاهتمام المفكرين الغربيين بالاستشراق يعود إلى منتصف القرن العشرين بمفهومه الحديث على الرغم من أن جذور ذلك الاهتمام تعود إلى فترات تاريخية سابقة. إذ إن نمو وازدهار الاستشراق ظهر في هذه الفترة الحديثة لعدة أسباب موضوعية في مقدمتها استقلال الدول «العالمثالثية» التي خضعت للقوى الكولونيالية الغربية، وتفسخ عقلية أغلب المستشرقين وانتهاء عصر الاستعمار وظهور جيل جديد من المستشرقين الشباب الذين أظهروا نقائض الهيمنة الغربية وحلقات الضعف في النموذج

ما يؤخذ على الاستشراق الأمريكي أنه ظل أسيراً باتصاله بالمركزية الغربية الأوروبية في العصر الإمبريالي

الحضاري الغربي، والخصوصية القومية الحضارية وحقها في التحرر والنمو الذاتي، وأدى تصدع المحورية الغربية بعد تحرر الدول المستعمرة من الهيمنة الغربية إلى حدوث أزمة على صعيد الاستشراق الذي يمثل السلطة المعرفية في نسيج تلك المحورية.

ثم جاء العامل الآخر في ظهور العلوم الإنسانية وتطورها الذي أحدث صدمة في أذهان المستشرقين «المجددين» للوقوف على مدى قصور الاستشراق التقليدي وأدواته ومناهجه، وانقطاعه شبه التام عن النظرة التجديدية التي أفرزتها العلوم الإنسانية في طريق تقدمها ونموها وفرضت ضرورة الاهتمام بالتحليل الخارجي مع التحليل الداخلي ومجرى التقلبات التاريخية التي يتعدى منطقها نطاق القوالب الجاهزة والنظرة الكونية العالمية الجامدة التي لاتتناسق مع أفق النمو والتطور التاريخي.

وقد تعددت المدارس الاستشراقية في القرن العشرين، واختلفت أنماطها واتجاهاتها ومفكروها وسوف نستعرضها بتركيز.

١- الاستشراق الإنجليزي

احتل الاستشراق دائرة الاهتمام من لدن المستشرقين الإنجليز خلال القرون الماضية وتمحورت الاتجاهات في مدارس استشراقية عدة تصدت لدراسة الإسلام والتاريخ العربي والعقيدة الإسلامية بل حتى الثقافة والحضارة العربية الإسلامية.

وكانت بعض الشخصيات التاريخية مثل السلطان صلاح الدين الأيوبي مثار الجدل بين المستشرقين الإنجليز على مدى عقود عدة نظراً لمواجهته الشجاعة للقوى الصليبية الأوروبية، وأصبح بذلك يمثل محور الاهتمام في الدراسات الاستشراقية العربية والإنجليزية خاصة. وكان أول من كتب عنه المستشرق ستانلي لين بول الذي تبنى إلى حد كبير رؤية المؤرخ في العصر الأيوبي ابن شداد صاحب كتاب «النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية» ونقل صفحات من هذا الكتاب من سيرة صلاح الدين الأيوبي، ورافق المستشرق «هاملتون جب» الذي قدم دراسة منهجية من خلال دراسته لكتاب ابن القلانسي «ذيل تاريخ دمشق» واعتماده على ابن شداد في معرفة شخصية صلاح الدين أيضاً.

فقد كان ابن شداد الصديق الحميم لصلاح الدين والتحق به إعجاباً بشجاعته وحبه للجهاد وترك منصبه في الموصل واتجه إلى مهنته الأصلية كونه مؤرخاً، وأكد المستشرق لايونز أن ابن شداد لا غنى عنه لكل من يخوض في الكتابة عن صلاح الدين الأيوبي وهو مؤرخ ثقة ومعتمد رغم قربه من صلاح الدين، وتبنى لايونز تفسيرات ابن شداد في الأحداث، وظل ابن شداد يحظى باهتمام المستشرقين الناطقين بالإنجليزية، وظلت كتاباته مهمة وأساسية رغم صدور سير أخرى عن صلاح الدين عند المستشرقين أمثال لين بول ولايونز وجاكسون.

أما المستشرق «هاملتون جب» فهو في طليعة الاستشراق الإنجليزي والذي تصدى لدراسة التاريخ الإسلامي والحضارة العربية الإسلامية، وقد مثل الاستشراق المنهجي ودرس في مدرسة الدراسات العليا الشرقية عام ١٩١٩م، وحصل على الماجستير عن الفتوحات العربية في آسيا الوسطى، ثم درس الأدب العربي وتأثر بأستاذه توماس أرنولد وأبعده عن تيار التبشير والاستشراق الديني واتجه إلى دراسة الأدب العربي المعاصر وعلاقاته مع الأدباء المصريين، وقام بترجمة أعمال ابن بطوطة وترسخت لديه قناعات بأن مفهوم التاريخ العربي والحضارة العربية الإسلامية ينبع من أن الدين الإسلامي هو القوة الموحدة التي استطاعت أن تصهر الشعوب في بوتقة واحدة من الفكر والعقيدة وانعكست في كتبه وأعماله التاريخية.

الاستشراق الألماني الأكثر إنصافاً وموضوعية تجاه الحضارة العربية الإسلامية

وقد رقي «جب» إلى أستاذ خلفاً لأستاذه أرنولد، وأصبح في طليعة المستشرقين الإنجليز ودرس التاريخ الإسلامي الوسيط في جامعة لندن والحروب الصليبية وصلاح الدين والدولة الأيوبية خاصة، ثم جاء لقاؤه مع أرنولد توينبي ليدفعه إلى دخول مجال الاستشراق السياسي من خلال تكليفه بعدد من الأعمال، وأنجز مشروعه الضخم مع «باوون» في الكتاب المهم «المجتمع الإسلامي والغرب». واختير جب أستاذاً للغة العربية في جامعة أكسفورد خلفاً للمستشرق ماركوليوث، وكان منصبه من أهم المناصب الاستشراقية في بريطانيا وكتب المحمدية وحياة صلاح الدين الأيوبي والاتجاهات الحديثة للإسلام تعبيراً عن اهتماماته بهذا الاتجاه.

ثم تعددت لقاءاته مع المستشرقين الإنجليز والأمريكيين وزياراته إلى البلاد العربية وأعمال في الجامعات الأمريكية، حيث انتقل إلى الولايات المتحدة وأصبح أستاذاً للغة العربية في كبرى الجامعات الأمريكية جامعة هارفارد، وبدأ يتخذ من الدراسات العربية والإسلامية منهجاً استشراقياً أكاديمياً، وقدم عمله المهم تراث الإسلام في العالم الحديث وكتابه عن صلاح الدين الأيوبي إلى أن توفي عام ١٩٧١ وترك وراءه مدرسة استشراقية إنجليزية وجيلاً من المؤرخين من شتى دول العالم ومدرسة تاريخية أكاديمية وعلمية في معالجته الموضوعية ولم يهتم بالأوضاع السياسية لكي لا ينغمر بعيداً عن التاريخ الإسلامي.

وبهذا فإن الاستشراق الإنجليزي ذو اتجاهات متباينة غلبت عليه الروح السياسية، وانعكس على تصور المستشرقين ومعالجاتهم للتاريخ الإسلامي، ووصفت أغلبها نظرة سلبية تجاه التراث العربي

الإسلامي في محاولة للبحث عن ثغرات أو عيوب لمهاجمته. لكن كانت هناك استثناءات أنبتت آفاقاً جديدة في التعامل مع التاريخ العربي وصنعت مدرسة واسعة في الشرق والغرب.

٢- الاستشراق الفرنسي

يأتي الاستشراق الفرنسي في مقدمة الاهتمامات الغربية بالتاريخ العربي الإسلامي وإن اختلفت اتجاهاته بين المتطرفين من المستشرقين والمعتدلين الأكاديميين، ومن أبرز المستشرقين لوي ماسينيون رغم الاتهامات الموجهة إليه بأنه من المستشرقين المحسوبين على الطابور الاستعماري وتكريسه ذهنيات تقليدية استشراقية، لكنه كان أول مستشرق حاول وضع العلوم الإنسانية على المحك، وكان مولعاً بالإسلام وفقاً لنظرة تصوفية، وقام بمفاضلات بين الديانات الأخرى والإسلام ورغم أنه تميز بالتجديد ومحاولة التطور وسعة الأفق، لكنه ظل وثيق الصلة بالاستشراق التقليدي وحبه للتصوف وخاصة شخصية الحلاج.

أما المستشرق الفرنسي الآخر وهو مكسيم رودنسون فلم يمارس الاستشراق بشكل تقليدي ضيق، ولم يرتبط بأسماء معينة مثل ابن حزم أو الحلاج، بل مارس نقداً علمياً موضوعه المشرق والبلاد الإسلامية، ودرس الشرق كمجموعة من الشعوب والمناطق والمجتمعات والثقافات، وكان منهجه مستمداً من المادية الجدلية وعمل على تأليف كتبه «إسرائيل والرفض العربي» و«الماركسية والعالم الإسلامي» و«جاذبية الإسلام ومحمد والإسلام» و«الإسلام والرأسمالية» وغيرها.

أما جاك بيرك فهو أحد تلاميذ ماسينيون ضمن المستشرقين الأكثر حضوراً في المجالين العربي والفرنسي، واهتم بالدراسات الاستشراقية والدفع بها الى العلوم الإنسانية، وقد أحدث تغييرات في التجديد الموضوعي والمنهجي ومحاولة تجريب مناهج العلوم الإنسانية وربط الاستيعاب مع الميدانية بفعل عمله في المغرب ومصر، وحاول بيرك التخلص من الاستشراق التقليدي وظل يشعر بأزمة الاستشراق التقليدي كخطاب وممارسة.

ويعتبر أندريه ميكل من الجيل الثاني تتلمذ على يد جيل من المستشرقين في النصف الأول من القرن العشرين والذي سلك طريق التحديث في الاستشراق وصهره بالعلوم الإنسانية ووجده أكثر يسراً أمامه، ويتميز باهتماماته بالتاريخ والجغرافيا والأدب العربي القديم والحديث وأبرز كتبه «الإسلام وحضارته من القرن السابع إلى القرن العشرين».

وبهذا حاول الاستشراق الفرنسي أن يحول الاهتمام بالاستشراق من المنهج التقليدي إلى التجديدي لا سيما من المستشرقين الجدد، ثم محاولة دمج الاستشراق بالعلوم الإنسانية وتطبيق المناهج العلمية عليه بعيداً عن الوصف والرد.

لكن المستشرقين في أغلبهم لم يقدموا صورة حقيقية عن الإسلام والحضارة العربية في كتاباتهم نظراً لسوء فهمهم واستيعابهم اللغة العربية وفهم النصوص الإسلامية، أو نتيجة للنظرة المسبقة تجاه الإسلام من رؤية أيديولوجية متزمتة تبشيرية أو دينية، أو بسبب النفوذ اليهودي في الساحة العلمية الفرنسية وعدم إفساح المجال أمام الباحثين لتبني رؤية علمية وصادقة تجاه العرب ويكفي الإشارة إلى كتاب المفكر الفرنسي روجيه غارودي «الأساطير الإسرائيلية» الذي أثار جدلاً كبيراً في الأوساط الثقافية الفرنسية والأوروبية.

> لم يبدأ الاستشراق الأمريكي بدوره العلمي إلا بعد الحرب العالمية الثانية

٣- الاستشراق الأمريكي

لم يبدأ الاستشراق الأمريكي بدوره العلمي والبحثي إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وتأخر بذلك كثيراً عن الاهتمامات الأوروبية الأخرى رغم أن الولايات المتحدة لها صلة بالمشرق منذ القرن السادس عشر، وظل المشرق يؤثر بشكل مهم في علاقات الأمريكيين بالشرق وورثوا من هذا الاستشراق الروح العدائية تجاه الشرق والشرقيين.

وقد أسهمت عوامل عدة في ازدياد الاهتمام الأمريكي بالشرق والاستشراق وهي العلاقات التجارية والدبلوماسية للولايات المتحدة مع الدولة العثمانية وولاياتها على البحر المتوسط، وتنامي النشاط التجاري البحري مع دول المتوسط والشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية وزيادة الاهتمام الأمريكي بالبحث والتجارة والسياحة في الشرق والنشاط التبشيري الواسع مع الشرق والجهود الصحية والتعليمية ولا سيما في الشام والتي توجت بإقامة الجامعة الأمريكية في بيروت والقاهرة ومراكز البحوث والإعلام، ثم الهجرات العربية المتلاحقة إلى الولايات المتحدة بدءاً من مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومشاركة الجاليات العربية في عملية إنتاج المعرفة المتصلة بالشرق، ثم الاستلهام الفني والأدبي للشرق في الأدب الأمريكي من خلال ألف ليلة وليلة وكتابات الرحالة عن مشاهداتهم عن الشرق، وزيارات الأدباء الأمريكيين للشرق مما مكن من استلهام الشرق وثقافاته في الأدب الأمريكي وأخيراً هجرة كبار المستشرقين إلى الولايات المتحدة مما عزز من فاعلية النشاط الاستشراقي الأمريكي مثل هاملتون جب وفربناوم وأوين وغيرهم.

وقسمت الاهتمامات الأمريكية نحو الشرق على أساس جغرافي إلى شرق أقصى وشرق أوسط وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية

وجنوب شرق آسيا، وانعكس ذلك على إقامة مراكز البحوث وأقسام الجامعات الإقليمية المختصة ونشر الأولويات من خلال الكتب وإقامة الجمعيات والروابط المهنية ومنح الجوائز وعقد المؤتمرات الدورية مثل «رابطة شمالي أمريكا لدراسات الشرق الأوسط» في عام ١٩٦٦ ونظيرتها البريطانية «الجمعية البريطانية لدراسات الشرق الأوسط» أنشئت عام ١٩٧٣ إلى أن ظهرت الرابطة الأوروبية لدراسات الشرق الأوسط في عام ١٩٩٠ في «مركز دراسات الشرق الأوسط» في جامعة أكسفورد. ويعتقد الكثيرون أن كتابات إدوارد سعيد ربما فتحت الباب أمام المزيد من الاهتمام بالاستشراق بعد صدور كتبه عن «الاستشراق ١٩٧٨ وقضية فلسطين ١٩٧٩ وتغطية الإسلام ١٩٨١ ولوم الضحايا ١٩٨٨ والثقافة والإمبريالية ١٩٩٣».

ويمثل روجر أوين أبرز نقاد الاستشراق منذ أكثر من ثلاثة عقود في الولايات المتحدة، ويشغل منصب أستاذ تاريخ الشرق الأوسط ومدير مركز هارفارد لدراسات الشرق الأوسط، ويشير في كتاباته إلى القصور والمغالطات المنهجية والموضوعية في الدراسات الاستشراقية، وسعى إلى بث روح النقد في عدد من دارسي الشرق الأوسط والعالم الإسلامي ومراجعاته النقدية لمؤلفات المستشرقين التقليدية مثل «جب» من أجل زعزعة سلطة الاستشراق التقليدي ونقده، وتصدى أوين لكبار المستشرقين مثل برنارد لويس وأظهر بؤس دراساتهم ومناهجهم تجاه الشرق.

وكان أوين من أبرز مشجعي إدوارد سعيد على مشروعه الاستشراقي، في حين اعتبر سعيد نفسه كتابات أوين في التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط من أفضل الدراسات عن الشرق الأوسط خاصة في استحضار العلوم الإنسانية المعاصرة وامتحانها الذاتي المستمر واستجابتها الحساسة لمادتها المدروسة.

إن ما يؤخذ على الاستشراق الأمريكي أنه ظل أسيراً باتصاله بالمركزية الغربية الأوروبية في العصر الإمبريالي، ولا تزال بقاياه ورواسبه قائمة وهو يشكل انتكاسة لدراسات الشرق الأوسط التي حاول إدوارد سعيد وغيره من النقاد مثل أنور عبدالملك وحليم بركات وهشام شرابي وغسان سلامة وأنور الطيباوي وغيرهم أن ينبهوا لخطورة ما يقع تحته من أرضية هشة بسبب الأجواء الإمبريالية ولاسيما في القرنين الماضيين في أوروبا، ثم سعي بعض المستشرقين إلى إيجاد مناخ منهجي أكاديمي لتخليصه من ذلك.

ويبدو أنه ما زال الصراع قائماً في الولايات المتحدة بين هذين التيارين حتى الآن في كيفية تبني منهج صحيح وواقعي من الشرق والدراسات الشرقية لا سيما مع تزايد وجهة النظر اليهودية وتأثيراتها في عملية صنع القرار السياسي ومراكز البحوث والجامعات الأمريكية، كما يحول بشكل جذري دون خلق مثل هذا التيار المحايد منهجياً.

٤- الاستشراق الروسي

هناك جوانب مضيئة في الاستشراق الروسي الذي بدا الاهتمام فيه بالشرق والمنطقة العربية منذ العصر الحديث، لكن آفاقه ارتقت في القرن التاسع عشر بشكل ملحوظ مع تزايد عوامل التفاعل بين الروس والمسلمين والعرب خاصة في مجالات الثقافة والسياحة والزيارات والمصالح الاقتصادية والبعثات الدراسية.

وظهرت كتابات من مستشرقين روس أمثال بيرسفيثون وبويوشوكوف وكوسويوكيوفلييير وبوشكين وغوغولوبيساريف وكراتشوفسكي صاحب كتاب «تاريخ الأدب الجغرافي عند العرب». وقد حاول هؤلاء المستشرقون دراسة التاريخ العربي والدفاع عنه تجاه الهجمة المركزية الأوروبية الغربية في كتابة التاريخ الجغرافي العربي الأوسع، وتأكيد المكانة الرائعة للحضارة العربية في تاريخ البشرية. في حين ظهرت مدرسة استشراقية سوفييتية تندرج ضمن جهود المدرسة الاستعمارية الاستعلائية فيها فرين وساخالييف وفولكوف وبتغولييف وكورشور ومالوفوماشانوف ممن لهم مكانة مرموقة في عالم الاستشراق الروسي والأوروبي.

يأتي الاستشراق الفرنسي في مقدمة الاهتمامات الغربية بالتاريخ العربي الإسلامي

وبهذا فإن الاستشراق الروسي شرقي في نزعته، وأقرب إلى الأنصاف والبحث عن الحقيقة على أساس أن السياسة الروسية لامصالح استعمارية لها في العالم الإسلامي والوطن العربي ولكن الحقيقة بأن الاستشراق الروسي لم يصل إلى مرحلة النضج والعمق في التحليل والدراسة وبناء المدرسة الاستشراقية كما كانت في الغرب ولا تزال إلى الآن خاصة في إنكلترا وفرنسا والولايات المتحدة.

٥- الاستشراق الألماني

تختلف ظروف الاستشراق الألماني عن سواه من الاستشراق الأوروبي أو الأمريكي لأنه بالأساس لا يحتوي على ماض استعماري ثم موقفه من الدول العربية إلى جانب كراهية ألمانيا في بريطانيا وفرنسا في مرحلة الحرب العالمية الثانية التي حددت مواقف بعض المستشرقين من الاهتمام بالقضايا الإسلامية والعربية فيما بعد.

والاستشراق الألماني ليس فيه حيادي، البعض مع العرب والآخر ضدهم، فقد قام المستشرقون الألمان بالاهتمام بالمخطوطات وتحقيق قسم منها ووضع الكتب أمثال فلوجيل وإيفالد فاغنر. إلا أن أشهر المستشرقين الألمان هو من درس الأدب العربي في كتابه الشهير «تاريخ الأدب العربي» وهو كارل بروكلمان رغم بعض السلبيات التي أثيرت

حوله. وهناك إنجازات ألمانية أخرى منها تأليف هانزفير العربي- الألماني كمعجم وظهور مركز ومعاهد لتعليم اللغة العربية ومعاهد استشراقية وترجمات من اللغة الألمانية لدراسة الأدب، لكنها وفق نظرة ذاتية تحاول نقل صورة غير صحيحة عن الاضطهاد والطعن بالإسلام والموقف الإسلامي من المرأة.

وظهرت مجلات عدة تهتم بالآداب العربية والإسلامية ومن أهمها «عالم الإسلام» للمستشرق شنيفان فشيلد تهتم بالتراث والحداثة في الإسلام ومجلة «المشرق» يترأسها أودوشتاين باخ تعنى بالأمور المعاصرة من العالم الإسلامي، ويمكن التعرف إلى أبرز الاتجاهات الاستشراقية في ألمانيا من خلال ثلاثة اتجاهات:

- الاتجاه الأول، المهتمون بالتراث العربي الإسلامي حققوا ودرسوا وألفوا فيه منذ سنوات عدة أبرزهم بروكلمان وفرايتاغ وروكرت وسيمون فايل ومارتن هارتمان وأوغست فيشر ونولدكه وآدم ميتز وآنا ماري شيمد الحاصلة على جائزة السلام عام ١٩٩٥ من رابطة دور النشر الألمانية.

الاستشراق الإنجليزي ذو اتجاهات متباينة غلبت عليها الروح السياسية

- الاتجاه الثاني، هم من المستشرقين في اختصاص التراث لا سيما أعضاء جمعية المستشرقين الألمان تأسست في عام ١٨٤٥ وعقدت في نهاية عام ١٩٩٨ مؤتمرها السابع والعشرين في بون بمشاركة ١٥٠٠ عضو، وظهر من خلال هذا التوجه أعضاء شباب جدد يدعون إلى التجديد في الاستشراق، فضلاً عن الجيل الأول من هذا الاتجاه وهو فيلد ونويفيرت وفالتر ومونكا ومولبورك وكريمر وغيرهم.

- الاتجاه الثالث، هو الاستشراق المعاصر الذي يهتم بالشرق الأوسط المعاصر من خلال «جماعة الاستشراق الألماني المعاصر دافو» التي تأسست عام ١٩٩٤ في هامبورغ برئاسة أودوشتاين باخ، وتضم نحو٥٠٠ عضو وعقدت مؤتمرها الخامس في نهاية عام ١٩٨٨ ولها اهتمامات جديدة بعيداً عن الاتجاه الاستشراقي التقليدي مثل قضايا السياسة والدراسات الاجتماعية للبلدان الإسلامية والروابط الاقتصادية والنظم السياسية والعلاقات معها في الشرق وجغرافية العمران والإعلام، وتبتعد عن الاهتمام بالتراث نحو القضايا المعاصرة.

وهكذا فإن الاستشراق الألماني رغم قدمه منذ القرن الثاني عشر الميلادي إلا أن البداية الحقيقية تعود إلى عهد قريب، ونضج على أيدي كبار المستشرقين المهتمين بالفلسفة الإسلامية والشريعة والفلك والنحو والمعاجم، ولذلك فإن الجيل الجديد من المستشرقين باتوا غير مهتمين بالتراث بل بالقضايا المعاصرة في الشرق. ويبقى الاستشراق الألماني بمعزل عن الاستشراق الأمريكي والبريطاني والفرنسي له اتجاهاته ولم يتأثر بالتيارات المعادية للعرب والمسلمين في أوروبا والولايات المتحدة وأكثر إنصافاً وموضوعية تجاه الحضارة العربية الإسلامية. ويكفي الإشارة إلى أدب غوته وتأثيراته الاستشراقية التي فتحت المجال أمام كتابات مستشرقين ألمان جدد وترجمة كتب عن الشرق العربي الإسلامي إلى الألمانية ودراسة الآداب العربية وخاصة خلال القرن العشرين، ويعتبر غوته أديباً وكاتباً مميزاً في الاستشراق الألماني والأدب الأوروبي.

الاستشراق: رؤية منهجية

خلاصة الأمر أن الاستشراق هو مظهر من مظاهر صلة الغرب بالشرق بلا شك، وهو نتاج طبيعي لهذه الصلة، لذلك فإن التنوع بين صلات الشرق بالغرب فرض تنوعاً في اتجاهات الاستشراق عبر المراحل التاريخية وخاصة في القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فظهر هناك استشراق سياسي يعبر عن مصالح الغرب السياسية الكولونيالية، واستشراق ديني يترجم دوافع التبشير، واستشراق أدبي يستلهم فيه بعض الأدباء سحر الشرق وغرائبيته، واستشراق أكاديمي جعل المعرفة همه الأساسي، ولذلك فإن أية محاولة من لدن المؤرخين لنقد الاستشراق ودراسته العلمية لا بد أن تأخذ في الاعتبار هذه الحقائق.

والمسألة الأخرى عند دراسة الاستشراق بعين تاريخية هي أن الموقف من الغرب أوجد أنماطاً متباينة من نقد الاستشراق، وأن الموقف من الاستشراق بواقع الحال هو الذي يحدد الموقف من صاحب الاستشراق ونقصد به الغرب ومستشرقيه. لذلك فبقدر تنوع الصلات والموقف من الغرب تنوعت المدارس الاستشراقية والمناهج التي تتباين في اتجاهاتها ونقدها للاستشراق، ويبدو أن السير وفق هذا المنهج أو ذاك أمر لا يحدده الهدف أو الغاية من العمل بقدر ما يحدده انتماء أصحابه لهذا الاتجاه أو سواه، وبهذا فإن المؤرخ العربي الاستشراقي يجب عليه في كل الأحوال ألا يبتعد عن الثوابت الإسلامية والحقائق التاريخية في الحضارة والتاريخ العربي الإسلامي مهما جذبته المادة الفكرية في الدراسات الغربية ورؤى المستشرقين لكي لا يذهب بعيداً وراء أفكار وتحليلات لآخرين لديهم قناعاتهم الذاتية ومزاجهم السياسي وميولهم الأدبية والفكرية والتي لا تتفق في غالب الأحيان مع الحقيقة التاريخية التي لا يمكن تغييرها حسب الأمزجة والأغراض السياسية ●

*أستاذ تاريخ الخليج العربي المعاصر والعلاقات الدولية

تسمية الخليج: قراءة في الأصول

الكتاب: «تسمية الخليج: قراءة في الأصول»

تأليف: يعقوب يوسف الإبراهيم

الناشر: صحيفة «القبس» الكويتية - ٢٠١١

قراءة: علي عفيفي علي غازي
صحفي وأكاديمي مصري

في المقدمة يوضح لنا المؤلف أن هذا الكتاب في الأصل كان مجموعة من المقالات نشرت في جريدة «القبس» الكويتية، في سلسلة من ثماني حلقات، خلال شهر يناير من العام الحالي (٢٠١١)، لكن حدث ما دفعه لإعادة جمعها بين دفتي هذا الكتاب، تمثل هذا السبب فيما «أحدثته من نقاش علمي بين المثقفين، ولرغبة عدد منهم في أن يتم جمع هذه المقالات في كتاب يُضاف إلى المكتبة العربية»، ثم يضع يدنا على منهجه المستخدم في الكتاب، موضحاً أنه «يقدم قراءة تحليلية في تسمية الخليج». من أجل إزالة الرؤية الضبابية، وملء الفراغ في المكتبة العربية، ودرءاً «لفتنة دفينة مسلطة على الرقاب كسيف ديمقليس»، ثم ينحو منحى التواضع فيقول إنه لا يدعي «الوقوف على الحل السحري لهذه المعضلة المعقدة»، بل إنه حاول الإلمام والتوضيح بعرض أشمل «من دون إطناب، بعيداً قدر الإمكان عن الشوفينية والتخندق، لعله يكشف أموراً أغفلها البعض ويبني جسوراً للحوار والتفاهم بدلاً من التراشق والتلاسن».

وحاول في المبحث الأول إزالة الركام عن «مسميات الخليج قديماً»، فأوضح أن المسمى «خليج فارسي» هو خليط أشوري إغريقي، مشيراً إلى أن السومريين كانوا أول من عرفوا الخليج، وشيدوا عاصمتهم على ضفافه، وتبادلوا التجارة مع سكانه، مطلقين عليه مسمى «البحر المر»، وكان نيارخوس الكريتي أول من أطلق عليه «بحر فارس»، وكان بليني أول من سماه «الخليج العربي»، وسعى إلى تأكيد تسميه بليني بالذهاب إلى أن الفرس أمة لم تسكن سواحل الخليج، لأنها لم تعتد الطبيعة القاسية الجافة، والأرض الشحيحة الإنماء، كما أنها أمة يسكنها خوف تاريخي من هول البحر، ولم يُعرف عنها الاهتمام بأمور البحر، لقلة مصادره بالنسبة للبر، فلم يركبوا البحر ولم يمتلكوا أية مهارة بحرية، نظراً لأن إيران ليست بحاجة في تجارتها إلى البحر، فهي بلاد مترامية الأطراف لا حدود لبرها، وكانت طرق القوافل البرية هي شريان حياتها. كما أن خوف الفرس من البحر انعكس على عاداتهم وتقاليدهم وخاصة المأكولات البحرية في المطبخ الإيراني، فلم يُغرم الإيرانيون بالمأكولات البحرية.

وخصص المبحث الثاني للحديث عن «العرب والخليج» ليؤكد أن الأغلبية العربية هي التي حكمت الساحل الشرقي له منذ أكثر من ١٤٠٠ سنة دون انقطاع، فاستقرت القبائل العربية في مدنه وموانئه الصغيرة، واستمر حكم تلك الأغلبية العربية حتى مطلع القرن العشرين، على الرغم من الوجود الأجنبي فوق مياه الخليج منذ منتصف القرن السادس عشر بالوجود البرتغالي ثم الهولندي والفرنسي وأخيراً البريطاني الأشمل والأقوى. واستعمل البريطانيون مسمى الخليج الفارسي في كتاباتهم ووثائقهم. ودلل ذلك على أن الإخفاقات التاريخية الإيرانية هي التي دفعت الإيرانيين إلى البحث عن مسمى ذي جذور تاريخية عميقة في التراث الإيراني في محاولة لبعث العظمة الفارسية بدلاً من الجمود في ظل حكم الشاه، فبدأ الكتّاب الإيرانيون يبحثون عن الشخصية الإيرانية من خلال تخليد ملاحم القصص للأبطال المؤسسين للممالك الفارسية القديمة. وفي ظل مشهد في القرن التاسع عشر ينبئ عن الأفول الإيراني لافظاً أنفاسه الأخيرة، خاصة بعد الحراك الوطني المطالب بالدستور والانتخابات، بالغاً أوجه في ديسمبر ١٩٠٥، والصراع بين محمد علي شاه نجل مظفر شاه والمجلس النيابي في محاولة للعودة إلى الوضع السابق ما قبل صدور الدستور والمتمثل في الملكية المطلقة. ومنذ بداية القرن العشرين، وخاصة خلال الحركة الدستورية، عمل الكتاب والشعراء والحكام الإيرانيون على إذكاء الروح الوطنية بالرجوع إلى القصص التاريخية التي تمجد عروش إمبراطورية الأخمينيين في القرن السادس قبل الميلاد، في محاولة لتمجيد الماضي لبعثه حياً للتغلب به على أحداث الحاضر المؤلمة التي تقلل من قيمة الشاه وتنزله من هالته الكبيرة إلى شاه دستوري يخضع للرقابة الشعبية.

أما المبحث الثالث المعنون «شاهنامة: نتائج تفكير مأزوم ومفرط في الكراهية» فانصب حديثه عن الشاعر الإيراني فردوسي «٩٤٠-١٠٢٠ م /٣٢٩-٤١١هـ» وكتابه «شاهنامة» الذي كتبه بالفارسية والبهلوية ليمجد فيه سيرة خمسين ملكاً بينهم ثلاث ملكات، في تسجيل شعري بلغ خمسين ألف بيت من الرباعيات، لم يستعن فيه بلغة قرآنية أو إشادة إسلامية ولم يستعمل فيه التقويم الهجري، بل تجاهل كل ما يمت إلى

الإسلام، كبداية للهجوم على العرب معتقداً وسياسة وثقافة، والرجوع إلى الماضي الفارسي المجوسي. ثم انتقل المؤلف في قراءته للشاهنامة إلى الحديث عما احتوته من أساطير وخيالات وقصص مُزجت فيها الحقائق بالأكاذيب مفعمة بالكره للعرب وكل ما هو عربي، فانتقد العرب، وشرب حليب الإبل، في محاولة لإهانتهم لمصلحة عرقه، وانتقل المؤلف إلى الحديث عن العصر الذي عاش فيه فردوسي والذي شهد فترة انحطاط الدولة العباسية وتولي البويهيين الأتراك في بغداد، وأوضح أن الإسكندر الأكبر لعب دور البطولة في شاهنامة فردوسي، فيذهب إلى أنه أصبح ملكاً على فارس بعدما تزوج من زوجة الملك الفارسي داريوس التي تدعى «روشينك» مؤسساً من نسله أسرة حاكمة قوية في فارس، ويفند الباحث تلك الأسطورة من خلال اعتماده على كتابات المؤرخين، القدامى والمعاصرين، فيؤكد أن الإسكندر الأكبر «٣٥٦-٣٢٣ ق.م» كما أجمع معظم المؤرخين ولد في مقدونيا وقاد حملة ضد فارس في العشرين من عمره، وانتصر على داريوس ملك الفرس، وجاث خلال ديارهم متقدماً حتى الهند، إلا أن جيشه تمرد عليه فاضطر للعودة بعدما أقام في فارس سنة ونصف السنة وعاجلته المنية فمات في ٣٢٣ق. م في بابل ونقل جثمانه ليدفن في معبد آمون بصحراء سيوه بمصر.

وانتقل للحديث في المبحث الرابع عن دور رضا شاه في تأسيس دولة إيران المعاصرة، منذ تسلمه مقاليد الحكم في ظل الحرب العالمية الأولى، التي كانت إيران تعاني فيها أشد المعاناة نتيجة لاحتلال روسيا للأجزاء الشمالية منها، واحتلال بريطانيا لبعض مناطقها على الخليج العربي، وغليان بالشارع الإيراني مطالباً بالدستور والحياة النيابية، وفي ظل هذه الظروف تقلد علي رضا شاه مقاليد الحكم في إيران عام ١٩٢٠ وأرجع للحكم هيبته، فكانت فلسفته تتلخص في مقولته «لا أريد أن يحبني الناس بل إنني أصر على أن تكون الطاعة لي» وبعد شهر ونصف الشهر من توليه أضاف لاسمه لقب بهلوي، حالماً بسلالة تحكم إيران من بعده، ويعني اللقب صفة بطولية بالرجوع إلى المسميات الفارسية المجوسية قبل الإسلام، الذي استخدمته أسرة البارثيين التي حكمت إيران « ٢٥٠-٢٢٦ق.م»، وعندما صدر الدستور أصر على أن يُذكر فيه ألا يجلس على العرش شخص يحمل الدم القاجاري قاطعاً بذلك الطريق على من يأتي بعده من سلالة القاجار ليطالب بالعرش، وكذلك عمل على إلغاء اسم فارس وأبدله بإيران في محاولة لبلوغ هدفه بالبحث في الماضي القديم عن إيران الآرية، فجاء منهجه مناهضاً لكل ما يحمله الإسلام، متأثراً بالتعاليم الزرادشتية، واستمر في برنامج «أرينة» إيران بسرعة مذهلة لإعادة الهوية القديمة، فألغى التقويم الهجري، وشجع على تغيير أسماء المواليد من العربية إلى الفارسية، وغيّر الألقاب، وأهمل المعالم الإسلامية التي تعكس التغلغل العربي، وقل عدد المساجد بصورة ظاهرة، وتغيرت أسماء الشوارع والمحلات التي تحمل أسماء عربية أو إسلامية.

ومنذ عام ١٩٣٥ بدأت طموحات علي رضا خان تخرج عن نطاق إقليم فارس الصغير إلى الخليج العربي والإقليم الملتصق به، محاولاً بعث الهوية الفارسية القديمة بإطلاق مسمى «الخليج الفارسي» عليه؛ فلم يفكر في تغييره إلى «الخليج الإيراني» أو «الخليج الآري»، وهو الداعي لنهضة إيران، ويرجع ذلك إلى أن الخليج في ذلك الوقت لم يكن ليشكل هاجساً قومياً استراتيجياً لإيران بمقاييس ذلك الوقت، وبقيت تسمية «الخليج الفارسي» قائمة لتَمَسُّك بريطانيا بها ليس إلا. لكن الشاه راح يعمل على توسيع الإمبراطورية الإيرانية على حساب جيرانه في منطقة الخليج العربي فعمل على سلخ عربستان أو إمارة المحمرة من وطنها الكبير الوطن العربي، بالعمل على محو هويتها العربية، وطمس معالمها الحضارية الإسلامية بإذابتها في الهوية الإيرانية، فقام بالاستيلاء عليها بالقوة في ١٩ إبريل ١٩٢٥، وأُسدل الستار باحتلال إمارة عربية منذ ذلك الحين، وأطلق عليها المحافظة الثالثة عشر في إشارة إلى أن المجال لا يزال مفتوحاً لزيادة المحافظة الرابعة عشرة «في إشارة إلى البحرين» وذلك على الرغم من المعاهدات الخمس المعقودة بين الدولتين العثمانية والفارسية والتي تؤكد عروبة منطقة شط العرب وعربستان والمحمرة، ليخوض الإيرانيون حرباً ضروساً مع العراق لمدة ثماني سنوات ١٩٨٠-١٩٨٨.

وتطرق في المبحث الخامس إلى بداية استخدام مسمى «الخليج العربي» بصورة رسمية دولية على خرائط دولية، وفي وثائق دولية رسمية منذ بداية الخمسينات من القرن العشرين التي شهدت تحرر البلدان العربية من نيران الاستعمار الأوروبي، ومحاولة بعث القومية العربية من جديد بعد أن ظلت رهينة التاريخ على مدار أربعة قرون هي عمر الوجود العثماني في المنطقة العربية. فبدأ يظهر مسمى «الخليج العربي» بدلاً من «خليج البصرة» العثماني، وكانت الأمور في إيران تنبئ باستقرار أمور الشاه السياسية بعد رجوعه من المنفى في ٢١ فبراير ١٩٥٣، والقضاء على حركة محمد مصدق، فابتدأ الخلاف مع العراق حول شط العرب، ويحاول المؤلف دائماً البحث عن جذور لكل تلك الأحداث في ماضي الفرس السحيق فنراه يرجع بنا مرة أخرى إلى عهد قورش فيما قبل الميلاد، موضحاً دور اليهود في انتصاراته، وما منحه لهم من امتيازات، ثم زواج خليفته أحشوبرش من إستير اليهودية التي توسطت لقومها وخلاص شعبها من القتل، ثم حكم الساسانيين من نسل تلك اليهودية، ليصل الحكم إلى برويز الذي كاتبه الرسول «صلى الله عليه وسلم» عام ٦٢٧ داعياً إياه للإسلام فلم يكن منه إلا أن مزق كتاب رسول الله وأساء معاملة حامله، فدعا عليه الصادق الأمين «اللهم مزق ملكه كما مزق كتابي»، فلم تمض إلا أشهر قليلة حتى قتله ابنه شيرويه، وصدقت نبوءة الرسول المصطفى البشير بزوال حكمه وتمزق دولته تحت سنابك خيل المسلمين.

وواصل المؤلف في المبحث السادس البحث في جذور التاريخ الفارسي القديم، مؤكداً أن ذلك الماضي لا يزال يؤلم الإيرانيين المعاصرين، فقد كان خضوعهم وانكسارهم أمام «رعاة الإبل»، العرب، كابوساً مزعجاً ودائماً، لا يزال يؤرقهم ويولد في داخلهم شحنة من الكراهية عميقة الهوة بعيدة القاع، فلا يزال الفرس غير مُصدقين خضوع إمبراطوريتهم بأمجادها وعظمتها إلى حكم «رعاة الإبل»، الذين جاءوا ليخطفوا تاجها ويجلسوا على عرشها، إنه كابوس مزعج لا ينتهي، وعلى الرغم من إخراج الرسالة المحمدية لهم من ظلمات العبودية والذل إلى نور الحرية والعزة، إلا أن الشعور بالتفوق العنصري ترك الحيف والكره داخلهم، فانتشرت في كتاباتهم الكثير من الأساطير التي تفوح منها روائح الغلو وأنفاس العتو البغيض، في نزعة شعوبية استعلائية نحو العرب من أجل تمجيد الفرس، ولدى المؤلف من الاستشهادات الكثير ليؤكد صدق ما ذهب إليه، نترك للقارئ حرية الرجوع للكتاب لقراءتها ليتأكد بنفسه من مدى التفرقة لديهم ما بين العرب والعجم في الجنس، واللغة والكلام، والشخصية والتاريخ، في شوفينية متعصبة لتاريخ وثني عتيق.

وانتقل المؤلف في المبحث السابع لتناول دور محمد رضا بهلوي في ظهور الصراع مع العرب حول مسمى الخليج هل هو فارسي أم عربي؟ في فترة كان الخليج قد اكتسب بُعداً استراتيجياً قوياً في تفكير الحكام الإيرانيين؛ لدرجة أنه أصبح على حد تعبير الشاه نفسه «حبل وريد إيران»، فقد اعتقد الشاه أنه بوابة إيران التي لن تصبح قوة عالمية قبل أن تكون قوة إقليمية أولاً بفرض هيمنتها على الخليج، ودخل في صراع إعلامي مع البحرينيين في محاولة للسعي لضم البحرين إلى إمبراطوريته ذات المساحة الكبيرة التي تبلغ مليوناً و٦٤٥ كيلو متراً مربعاً، وعلى الرغم من تحسن علاقات الشاه مع مصر فإنها قد ساءت بشكل ملحوظ منذ عام ١٩٧٠ مع العراق بخصوص شط العرب، مما أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين إيران والعراق وبروز الاحتكاكات الحدودية بينهما خاصة منذ توقيع الاتفاقية السوفييتية-العراقية عام ١٩٧٢.

وبدأت تراود الشاه أحلام الأمن الإيراني، وتفاقم الهاجس العسكري تجاه العراق، وبدأ صراع قوى عظمى ما بين الولايات المتحدة الأمريكية التي صارت تدعم الشاه عسكرياً، وبين الاتحاد السوفييتي الداعم للعراق، انعكس هذا الصراع على الخليج العربي، وكان انتهاء النزاع الحدودي بين العراق وإيران باتفاقية الجزائر ١٩٧٥ بداية توجهات إيرانية نحو المحيط الهندي بحجة حماية الملاحة فيه، وبدأ التفكير الإيراني في التوسع على حساب الجيران العرب بالمطالبة بالبحرين، والتخويف من مطالبة العرب بحقهم في خوزستان التي تصل نسبة سكانها من العرب إلى ٩٩ في المائة بحجة الحماية من النفوذ السوفييتي والشيوعية.

وفي المبحث الثامن والأخير، يحاول المؤلف الإجابة عن سؤال هو محور كل النقاشات التي دارت على صفحات الكتاب وهو: لماذا إصرار ورثة فارس حالياً على عدم تسمية الخليج بالإسلامي والدولة تحمل الإسلام اسماً؟ وحاول الإجابة عنه بأن السبب هو النزعة العنصرية المتطرفة التي ظهرت على لسان الشاه في مقابلة له مع جريدة ألمانية عام ١٩٧٤ بقوله «إن العرب ساميون واليهود ساميون، أما نحن - الإيرانيين - فإننا آريون وألمانيا آرية»، بالإضافة إلى أن إيران - حسب قوله حرفاً - «دولة قومية يغلب على مسارها السياسي الفظاظة والتراث العنيف الذي يعتمد على القوة الخشنة في حل مشكلاتها الداخلية والخارجية، ولا ترتاح إلا في بيئة تكثر فيها التعقيدات والملابسات».

ويختتم في النهاية بقوله «ما زالت أسماء مثل القارات والبحار ينتاب تسمياتها الغموض ولم تُحل، والكثير منها أخذ مسمياته من أساطير يونانية، فقد أخذت تسمية أوروبا من اسم أميرة فينيقية اختطفها «إله النور» زيوس بعد أن تنكر في هيئة نور أبيض، لتصبح ملكة أسطورية لجزيرة كريت. ويقول آخرون إن أوروبا جاءت من كلمة «أربو» أي «مغيب الشمس». وأن إفريقيا كان اسمها القديم «ليبيا». وأن «آسيا» هو اسم زوجة «بروموتيوس»، أو أنه من الأسماء الأكادية «أرسو» ومعناها الصعود إلى الشمس، أو من الفينيقية «أسا» أي الشرق. وأطلق الرومان على تونس الحالية «تيرا أفرا» لتصبح إفريقيا، ويعطى الاسم للقارة كلها. فإذا كان اسم إفريقيا سابقاً هو «ليبيا» فهل معناه أن الأول يلغى ويبقى الثاني فقط. وهناك موقع مقدس اتفقت عليه كل الأديان السماوية، لكنها اختلفت بالتسمية، لتبلغ خمساً، فهي عند المسلمين أولى القبلتين وثالث الحرمين «بيت المقدس» أو «القدس». وأطلق عليها اليهود «أورشليم». أما المسيحيون فعندهم «جوروزليم»، وكان العرب قبل الإسلام قد سموها «إيليا»، أو «بيت الله»، وأخذها عنهم الرومان فحرفوها إلى «إيليا كايبتولينا»، لكننا لم نسمع عن إجبار طرف لآخر على تسمية ما وترك باب الخيار مشرعاً، على الرغم من كل الخلافات الأخرى، ولا ندري ماذا يميز الإيرانيون عن بقية خلق الله؟

إذاً ليُطلق الفرس على الخليج اسم «الفارسي»، إذا أحبوا، لكن ليس لهم الحق في منع العرب من أن يعرفوه بالخليج العربي إذا ما أرادوا، وهم لا يحتاجون إلى جواز واستئذان من أحد في آرائهم. ليؤكد في النهاية أن كثيراً من المسميات تطورت وتغيرت مع حركة التاريخ ولم يتمسك شعب أو أمة أو قومية بمسمى بعينه، ولم يحرموا أحداً من إطلاق مسمى آخر، فلمَ الإصرار الإيراني غير المبرر على استخدام الخليج الفارسي؟ ولماذا محاولة الإجبار على استخدامه؟ ●

الانتشار الخارجي للقوات الأوروبية: إنها ليست قوة بهذه الليونة

(3 - 2)

باستيان غيغريتش وويليام والاس

الانتشار خارج الحدود

أدت عمليات نشر القوات خلال الفترة ما بعد عام ٢٠٠١ في أفغانستان وفي عام ٢٠٠٣ في العراق إلى نتائج تفوق نتيجة توازن التخفيض المتدرج للقوات التي تم نشرها في البوسنة وكوسوفو ومقدونيا. فإلى جانب عمليات الانتشار المتواصلة من خلال العمليات العسكرية الوطنية وتلك التابعة للأمم المتحدة في أماكن أخرى، نجد أن عدد القوات الأوروبية البرية - بما في ذلك قوات الدعم اللوجستي والجوي - خارج حدود الاتحاد الأوروبي والناتو وصلت بنهاية عام ٢٠٠٣ إلى حدود النطاق الذي حددته أهداف هلسنكي (انظر الجدول رقم ١).

ومن المتوقع أن تنضم في مايو ٢٠٠٤ مزيد من القوات قوامها ١٠٠٠٠ جندي من عشر دول إلى الاتحاد الأوروبي. ومع انضمام بلغاريا ورومانيا كعضوين جديدين في «الناتو»، واللتين شاركتا في العمليات التي جرت في مناطق جنوب شرق أوروبا وآسيا ومع انضمام آلاف من الجنود من دول أخرى أعضاء في «الناتو»، وهي تركيا والنرويج وإيسلندا وسويسرا المحايدة فسيقترب العدد الإجمالي إلى ٧٠٠٠٠ جندي. إن درجة سرعة تغيير العمليات واستمرارية تداول القوات وإعادة الانتشار تجعل تقدير الأرقام الدقيقة في أي تاريخ محدد أمراً صعباً. ويبحث الجدول رقم (١) المهام الدولية، لكنه لا يشمل عمليات الانتشار التي جرت على أساس وطني فقط مثل القوة الفرنسية التي يبلغ عددها ٣٨٠٠ جندي، والتي تقوم بمهمة حفظ السلام في كوت ديفوار «ساحل العاج». لقد تم استكمال «عملية أرتيميس» التي كان قوام قوتها ١٨٠٠ جندي قبل نهاية العام، إذ تولت المهمة قوة من الأمم المتحدة تحت قيادة جنرال سويدي. لقد كانت الجهود البديلة لحساب الأرقام التراكمية للجنود الذين تم نشرهم خلال السنة الميلادية تتسم بعدم الدقة، لأن بعض الوحدات قد تكون خضعت لإعادة الانتشار مباشرة من مهمة إلى أخرى، وبذلك يتم حسابها مرتين، بينما قد يتم إغفال جنود مشاركين في عمليات ذات فترات قصيرة بصورة كلية. لكن وبكل ثقة يمكننا الادعاء بأن القوات المدرعة التي خُطط لها في (الهدف الرئيسي) قد تم نشرها ودعمها على امتداد عام ٢٠٠٣ بوساطة الدول الخمس عشرة الأعضاء آنذاك في الاتحاد الأوروبي بمفردها. ويمثل ذلك ضعف عدد القوات التي تم نشرها وفقاً لمهمات إدارة الأزمات قبل عشر سنوات.

وتفيد بعض الدول الأوروبية بأنها أرسلت قوات إلى قارات أخرى قبل مدة طويلة من ذلك. فقد تم إرسال قوات نمساوية ودنماركية وهولندية وإيطالية وإيرلندية ونرويجية وسويدية إلى الكونغو في مطلع

مركز الخليج للأبحاث
IISS
المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

المصدر: (سيرفايفل) (Survival)، المجلد السادس والأربعون، العدد الثاني، صيف عام ٢٠٠٤، ص(١٦٣-١٨٢) - المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية
نشر هذا المقال أصلاً باللغة الإنجليزية في (سيرفايفل) (Survival)، وقام مركز الخليج للأبحاث بترجمته ونشره باللغة العربية في سلسلة ترجمات خليجية العدد الثامن أغسطس ٢٠٠٦ بناءً على اتفاق مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.
جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠١٠ .
لا يسمح بإعادة نشر هذه المواد المترجمة للعربية أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة كانت إلكترونية أو آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستستحدث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

الجدول رقم (١): نشر القوات الأوروبية ضمن مهمات حفظ السلام الدولية التابعة للأمم المتحدة، (٢٠٠٠ - ٢٠٠٣)

	الدولة	النمسا	بلجيكا	الدنمارك	فنلندا	فرنسا	ألمانيا	اليونان	إيرلندا	إيطاليا	لوكسمبورغ	هولندا	البرتغال	إسبانيا	السويد	إنجلترا	مجموع الاتحاد الأوروبي
** 2003	المجموع	933	683	1613	917	6229	6810	1989	443	9537	60	2792	1448	4158	779	17569	55960
	المراقبون	9	8	32	31	32	3	9	18	23	0	12	0	5	33	23	238
	القوات	924	675	1581	886	6197	6807	1980	425	9514	60	2780	1448	4153	746	17546	55722
*2002	المجموع	989	1471	1286	1488	7947	7227	1961	779	7171	23	2649	1572	2505	841	8403	46312
	المراقبون	14	11	37	30	43	12	11	22	30	0	12	5	3	44	38	312
	القوات	975	1460	1249	1458	7904	7215	1950	757	7141	23	2637	1567	2502	797	8365	46000
2001	المجموع	1161	1461	1353	1938	8770	7693	690	885	8203	23	2982	1442	2500	1353	8001	48455
	المراقبون	20	11	28	23	52	10	10	25	27	0	11	6	0	38	20	281
	القوات	1141	1450	1325	1915	8718	7683	680	860	8176	23	2971	1436	2500	1315	7981	48174
2000	المجموع	938	1475	1211	999	8481	8668	1989	451	7674	23	3095	1401	2856	872	8165	48298
	المراقبون	11	10	39	24	44	11	9	26	29	0	12	5	3	34	22	279
	القوات	927	1465	1172	975	8437	8657	1980	425	7645	23	3083	1396	2853	838	8143	48019

*تشمل أرقام عام ٢٠٠٢ (عملية الحرية الدائمة)، **تشمل أرقام عام ٢٠٠٣ (عملية الحرية الدائمة) وعمليات نشر القوات لدعم السلام في العراق والكويت،

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، التوازن العسكري (٢٠٠٠ - ٢٠٠١) و(٢٠٠٣، ٢٠٠٤)

الستينات من القرن الماضي، حيث شاركت في إحدى أصعب مهمات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأكبرها فشلاً. وفي عام ١٩٧٧، قامت وحدة ألمانية خاصة باستعادة طائرة مدنية في مقديشو. فالحكومات الأوروبية – حتى باستثناء بريطانيا وفرنسا الدول الأكثر فاعلية عسكرياً – لم تأتِ مطلقاً من كوكب الزهرة كما حاول أن يوحي بذلك المحافظون الجدد الأمريكيون.

لكن الجديد في الأمر هو التدخل الجماعي للعديد من الدول وقساوة المهام وقواعد القتال التي التزمت بها. فكل دولة من الدول الأعضاء الخمس عشرة في الاتحاد الأوروبي قد أسهمت في مرحلة من المراحل في توفير الجنود لقوة المساعدة الأمنية الدولية المعروفة اختصاراً بـ «إيساف» في أفغانستان، والتي يتراوح عددها ما بين ٥٠٠٠ و٦٠٠٠ جندي. وشاركت قوات خاصة من بريطانيا وفرنسا وهولندا والدنمارك في العمليات ضد حركة طالبان، بينما استمرت القوات الأوروبية في المشاركة في عملية الحرية الدائمة (Operation Endurance Freedom) وتوفير فرق إعادة البناء المحلية (Provincial Reconstruction Teams) خارج كابول. وكانت قوات أوروبية قد شاركت وفقاً لشروط القتال من أجل فرض السلام في البوسنة، مما جعل جنودها يتعرضون إلى الإصابات والقتل. فقد فقدت القوات الفرنسية أكثر من ٧٠ جندياً في البوسنة ما بين عامي (١٩٩٢ – ١٩٩٦)، وبنهاية شهر يناير ٢٠٠٤، بلغ عدد ضحايا الدول الأوروبية أكثر من ٩٠ جندياً خلال الفترة التي سبقت حرب العراق، وكان ثلثا العدد من البريطانيين. وبنهاية عام ٢٠٠٣ فقدت ألمانيا ١٤ جندياً في أفغانستان، بينما فقدت الدنمارك ٣ جنود.

وتهتم هذه الورقة أساساً بالقوات البرية وبالتسهيلات الجوية واللوجستية الفورية التي تقدم لها. وتجدر الإشارة إلى أن العمليات الموازية والخاصة بتوسيع المهام ونطاق العمليات كانت تجري في البحر. وقد أدى حادث اعتراض الفرقاطة الإسبانية لشحنة صواريخ من كوريا الجنوبية في المحيط الهندي في ديسمبر ٢٠٠٢ إلى تسليط الضوء على وجود السفن التابعة للعديد من الدول الأوروبية، بما في ذلك ألمانيا، والتي تقوم بمهام الدورية في منطقة شرق السويس. وتوضح صور فوتوغرافية لعمليات انتشار قوات برية تابعة لست دول أوروبية صغيرة ومتوسطة المساحة نطاق هذه القوات وتنوعها.

ففي يناير٢٠٠٣، قامت النمسا بنشر ٩١٩ جندياً خارج حدودها عمل ٥١٩ منهم ضمن قوة (KFOR) في كوسوفو و٣٦٧ جندياً ضمن مهمة الأمم المتحدة في سوريا (UNDOF). وشهد إجمالي عديد القوات التي تم نشرها تقلبات، حيث تراوحت ما بين ٩١٧ جندياً في

الجدول رقم (٢): عمليات الانتشار الإسبانية - يناير - أكتوبر ٢٠٠٣

الشهر	يناير	فبراير	مارس	إبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر
مجموع عدد القوات التي تم نشرها	٢٨١٨	٢٤٧٠	٢٤٦٥	٣٣٣٣	٢٩٤٠	٢٩٤٨	٢٣٤٨	٣٢٦٦	٣٧٣٤	٣٧٣٠

المصدر السابق

إبريل و٩٥٢ جنـدياً في يوليـو ٢٠٠٣ واستقطبت القوات الدولية (KFOR) و(UNDOF) دائماً أكثر من ٩٠ في المائة من مجموع القوات. لذلك، فقد سجلت عمليات انتشار القوات النمساوية استقراراً نسبياً. وتحدث عمليات تداول القوات داخل الفرق العسكرية بعد مرور ٦ أشهر وتغطي ٥٠ في المائة من إجمالي قوات الفرقة. وفي هذا السياق، ألحقت وحدة تسهيلات لوجستية بالفرقة النمساوية العاملة في قوات (KFOR).

وفي نهاية أغسطس ٢٠٠٣، بلغ عدد القوات البلجيكية التي تم نشرها ضمن المهام الدولية ٦٤٤ جندياً علاوة على ٣٤ جندياً في مراكز القيادة الدولية يتولون قيادة هذه العمليات. وكان أكثر من ٨٠ في المائة من هؤلاء الجنود يعملون ضمن القوات الدولية (KFOR) وبلغ عددهم ٣٢٣ جندياً، وبلغ عدد الذين يعملون ضمن القوات الدولية (ISAF) ٢٢٢ جندياً.

وفي يناير ٢٠٠٣، تم نشر قوات هولندية بلغت ١٨١٩ جندياً للعمل ضمن ١٠ مهام وكانت أكبر عمليات لانتشارها في البوسنة (١٠٩٩ جندياً) أما «عملية الحرية الدائمة»، فقد بلغ عدد الجنود الهولنديين العاملين ضمنها ٤١٣ جندياً في حين بلغ عددهم في القوة الدولية في أفغانستان (ISAF) ٢٨٣ جنـدياً. وبحلول شهر إبريل، ارتفع عدد القـوات التـي تم نشرهـا إلى ٢٦٨٥ عسـكرياً عملت ضمـن ٩ مهـام وتواصلت هيمنة انتشار هذه القوات في البوسنة، حيث بلغ عدد الجنود هناك ١٠٩٧ عسكرياً ومع القوات الدولية في أفغانستان (ISAF) ٦١١ جندياً وضمن عملية الحرية الدائمة ٥٧٧ جندياً. لكن في شهر يوليو انخفض عدد الجنود إلى ١٩٠٦، بينما سجلت أعداد المهام ارتفاعاً لتصل إلى ١٠ مهـام، ومـرة أخـرى سـجلت القـوات الهولنـدية أكبر عمليات انتشار، حيث بلغ جنودها في البوسنة ٩٩٩ جندياً ومع القوات الدولية في أفغانستان (ISAF) ٦١٨ جندياً، كما بلغ عدد جنودها العاملين ضمن عملية الحرية الدائمة ٢٣٢ جندياً. وفي الربع الأول من عام ٢٠٠٣، وصل عدد القوات البرتغالية المنتشرة خارج حدود الاتحاد الأوروبي إلى ٩٦٩ جندياً. وظلت القوات البرتغالية أكبر فرقة يتم نشرها في تيمور الشرقية، حيث بلغ عدد أفرادها ٦٤٧ من العسكريين، بالإضافة إلى ١٠ آخرين يعملون في مركز القيادة. وعملت فرقة أخرى تتكون من ٢٩٠ فرداً بالإضافة إلى أفراد في مركز القيادة في البوسنة. وفي يناير ٢٠٠٣، تم نشر ٢٨١٨ جندياً من القوات الإسبانية للعمل ضمن ١٢ مهمة. وكانت القوات الإسبانية المشاركة ضمن القوات الدولية (ISAF) هي الكبرى، حيث بلغ عدد جنودها ١١٨٥ جندياً، كما شاركت في القوات الدولية (SFOR) بجنود بلغ عددهم ٧٥٧ جندياً بينما شركت بـ ٥٧٠ جندياً في عملية الحرية الدائمة. وارتفع عدد هذه القوات بحلول شهر إبريل إلي ٣٣٣٣ عسكرياً عملوا ضمن ١٣ عملية عسكرية. وقد ظلت المساهمة في القوات الدولية (KFOR) هي الأكبر من خلال ١١٥٦ جندياً واحتلت «عملية حرية العراق» المركز الثاني من حيث عدد القوات الذي وصل إلى ٨٦٥ جندياً وتليها القوات الدولية (SFOR) بـ ٧٦٦ جندياً ثُم أخيراً عملية الحرية الدائمة التي وصل عـدد الجنـود المشـاركين فيـهـا إلى ٣٥٦ جنـديـاً. وفي يـوليـو ٢٠٠٣ انخفضت مساهمة القوات الإسبانية في عملية حرية العراق إلى ٢١ جندياً على الرغم من وجود خطط تحت التنفيذ بنهاية السنة لتحقيق عملية انتشار كبرى في عام ٢٠٠٤ من أجل أن تتولى القوات الإسبانية مهام الفرقة البولندية المسؤولة عن قيادة الفرقة المتعددة الجنسيات والمدعومة من «الناتو».

ويـوضـح الجدول رقـم (٢) مجمـوع عمـلـيـات انـتـشـار الـقـوات الإسبـانيـة على أسـاس شهـري اعتبـاراً من شهـر ينـاير حتى أكتوبر ٢٠٠٣. واعتمـاداً عـلـى طبـيـعـة المهـمـة المشـاركـة فيـهـا، فـإن القـوات الإسبانية تبقى في العادة في الموقع المعني إما لمدة ٤ أو ٦ أشهر.

ومـن ضـمـن أكبر أربـع دول أعضـاء، شـاركـت الـقـوات المسـلـحـة البريطانية في عام ٢٠٠٣ بنسبة ٣٥ في المائة بفاعلية في تنفيذ المهام العسكرية التي شملت نشر ١٥٠٠٠ جندي في إيرلندا الشمالية. وفي سبتمبر ٢٠٠٣، تم نشر ٦,٣ في المائة (١١٩٥٠ جندياً) من القوات

المسلحة النظامية النشطة ضمن عمليات عسكرية خارجية ومن خلال «عملية تيليك» في العراق «انخفضت من أكثر من ٤٥٠٠٠ عسكري خلال عمليات القتال في مارس وإبريل إلى ٩٣٠٠ عسكري». كما عمل ١٤٢٠ جندياً ضمن القوات الدولية (SFOR) و٤٠٠ جندي في عملية الحرية الدائمة، والتي شكلت كلها أكبر عمليات لنشر القوات. واعتباراً من الأول من أغسطس ٢٠٠٣، بلغ إجمالي القوات التي تم نشرها ١٣٤١٧ جندياً عملوا ضمن أكثر من ٢٠ مهمة، وشملت عمليات الانتشار ٣٧٩٨ عسكرياً في ساحل العاج (كوت ديفوار)، وهي عملية قامت بها فرنسا منفردة، و٣٦١٤ جندياً عملوا ضمن القوات الدولية (KFOR) ونحو ١٧٥٨ جندياً في الكونغو. وتحتفظ القوات المسلحة الفرنسية بنحو ٤٠٠٠٠ عسكري منتشرين خارج فرنسا، ويشمل ذلك عمليات الانتشار في الدول الخاضعة لفرنسا.

وفي سبتمبر ٢٠٠٣، بلغ عدد القوات الإيطالية التي تم نشرها في الخارج ٩٦٠٠ عسكري منهم ٥٠٥٩ في منطقة البلقان و٢٧٠٠ جندي في العراق ونحو ١٠٠٠ جندي يشاركون في عملية الحرية الدائمة، والتي اكتملت عملية انتشارها في الخامس عشر من سبتمبر. ففي شهر أكتوبر، بلغ مجموع القوات التي تم نشرها ٨٩٠٦ جنود، منهم ٤٨٥٠ جندياً تم نشرهم ضمن العديد من المهام في منطقة البلقان)شارك ٢٥٢٠ جندياً في القوات الدولية (KFOR) و١٢٧٠ جندياً في القوات الدولية (KFOR) وشارك ٢٨١٢ جندياً آخر في عملية حرية العراق، وتُعَد هذه القوة ثاني أكبر الفرق العسكرية الأوروبية بعد بريطانيا. كما واصلت إيطاليا عمليات نشر قواتها على هذا النطاق على امتداد عام ٢٠٠٣.

وبلغت عمليات نشر القوات الألمانية ذروتها بنشر نحو ١٠٠٠ جندي، لكنها بقيت في مستوى ٨٠٠٠ جندي على امتداد عام ٢٠٠٣. أما بالنسبة للحكومة الألمانية التي لم يدر بخلدها مطلقاً قبل سنوات أن تقوم بعمليات انتشار بمثل هذا المستوى وبهذا البعد المكاني نجدها الآن تتحمل مسؤوليات القيادة في أفغانستان عبر القوات الدولية (ISAF) وفي مقدونيا. ومع ذلك، فإن ألمانيا قد تمثل نموذجاً لصعوبة المناقشات الوطنية حول عمليات الانتشار في العديد من العواصم الأوروبية. فالمهام العسكرية ليست هي الوحيدة التي يتم تفسيرها بمنظور وطني يستند إلى الأعراف المتميزة والأفكار الخاطئة للسياسة الخارجية، لكن هناك فجوة بين شروط النقاش وبين الشروط الفعلية للقتال على الأرض. فبينما أصبح من المقبول حالياً المساهمة بصورة بارزة في المهام العسكرية عبر العالم، فإن تبرير هذه المهام يستند بصورة أساسية إلى حجج إنسانية وأخلاقية. ونجد أن إحدى أكثر الصور الحية للنقاش الوطني الذي يتسم بالحساسية تجاه البغض الشعبي لاستخدام القوة تعود إلى القوات الألمانية الخاصة (KSK) التي تم تدريبها للقيام بعمليات سرية في أفغانستان كجزء من عملية الحرية الدائمة. فحتى منتصف سبتمبر ٢٠٠٣، كان هناك ٢٠٠ من أفراد هذه القوة تطارد بقايا عناصر القاعدة وطالبان في أفغانستان. وعلى الرغم من ذلك وعند مناقشة البرلمان الألماني في نوفمبر ٢٠٠١ لعمليات الانتشار، شبه أحد المتحدثين من الائتلاف الحاكم المهام الواجب تنفيذها بوساطة هؤلاء الجنود بالعمليات التي تقوم بها الشرطة.

وفي حين ترغب كل حكومة في أن يتم الاعتراف بمساهمتها في هذه العمليات متعددة الأطراف، فإن التوازن بين المساهمات الوطنية والظروف التي تعمل من خلالها هذه الدول تُعتبر مثيرة للدهشة في كثير من الأحيان. فالدنمارك على سبيل المثال - وعلى الرغم من ترددها بشأن التكامل الدفاعي الأوروبي وتجنبها تحمل المسؤوليات المتعلقة بالتزامات «الهدف الرئيسي»- تبدو دولة صغيرة لها إسهام بارز في مجال توفير القوات المسلحة الخبيرة في إنجاز مهام إدارة الأزمات. وقد أشار المسؤولون الدنماركيون بصورة غير رسمية إلى احتمال أن تكون مساهمتهم جزءاً من فرقة دول الشمال التي تعمل ضمن المهمة التي يقودها الاتحاد الأوروبي. كما نجد أن الحكومة الإيطالية الحالية نشرت قوات تفوق تلك التي نشرتها القوات الفرنسية والألمانية في عام ٢٠٠٣، لأنها تنظر إلى الالتزام العسكري المتزايد كمصدر قوة لسعيها إلى زيادة نفوذها داخل الاتحاد الأوروبي والتحالف الأطلسي. وحتى يحين موعد الانتخابات في مارس ٢٠٠٤، بدت مساهمة إسبانيا في نشر قواتها أمراً محتملاً. كما أن بعض دول الاتحاد الأوروبي من غير الأعضاء في الناتو مثل النمسا وفنلندا وإيرلندا والسويد قد جازفت بالمشاركة في المهام التي لا تتبع للأمم المتحدة والخاصة بإدارة الأزمات. فقد عملت القوات السويدية منذ عام ١٩٩٥ تحت قيادة «الناتو» في منطقة البلقان هذا في الوقت الذي نجد فيه ضباطاً فنلنديين قد لعبوا دوراً رئيسياً في تطوير قدرات الضباط التابعين للاتحاد الأوروبي.

وتوحي المقارنة بين أعداد القوات التي تم نشرها في عام ٢٠٠٣ (الجدول رقم ١) والتعهدات الخاصة بتحقيق أهداف هلسنكي (الجدول رقم ٣) بالطبيعة غير الحقيقية لتطبيق هذه التعهدات، كما توحي بوجود انفصال بين الالتزامات والاستمرار في تحقيق التعهدات الخاصة بالقوات والمعدات. فمن حيث نسبة القوات الناشطة التي تم التعهد بتوفيرها، تتصدر قمة القائمة هولندا وإيرلندا وفنلندا، بينما تحتل دول مثل البرتغال واليونان وإيطاليا وبلجيكا ذيل القائمة. ومنذ ذلك الوقت، أدخلت الحكومات تعديلات على تعهداتها زيادة أو نقصاناً ومن دون الإعلان عن هذا التغيير في أغلب الأحيان. فقد أوضح مؤخراً رئيس الأركان الألماني وولفغانغ شنايدرهان التزام ألمانيا بشأن توفير فرقة أولية من القوات المشتركة قوامها يصل إلى ١٨٠٠٠ جندي ضمن مجموعة أكبر من الجنود يبلغ عددهم ٣٣٠٠٠ خُصصوا للقيام بمهام سياسة الأمن والدفاع الأوروبية. ومع ذلك، فقد أدت الاعتبارات المتعلقة بدعم الانتشار الدولي أن تقوم النمسا بتخفيض عدد القوات التي تعهدت بها في عام٢٠٠٠ من ٢٠٠٠ إلى ١٥٠٠ جندي ●

جدلية انضمام الأردن والمغرب إلى منظومة التعاون الخليجي

فالح شمخي العنزي *
faleh@grc.ae

في خطوة تعد الأولى من نوعها منذ تأسيس مجلس التعاون الخليجي في أبوظبي عام ١٩٨١، فجّر البيان الختامي للقمة التشاورية الخليجية التي عقدت في الرياض في العاشر من مايو الماضي مفاجأة لم يتوقعها أحد من المراقبين، حين أعلن الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبداللطيف الزياني موافقة قادة دول مجلس التعاون الخليجي على طلب مملكة الأردن والمملكة المغربية الانضمام إلى عضوية المجلس، وهي الخطوة التي فاجأت الجميع، لأنها لم تكن مدرجة أساساً على جدول أعمال القمة، ولم يتم التمهيد لها من قريب أو بعيد، كما تم اتخاذ القرار فيها بطريقة سريعة ومختلفة تماماً عن آلية اتخاذ القرار المعهودة في مجلس التعاون الخليجي الذي اشتهر دوماً بالتريث الشديد في اتخاذ القرارات المصيرية وحتى في القرارات الأقل أهمية.

وما زاد الأمر غرابة التبريرات التي ساقها «الزياني» لهذه الخطوة عبر البيان الختامي للقمة والذي جاء فيه أن «هذه الخطوة تأتي انطلاقاً من وشائج القربى والمصير المشترك ووحدة الهدف وتوطيداً للروابط والعلاقات الوثيقة القائمة بين شعوب دول مجلس التعاون الخليجي والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية، كما أنها تأتي متمشية مع النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي وميثاق جامعة الدول العربية اللذين يدعوان الى تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى».

وهي التبريرات التي اعتبرها المراقبون ليست مقنعة وغير كافية لاتخاذ خطوة من هذا النوع، ومن شأنها أن تجعل حدود المجلس الجغرافية ممتدة من الأراضي المحتلة شرقاً وحتى حدود الاتحاد الأوروبي غرباً، كما أن هذه التبريرات تعد أكثر انطباقاً على بلدين آخرين هما العراق واليمن وهما الأقرب جغرافياً واجتماعياً لدول المجلس، وقد طالبا مراراً وتكراراً بالانضمام إلى المنظومة الخليجية، إلا أن الباب كان موصداً في وجههما طيلة العقود الثلاثة المنصرمة لأسباب ومبررات كثيرة مختلفة.

إن هذا القرار الخليجي المفاجئ والمبهم «نوعاً ما» فتح الباب على مصراعيه للتكهنات والتفسيرات على امتداد البلدان ذات الصلة بالحدث سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي، وقد تباينت ردود الأفعال من بلد إلى آخر، ففي الوقت الذي بدا فيه الترحيب واسعاً في الأردن، قابلت الأوساط المغربية الشعبية الخبر بترحيب حذر، في حين راوحت الردود غير الرسمية في دول المجلس بين الرفض والاستهجان. فقد رأى الكثير من الخليجيين أن هذه الخطوة بحاجة للمزيد من الدراسة والبحث، ولا تكفي تبريراً لاتخاذها الأحداث والثورات التي تمر بها المنطقة، وهي ما رأى الكثيرون أنها السبب المباشر وراء هذه الخطوة الوحدوية المفاجأة بين الأنظمة الملكية الوراثية.

وتعد الكويت من أكثر الدول الخليجية التي ظهر فيها الرفض الشعبي والنيابي الواضح لهذا القرار إلى الدرجة التي جعلت إحدى الصحف الكويتية تبدأ عددها الأول بعد إعلان الخبر بافتتاحية بعنوان «بداية النهاية لمجلس التعاون الخليجي»، في حين رأى نائب كويتي أنه «كان الحري بالأمانة العامة لدول مجلس التعاون أن تكثف جهودها من أجل تعزيز أواصر العلاقة بين أبناء دول المجلس، وتحض على تعزيز التضامن العربي بدلاً من السعي الى ضم دول لا تتسق في ثقافتها العامة مع دول مجلس التعاون الخليجي»، ورأى نائب آخر أنه «لا بد من طرح فكرة الاتحاد الكونفيدرالي بدلاً من بحث انضمام دول أخرى»، ولفت ثالث إلى مسألة «الاتفاقيات المبرمة بين الأردن والمغرب والكيان الصهيوني»، مبيناً أنها جزئية يجب عدم إغفالها في هذا الشأن.

وبغض النظر عن أسباب ومبررات هذا القرار المفاجئ فإنني أرى ومن وجهة نظر شخصية أن القرار على أهميته لا يستحق كل ردود الأفعال المتعجلة والمتشنجة هذه من البعض، فهو مازال قراراً في طور الدراسة رغم الإعلان عنه بصورة رسمية، وأظن أن دول المجلس ليست جادة بالفعل باتخاذ هذه الخطوة بالمعنى الذي فهمه الجميع من البيان، بل كل ما هنالك أنها موافقة مبدئية ستتبعها خطوات وإجراءات طويلة ومطالبات بالتزامات أردنية ومغربية ربما ستتطلب وقتاً ومباحثات طويلة لتنفيذها والالتزام بها، وربما ستكون شبيهة بالمفاوضات الأوروبية-الخليجية، وأقصى ما سيتم تحقيقه في المستقبل القريب بعض الاتفاقيات والتسهيلات التجارية والانضمام إلى بعض مؤسسات المجلس الثانوية على غرار المؤسسات التي تم ضم اليمن إليها في وقت سابق.

وبصورة عامة لا بد من التأكيد على أن أي خطوة وحدوية عربية تعد خبراً سعيداً، ويجب أن تحظى بمباركة الجميع، إذا ما كانت مبنية على قاعدة علمية سليمة ومدروسة، وليست مبنية على ردود الأفعال السياسية، فالوحدة التي تأخذ وقتاً طويلاً وتستمر خير من الوحدة التي تنجز بسرعة ثم تنهار، وعلى الشارع الخليجي أن يعي أن المستقبل للوحدة والتوحد، وقد حان الوقت للخروج من شرنقة «الخصوصة» والانغلاق على الذات إلى الأفق الأرحب، فما يجمع بيننا وبين الأردن والمغرب وأي بلد عربي آخر أكبر بكثير مما يجمع بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ودول الاتحاد الأوروبي ●

* مدير تحرير مجلة «آراء»

مركز الخليج للأبحاث
Gulf Research Center

WWW.grc.net

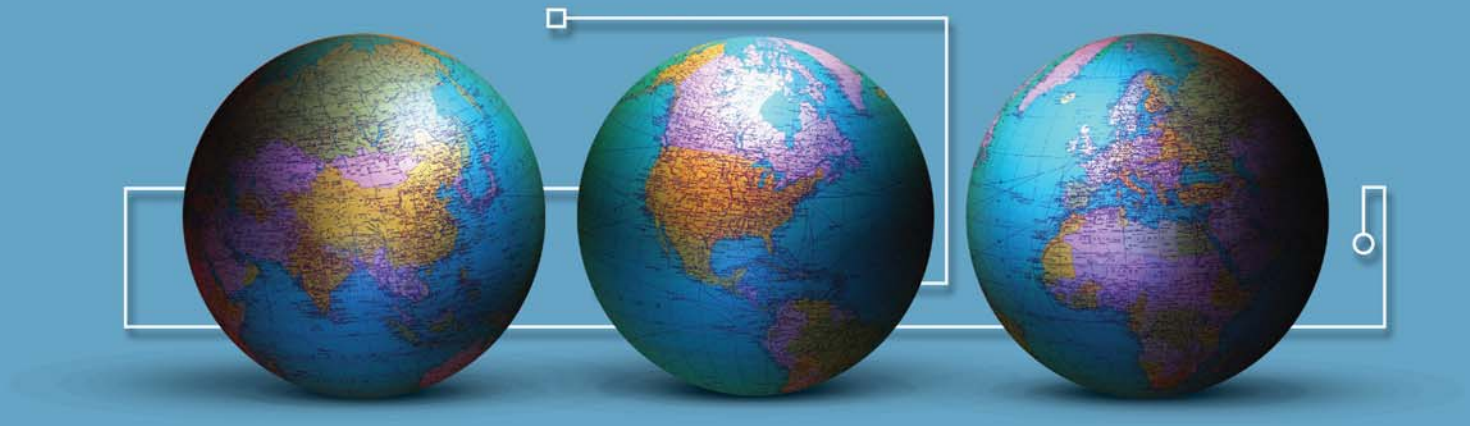

المعرفة للجميع
Knowledge for All